وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور يحي فارس – المدية –

كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية

قسم التاريخ



الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني ووالي مصر محمد علي باشا

مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالبتين:

- دليلة عماري
- سميرة دحام

إشراف:

- الدكتورة نادية طرشون

السنة الجامعية 1435 - 1436هـ/ 2014 - 2015 م

قائمة المختصرات

ت	توفي
تح	تحقيق
تر	ترجمة
تع	تعريب
تعل	تعليق
تن	تنقيح
تق	تقديم
ج	الجزء
د ت	دون تاريخ
د ط	دون طبعة
ص	الصفحة
ط	الطبعة
م	ميلادي
مج	مجلد
مر	مراجعة
هـ	هجري


مقدمة

مقدمة

لطالما عرفت الدولة العثمانية بقوتها و هيبتها خلال القرون الأربعة الأولى من تأسيسها. حيث عاشت فيها الإمبراطورية أزهى مراحلها من خلال الانتصارات المتواصلة التي حققتها، ولكن ابتداء من القرن **11**ه/ **17م** فإنّ حال السلطنة تغير، فأصبح الوضع متدهورا (سياسيا ، عسكريا ، اقتصاديا و حتى ثقافيا)، وهذا ما استشعر به رجال الدولة الذين اندفعوا لتقديم حلول من شأنها إصلاح حال الدولة و الحد من هذا التدهور و الاضمحلال .

وقد عرف القرن **17م** محاولات إصلاحية من طرف مفكري الدولة و لكن الملاحظ على هذه الإصلاحات أنّها اعتمدت على جهود عثمانية محلية، وأنّها احتفظت بالمؤسسات التقليدية العسكرية و الثقافية، إضافة إلى أنّها لم تدرك محاولات الإصلاح الاقتصادي نظرا لأنّ نظام الامتيازات الأجنبية كان يكبل حركة الإمبراطورية ويشل حركتها.

و إذا كانت السياسات الإصلاحية السابقة قد تبناها مفكرو الدولة العثمانية فإنّها وضعت حيز التنفيذ من طرف السلاطين ابتداء من عهد السلطان "**مراد الرابع** "الذي حكم بين (**1623-1640م**) ، ومن ثم تواصلت جهود السلاطين الذين توالوا على الحكم بعده وصولا للقرن **18م** .

و السمة البارزة للإصلاحات التي عرفها هذا القرن أنّها أصبحت تتخذ النمط الغربي نموذجا لها، نظرا لإدراك سلاطين هذا القرن للتطور الحاصل في الدول الأوروبية ، وما إن انقضى القرن **18م** و حل القرن **19م**، حتى أصبحت هذه الإصلاحات بمميزاتها تفرض نفسها و بقوة في عهد السلطان "**محمود الثاني** " الذي حكم بين (**1808- 1839م**) نظرا لأنّ حالة الضعف و التفكك أصبحت أكثر مما كانت عليه، الأمر الذي جعل الدولة العثمانية عرضة لأطماع القوى الأجنبية رغم محاولات الإصلاح التي قام بها سلاطين متنورون قبله خاصة السلطان "**سليم الثالث** " الذي حكم بين (**1789-1807م**) .

وهذا الوضع المتدهور جعل السلطان "**محمود الثاني** " يتجه إلى طريق الإصلاح لحماية عرش الإمبراطورية و المحافظة على إرث أجداده، فعمد إلى إرساء دولة عصرية و بناء جيش يضاهي في قدراته القتالية جيوش الدول الأوروبية.

و قد تزامن حكم السلطان "**محمود الثاني**" مع شخصية أخرى اضطلعت بدور بالغ الأهمية في الإصلاح في مصر ممثلة في واليها "**محمد علي باشا** " الذي حكم مصر بين (**1805– 1849**م) و هي مدة تقارب نصف قرن تقريبا، وقد استفاد "محمد علي" كثيرا من مخلفات الحملة الفرنسية – بعيدا عن مخلفاتها السلبية – فقد كان لقضاء الفرنسيين على جزء كبير من المماليك فرصة استغلها محمد علي فيما بعد وقضى عليهم سنة 1811م في حادثة القلعة.

كما أنّ وفود طائفة العلماء إلى مصر للتنقيب على آثارها و الوقوف على أسرار طبيعتها المجهولة، أيقظ روحا جديدة في شخص محمد علي، كما استفاد من كل الأعمال التي قام بها بونابرت في مصر، كإنشاء الطرق الواسعة وإقامة الجسور...الخ،كما أنّه تفطن لأغراض الحملة فعوّل على تكوين دولة حديثة كبرى.

ومن هذا المنطلق قام "محمد علي" بمجموعة من الإصلاحات استطاع خلالها تحديث مصر من خلال قيامه بالعديد من الإصلاحات التي شملت المجالات العسكرية و الاقتصادية ، الثقافية وحتى الاجتماعية ، و رغم أنّ السلطان "محمود الثاني" و "محمد علي" لم يتقنا أية لغة أوروبية و لم تكن لهما دراية كافية بما يحدث في الغرب، إضافة إلى المشاكل و الصعوبات الداخلية و الخارجية التي واجهت كلا منهما إلا أنّهما اعتبرا علمين من أعلام الإصلاح في ذلك القرن، خاصة و أنّ عهديهما شهد إصلاحين كبيرين عجز عن تنفيذه قبلهما العديد من السلاطين و الولاة، و هذا ما شهد لهما التاريخ به.

"فالسلطان" أزاح عقبة الإنكشارية و الوالي"محمد علي" أزاح المماليك، ولطالما كان هذان العنصران أحد عراقيل الإصلاح في الدولة، واعتمادا على كل هذه الأحداث و المعطيات جاء بحثنا معنونا كالتالي "**الإصلاحات العثمانية بين تجربتي السلطان محمود الثاني** (**1808– 1839**م) **ووالي مصر محمد علي باشا** (**1805– 1849**م)"، و كان الإطار الزماني لدراستنا هو القرن 19م،والذي تمثل في تولي كل من السلطان محمود الثاني وواليه على مصر الحكم وختمنا الفترة بسنة وفاة كل منهما، أما الإطار المكاني فكان الدولة العثمانية ومصر.

أسباب اختيار الموضوع: من الأسباب التي دفعتنا لاختيار هذا الموضوع كون هذه الإصلاحات حدث هام كان له انعكاس على مستقبل الدولة العثمانية، ورغبة منا في الاطلاع أكثر على منجزات

هاتين الشخصيتين في مختلف المجالات، ومحاولة الوصول إلى استنتاجات تكون أرضية انطلاقة لدراسات جديدة.كما أنّ هذا الموضوع يندرج ضمن الفترة العثمانية الحديثة وهي فترة تستهوينا كثيرا.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها مرآة عاكسة للأعمال الجليلة التي قدمها كل من السلطان "محمود الثاني" وواليه "محمد علي باشا"، و لكونها إصلاحات عظيمة فرضت نفسها في فترة حرجة على مسرح الأحداث، عجز عن تحقيقها آخرون في فترات سلم و رخاء، و لكون هذه الإصلاحات تطرقت إلى مواطن الضعف و تعرفت على أسبابها فأعطت حلولا ناجعة حدت منها ، كما أنّها غيرت وجه الإمبراطورية القديم من خلال تطوير أجهزة الدولة وإداراتها، إضافة إلى هذا فإنّ هذه الإصلاحات شاهدة على عظمة رجال خططوا لها و سهروا على تطبيقها بما فيهم "السلطان محمود الثاني" وواليه على مصر "محمد علي"، و هذا خير دليل على اهتمامهما بشؤون الدولة وحال الرعية،وبالتالي كان هدفنا من الدراسة إبراز مآثر الرجلين.

الإشكالية : إشكالية بحثنا كانت على النحو التالي إلى أي مدى مكنت إصلاحات "السلطان محمود الثاني" ووالي مصر "محمد علي باشا"الخلافة العثمانية من التصدي للأخطار المحدقة بها ؟ و كيف انعكست إصلاحاتهما على مستقبل الدولة العثمانية؟ و تحت هذه الإشكالية طرحنا مجموعة من التساؤلات مفادها: ماهي المجالات التي قام بإصلاحها كل من "السلطان محمود الثاني" وواليه على مصر "محمد علي" ؟ وما هي الجوانب الإيجابية والسلبية لإصلاحات كل منهما على الدولة العثمانية و على مصر؟ و ماهي ردود الأفعال المحلية و الأوروبية من إصلاحات كل من السلطان "محمود الثاني" وواليه "محمد علي باشا"؟ .

الدراسات السابقة : تحصلنا على مذكرة ماجيستير تحمل عنوان " **إصلاحات السلطان محمود الثاني (1808– 1839م)**" لصاحبتها المرحومة "زكية زهرة" وكانت تحت إشراف الدكتور المرحوم "أبو القاسم سعد الله" سنة 1982- 1983م،بجامعة بوزريعة، و قد تناولت أهم إصلاحات السلطان في المجال العسكري و بقية المجالات الأخرى بما في ذلك المجال التربوي و الثقافي ، الإداري ، الاقتصادي و الاجتماعي .وكانت مصادر بحثها معظمها باللغة التركية واللغة الأجنبية بما في ذلك (الفرنسية و الإنجليزية).

المنهج المتبع : اعتمدنا على المنهج التحليلي الوصفي المعتمد أساسا على وصف مختلف المجالات التي تم إصلاحها من طرف السلطان "محمود الثاني" ووالي مصر "محمد علي" و تحليل أثار هذه

العملية و تداعياتها على الدولة و كذا تحليل مختلف ردود الفعل منها،كما تخلل عملنا المنهج المقارن وذلك من خلال عرض إصلاحات السلطان في المجالات المذكورة وكذا تقييمها وتبيين ردود الفعل منها من جهة، وبالمقابل مقارنتها بمثيلتها عند الوالي لإبراز نقاط التشابه ونقاط الاختلاف في إصلاحاتهما.

الخطة المعتمدة : و لإيفاء الدراسة حقها اعتمدنا على التقسيم التالي : مقدمة ، مبحث تمهيدي ، ثلاثة مباحث بالإضافة إلى خاتمة و مجموعة من الملاحق .

جاء في المقدمة تمهيد للموضوع و ذكر لدواعي اختياره و أهميته و بقية عناصر المقدمة ، أمّا المبحث التمهيدي فجاء بعنوان "**التجارب الإصلاحية في الدولة العثمانية خلال القرنين 11– 12ه / 17– 18م** "، و قد تضمن الحديث عن أهم المحاولات الإصلاحية التي مثّلها المفكرون في القرن 17م والسلاطين في القرن 18م، و التي أصبحت تتخذ النمط الغربي نموذجا لها، تلاها المبحث الأول بعنوان "**إصلاحات السلطان محمود الثاني (1808– 1839م)**"، و قد تضمن الحديث عن المجال العسكري الذي قام فيه السلطان بالقضاء على الجيش القديم المتمثل في الإنكشارية و إحلال جيش جديد سمي "بالعساكر المنصورة المحمدية"، كما كان لنا حديث عن المجال الإداري الذي قام فيه السلطان بتقوية إدارته المركزية و القضاء على استبداد الولاة ، أمّا المجال التربوي و الثقافي فقد خصصناه للحديث عن إقامة السلطان للمدارس الابتدائية و العليا و إرساله للبعثات العلمية لأوروبا أمّا فيما يخص المجال الاجتماعي و الاقتصادي فقد تحدثنا فيه عن مبدأ المساواة الذي أدخله السلطان إضافة، إلى تطرقنا لعنصر تنظيم الضرائب و إلغاء الإقطاع ، أمّا المبحث الثاني فهو موسوم ب "**إصلاحات والي مصر محمد علي باشا (1805– 1849م)** "، و قد ضمناه الحديث عن إصلاحاته العسكرية التي تمثلت في قضائه على الجيش القديم و تأسيس جيش جديد ،كما كان لنا حديث عن إصلاحاته الإدارية التي تمثلت في تقسيمه البلاد إلى مديريات و تنظيمه لإدارات الجيش أمّا إصلاحاته العلمية و التربوية فقد تحدثنا فيها عن عناية "محمد علي" بالمدارس الابتدائية و العليا وكذا إرساله للبعثات العلمية لأوروبا، و تطرقنا أيضا إلى إصلاحاته الاقتصادية و الاجتماعية والمتمثلة أساسا في اهتمامه بالزراعة و الصناعة و التجارة، و عن واقع المجتمع المصري في عهده ، أمّا عن المبحث الثالث فقد أخذ عنوان " **تقييم للإصلاحات و ردود الفعل منها** "، و قد خصصناه للحديث عن النظرة الإيجابية و السلبية لإصلاحات "السلطان محمود الثاني" وكذا للوالي "محمد علي"

كما ذكرنا فيه ردود الفعل الداخلية و مواقف الدول الأوربية من التجديد الذي تبناه الطرفان ، خاتمة ضمناها أهم الاستنتاجات المتوصل إليها خلال البحث .

المصادر و المراجع المتبعة : هناك العديد من المؤلفات التي تناولت بالدراسة إصلاحات "محمد علي" في جميع الجوانب ماعدا الجانب الاجتماعي الذي كان الاهتمام به قليلا، أمّا فيما يخص المراجع التي تناولت إصلاحات السلطان "محمود الثاني" فهي قليلة و المتوفرة منها لا تتعمق في إصلاحاته، و تركز على المجال العسكري و بالضبط حادثة القضاء على الإنكشارية ، كما أنّها تكتفي بإشارة خفيفة إلى بعض إصلاحاته ، هذا بالإضافة إلى أنّ المصادر لم تتناول الحديث عن المواقف المختلفة من إصلاحات الشخصيتين بما في ذلك ردود الفعل الداخلية و خاصة مواقف الدول الأوروبية .

و أهم المصادر التي اعتمدنا عليها كتاب " **عجائب الآثار في التراجم و الأخبار** " لمؤلفه عبد الرحمان الجبرتي ولد بالقاهرة سنة 1754م،كان من أشهر العلماء وعلى اتصال ببكوات المماليك، شهد ما وقع لمصر من أحداث زمن العثمانيين و الحملة الفرنسية على مصر سنة 1798م، أعطى صورة كاملة للمجتمع المصري في مصر العثمانية، ويقع الكتاب في أربعة أجزاء، طبع الكتاب في بولاق سنة 1297هـ/1879م،وعلى الرغم مما توافر في كتب الجبرتي عن الطوائف كالتجار و أرباب الحرف وأهل الذمّة، إلا أنّ كتاباته ركزت على مجتمع العلماء والمجتمع المملوكي، وكان الجبرتي شديد النقد لما حدث بمصر زمن "محمد علي" لاسيما في السنوات الأولى من حكمه.وفي تأليفه للجزء الرابع للكتاب ألّف معه كتابا آخر أسماه "مظهر التقديس بذهاب دولة الفرنسيس".

كما اعتمدنا على مصدر معنون ب"**حقائق الأخبار عن دول البحار**" لمؤلفه الميرالاي إسماعيل سرهنك ناظر المدارس الحربية، سنة 1314هـ، طبع الكتاب ببولاق، ويقع في جزأين الجزء الأول خصصه للحديث عن الدولة العثمانية، فتحدث عن سلاطين الدولة منذ عهد السلطان عثمان وصولا إلى آخر سلاطينها رغم أنّه عاصر فترة السلطان "محمود الثاني"، أمّا الجزء الثاني فقد خصصه للحديث عن تاريخ مصر، بما في ذلك فترة حكم "محمد علي" لمصر.

أمّا المصدر الثالث فكان كتاب "**تاريخ الدولة العلية العثمانية**"لمؤلفه فريد بك المحامي، وهو محقق من طرف إحسان حقي، وللكتاب طبعتان الأولى سنة 1401هـ/1981م، وقد بدأ المؤلف الكتاب بمقدمة تاريخية فيمن ولي الخلافة الإسلامية قبل ملوك الدولة العثمانية وصولا لفترة المماليك،أمّا المتن فقد خصصه للحديث عن تاريخ الدولة العثمانية من فترة السلطان الغازي عثمان

خان الذي حكم بين (1326- 1362م)وصولا إلى السلطان محمد رشاد خان الخامس الذي حكم بين(1909- 1918م)،وهو يتجاوز 700 صفحة.

كما اعتمدنا على مجموعة من المصادر الأجنبية أهمها كتاب **«Histoire de l'empire ottoman depuis origine jusqu' a nos jours .**،أو **"تاريخ الإمبراطورية العثمانية منذ نشأتها إلى يومنا هذا"**، لصاحبه J.von hammer ، ت سنة 1856م، هو دبلوماسي ومستشرق نمساوي، ويعتبر مؤلفه هذا من أهم الكتب التي تناولت التاريخ العثماني، لما يتميز به من دقة بالغة، وقد أورد العديد من التفاصيل و الأحداث عن الدولة العثمانية، ألف "فون هامر" هذا الكتاب باللغة الألمانية ثم ترجم إلى اللغة الفرنسية، وجاء في 18 مجلدا وقد طبع الكتاب سنة 1835م يتميز فون هامر بأسلوب تاريخي تقليدي فهو يهتم بالوصف أكثر من اهتمامه بالتفسير، وأنّة لا يتحرى الأسباب العميقة للأحداث وذلك بسبب السياق المعادي للعثمانيين في ذلك الوقت.

إضافة إلى ذلك اعتمدنا على كتاب **la turquie et le tanzimat** أي" **تركيا و التنظيمات** لمؤلفه **E'ngelhardt** وهو دبلوماسي فرنسي قضى شطرا كبيرا من حياته في عاصمة الدولة العثمانية وكان من المعاصرين الذين اتصلوا بالحوادث مباشرة، وفيه حديث عن أهم الإصلاحات التي قامت بها الدولة العثمانية، وصولا إلى مرحلة التنظيمات التي أصدرها السلطان العثماني عبد المجيد الأول الذي حكم بين (1839–1861م) كخط الشريف كولخانة سنة 1839م .

كما اعتمدنا على كتاب **Histoire de la turquie** أي **"تاريخ تركيا"** لمؤلفه la martine، و الكتاب يحتوي على ثمانية أجزاء ، وقد اعتمدنا على الجزء الأول، الذي طبع سنة 1854م، وفيه حديث عن عهد السلطان "محمود الثاني" .وقد استقينا منه المعلومات الخاصة بسياسة التسامح التي انتهجها السلطان "محمود الثاني" .

أمّا بخصوص المراجع فقد اعتمدنا على كتاب **" تاريخ الدولة العثمانية"**لمؤلفه روبير منتران ترجمة بشير السباعي، وهو في جزأين، وقد كتبت النسخة الأصلية بالفرنسية سنة 1989م، وهذا الكتاب هو عمل جماعي قام بكتابة كل فصل مؤرخ متخصص تحت إشراف المؤرخ و المستشرق روبير منتران، ويقول في تقديم هذا العمل أنّه الأول من نوعه الذي يتناول الدولة العثمانية منذ البدايات الأولى في القرن 19م، و الكتاب يبدد الكثير من الأساطير التي تحيط بالتاريخ العثماني، سوا ء كانت

أساطير المستشرقين الغربيين التقليديين أو أساطير السلفيين الإسلاميين، وهو بهذا يمثل مساهمة علمية تستحق الثناء .

المرجع الثاني الذي اعتمدنا عليه كان كتاب " **تاريخ الدولة العثمانية** "لمؤلفه يلماز أوزتونا،ترجمة عدنان محمود سلمان، يقع الكتاب في مجلدين ضخمين الأول يعرض فيه التاريخ السياسي والعسكرية للدولة العثمانية، ملقيا الضوء على الإمبراطورية العثمانية منذ ظهورها إلى غاية انحلالها، و المجلد الثاني يتناول الحضارة العثمانية من ثقافة وفن وأسلوب حياة.حرص في تأليفه على أمرين أولها السرد التاريخي للأحداث و ثانيا تناول موضوعات التشكيلات الثقافية و الحضارة و الفن العثماني باعتماده على مصادر جغرافية.

وثالث مرجع هو "**الدولة العثمانية تاريخ وحضارة**" لمؤلفه أكمل الدين إحسان أوغلى، ترجمة صالح سعداوي، يقع الكتاب في مجلدين، وقد شارك في إعداده نخبة من الأتراك المتخصصين في التاريخ والأدب العثماني، ويعد مرجعا أساسيا لكل من يرغب في الإلمام بالتاريخ السياسي و الحضاري للدولة العثمانية بشكل عام .غير أنّه لم يخصص فيه للتاريخ السياسي إلا حيزا محدودا ، في حين تم التوسع في الجوانب الأخرى كالإدارة و الجيش و الاقتصاد و القضاء و الفكر و التعليم ...الخ .

ومن الصعوبات التي اعترضتنا عدم وصولنا لكتابات متخصصة تتحدث عن إصلاحات السلطان محمود الثاني بالتفصيل، و كذا عن مواقف الدول الأوروبية المختلفة منها الأمر الذي أدى بنا إلى استنتاج هذه المواقف اعتمادا على تحليلنا للأحداث ، كذلك صعوبة دراسة شخصيتين في آن واحد الأمر الذي صعّب علينا وضع تقسيم ملائم للبحث، خاصة إذا علمنا أنّ للرجلين نقاط تشابه و اختلاف في إصلاحاتهما ولا يخفى عليكم أنّ اتباع المنهج المقارن في العمل هو من أصعب الطرق على الإطلاق .

مدخل

التجارب الإصلاحية في الدولة العثمانية خلال القـــــرنين 11-12هـ/17-18م

1- الإصلاح في القرن 11هـ/ 17م

2- الإصلاح في القرن 12هـ/ 18م

مدخل

التجارب الإصلاحية في الدولة العثمانية خلال القرنين 11-12 هـ / 17- 18 م :

عرفت الدولة العثمانية نماذج لإصلاحات[1] قام بها سلاطين سبقوا تجربة السلطان "**محمود الثاني**" (1808-1839م) ووالي مصر "**محمد علي باشا**" (1805 -1849م)، نظرا للظروف التي أصبحت الدولة تعرفها ابتداء من القرن 11هـ/ 17م، و قد تفطن مفكرو الدولة وسلاطينها للوضع الذي آلت إليه، فقاموا بمحاولات للنهوض بمختلف القطاعات، وقد اعتبرت هذه الإصلاحات اللبنة الأولى التي سوف تقوم عليها إصلاحات القرن 13 هـ /19م .

1 – الإصلاح في القرن 11هـ/17م :

نتيجة لمظاهر الضعف شعر القائمون على الدولة منذ القرن السابع عشر للميلاد بحاجتها للإصلاح، وظلت هذه الفكرة تشغل أذهان المفكرين ورجال السياسة منذ عهد السلطانين **عثمان الثاني** (1617-1623م) **ومراد الرابع** (1623-1640م)، وكانت حركة الإصلاح في هذه المرحلة تنبع من واقع حركة التاريخ العثماني وفي إطار الثقافة الإسلامية، أي أنّ الإصلاح في هذه الفترة جاء نتيجة لتغير سير الأحداث لغير صالح الدولة العثمانية، وكان يستمد أصوله من الشريعة و الدين الإسلامي[2].

كثرت الدعوات الإصلاحية وقدمت للسلاطين المتعاقبين مشيرة إلى الخلل ومظاهر التقهقر وحذّرت من الانحدار واقترحت الحلول [3] .

---

[1]- الإصلاح لغة : ضّد الإفساد و هو من الصلاح المقابل للفساد و للسيئة ، فالإصلاح هو التغيير للأفضل ، والحركات الإصلاحية هي الدعوات التي تحرك قطاعات من البشر لإصلاح ما فسد في الميادين المختلفة ، انظر ، عيسى الحسن ، **موسوعة الحضارات تاريخ لغات أعلام قيم حضارية مدن عادات و تقاليد** ، ط1، الأهلية للنشر و التوزيع ، بيروت ، 2007م ، ص 81 .

اصطلاحا : مصطلح سابق للتنظيمات و هو عبارة عن مجموعة من التصورات و المقترحات التي من شأنها و لو طبقت أن تحدث تغييرا للأحسن في المجالات الاقتصادية و التربوية و العسكرية ...الخ، تعزز من علاقة الدولة بالمجتمع و تؤكد مركزية السلطة ، انظر ، قيس جواد العزاوي ، **الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط** ، ط2 ، الدار العربية للعلوم ، بيروت – لبنان ، 2003م ، ص 36 .

[2]- محمد سهيل طقوش ، **تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة** ، ط3 ، درا النفائس ، لبنان ، 2003 ، ص ص 257 – 258 .

[3]- قيس جواد العزاوي ، المرجع نفسه ، ص 38.

وقد قام هؤلاء المصلحون بكتابة أفكارهم ومقترحاتهم حول الإصلاح في شكل لوائح، وقد انطوت تلك اللوائح على أهمية خاصة لأنّها كشفت عن اتجاهات متباينة حول إصلاح الدولة بوجه عام وإعادة تنظيم الجيش بوجه خاص[1].

ونذكر من هذه المحاولات الإصلاحية الكتاب الذي قدمه المؤرخ **"مصطفى علي أفندي جيليولو"** (ت سنة 1599 م) للسلطان **مراد الثالث** الذي حكم بين (1574-1595م) بعنوان "مفاخر النفائس في كفاية المجالس"، يصف فيه المجتمع و الحكومة العثمانية ويركز على بذخ الطبقة الحاكمة كذلك التقرير الذي قدمه **"علي أفندي عيني"** أمين بيت المال في إقليم مصر في بداية القرن 17م للسلطان **أحمد الأول** (1603-1617م)، والذي تحدث فيه عن سير أعمال مختلف المؤسسات التي تديرها الطبقة الحاكمة، ويصف فيه مؤسسات الحكومة و الجيش ويتحدث بإسهاب عن نظام الرواتب[2].

بالإضافة إلى ذلك نذكر **"مصطفى قوجي بك"** الذي سمي بباعث الإصلاحات التقليدية، بعث هو الآخر كتابا بعنوان "الرسالة "إلى السلطان **مراد الرابع** الذي حكم مابين (1623-1640م) وقد وصف الإمبراطورية واتساعها إبان عهد السلطان **سليمان القانوني** (1520-1566م) ،كذلك طرح للسلطان أسباب التقهقر الذي تعانيه السلطنة منذ تلك الفترة[3].

ولقد أثارت مشكلة التجديد في الإسلام انشقاقا وهي قضية أثرت على مجمل الثقافة و المجتمع ولقد عبّر **"حاجي خليفة مصطفى عبد الله"** (1608-1657م) عن رأيه أمام السلطان بقوله :**"إنه لا يمكن ولا يجوز القضاء بالقوة على التجديدات و الممارسات المألوفة التي أخذت بها غالبية المجتمع المسلم .ربما لا ينسجم تجديد ما مع الشريعة ، إذ أن الإنسان – عبد الله – غير كامل وعاجز"** [4] .

1– أكمل الدين إحسان أوغلى، **الدولة العثمانية تاريخ و حضارة** ، تر، صالح سعداوي ، مج 1، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية، اسطنبول ، 1999م ، ص 79 .

2 – قيس جواد العزاوي ، المرجع السابق ، ص 38 .

3 – نفسه ، ص 38 .

4 – خليل إينالجيك ، **تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار**، تر، محمد الأرناؤوط ، ط1، دار المدار الإسلامي ، بيروت ، 2002م ، ص 279.

وقد قام السلطان **محمد الرابع** الذي حكم بين (1648-1687م)، بإرسال أسئلة **"الحاجي خليفة**"رد عليها هذا الأخير في رسالة عرفت "بدستور العمل في إصلاح الخلل"، والتي تضمنت تصورات حاجي خليفة للوضعية التاريخية العامة للإمبراطورية و أسباب انحدارها، فالإمبراطورية في نظره مثلها مثل كل الدول تخضع لسنن تطور طبيعية تمر بثلاث مراحل، المرحلة الأولى هي مرحلة التطور السريع، المرحلة الثانية مرحلة الاستقرار و التمتع بالمجد، أمّا المرحلة الثالثة فهي مرحلة البطء فالتقهقر، وكل مرحلة تقصر أو تمتد حسب حكمة قادة الدولة وعملهم ، ولقد شخّص أنّ السلطنة تعيش في مرحلتها الأخيرة. ولقد استقى حاجي خليفة أفكاره من نظرية ابن خلدون الخاصة بتطور الدول والحضارات [1].

ونجد مع نهاية القرن 17م محاولة أخرى للمصلح **"محمد ساري"** الذي عمل ناسخا لدى الدولة العثمانية، وقد عرف كمؤرخ لأبرز أحداث الإمبراطورية التي مرت في الربع الأخير من القرن السابع عشر للميلاد، وقد وضع كتابا نال شهرة ومكانة واسعة سماه"نصائح الوزراء و الأمراء" وجّه فيه هذا المصلح النقد للمصلحين السابقين له ووسائلهم التقليدية، ولم تقتصر محاولات الإصلاح على المفكرين فقط بل تعدته إلى الصدور العظام مثال ذلك ما تمّ على أيدي"**أسرة كوبريللي**"[2]، نذكر منهم **"محمد كوبريللي"** وابنه **"فاضل مصطفى"** اللذان انصب اهتمامهما على الإصلاح المالي والإداري و العسكري، ورغم ما حققاه من انتعاش للدولة و تجاوزها لكثير من مصاعبها فإنّ هذه المحاولات أخفقت بمجرد انتهاء عهديهما[3] .

---

[1] – قيس جواد العزاوي ، المرجع السابق ، ص ص 38- 39 .

[2] – حكمت هذه الأسرة الدولة العثمانية تقريبا بين 1656 و 1710 م ،و من أبرز رجالاتها محمد كوبريللي الذي كان يشغل في أول حياته العملية مناصب متواضعة ثم ارتقى بكفاءته إلى مناصب الحكم و الإدارة في دمشق و طرابلس و بيت المقدس، ثم تولى الصدارة العظمى و أعطي من السلطات ما لم يتمتع بمثلها قبله أحد و قد استخدم محمد كوبريللي سلطاته في الضرب على أيدي العابثين بمصالح الدولة من رجال الإنكشارية أو السباهية أو رجال الدين،و خلفه ابنه أحمد في سنة 1661م و توالى من بعده عدد من رجالات هذه الأسرة الذين أعطوا للدولة القدرة على الصمود أمام القوى المعادية المتعاظمة .أنظر، عبد العزيز سليمان نوار، **تاريخ الشعوب الإسلامية**، د ط، دار الفكر العربي ، د ت ، ص 144.

[3] – قيس جواد العزاوي ، المرجع نفسه ، ص ص 39- 40.

2 – **الإصلاح في القرن 12هـ/18م** :

ما إن انقضى القرن السابع عشر للميلاد حتى انتهت محاولات التجديد الذاتي و الإصلاح المحلي، لتبدأ مرحلة جديدة من الإصلاح وفقا للنموذج الأوروبي، و السمة البارزة في هذا العصر أنّ حركة الاقتباس كانت تستوحى من مصادر و أنماط فرنسية، وذلك على اعتبار أنّ فرنسا كانت تجسد الحضارة الغربية [1]، ولكونها الحليف التقليدي للدولة العثمانية [2] .

بدأت العمليات الإصلاحية تقام بإيعاز من السلاطين حيث نذكر ما قام به السلطان **أحمد الثالث** الذي حكم ما بين (1703-1730م)، الذي عمل على تطوير القوات العسكرية لتحقيق التوازن مع تفوق الجيوش الأوروبية، وذلك من خلال إرسال السفراء إلى العواصم الأوروبية للاطلاع عن كثب على منجزات الحضارة الغربية، ومن هؤلاء السفراء السفير **"يكرمي ساقز محمد شلبي"** الذي أرسل إلى فرنسا عام 1720م، وعندما عاد لاسطنبول قدّم للسلطان تقريرا عن رحلته، وفي عهده بدأت ترجمة بعض المؤلفات الغربية، كما سمح بإنشاء مكتب للطباعة في العاصمة واستعان **"بإبراهيم متفرقة**[3]"لبناء المطبعة و تشغيلها[4].

---

1 – نظرا لظهور مفكرين مصلحين في عصر الأنوار في فرنسا من أمثال فولتير ، مونتيسكيو و روسو.

فولتير (1694- 1778م) :كان ينتقد بدون أي تساهل أساليب دبلوماسية الملكيات المطلقة و ينظر إلى حروب العائلات الطويلة أنّها حروب ظالمة و بدون معنى و كان يبث بواسطة المنطق أنّه إذا لم يتمكن عاهل من حل خلاف دبلوماسي بينهما فإن الحرب تبدأ لا محالة آنذاك بسبب ارتكاب إحداهما خطأ منطقيا في التحليل .

جون جاك روسو (1712- 1778- م) : كان قاسيا في انتقاداته لدبلوماسية الملكيات المطلقة ،كان يرى أن الملوك يتابعون هدفين " مدى اتساع رقعة أراضيهم إلى الخارج و جعل سلطتهم مطلقة أكثر فأكثر في الداخل .انظر ، رعد مجيد العاني ، **تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر** ، ط1 ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 م ، ص ص 19- 20 .

مونتيسكيو : (1689 – 1775م) : كان من طائفة الأشراف، و قد عنى منذ بداية حيلته العلمية بوضع مجموعة من المؤلفات القيمة في موضوعات شتى و لكن مؤلفه الذي خلد اسمه هو كتاب " روح القوانين " الذي حلل فيه تحليلا دقيقا أنظمة الحكومات المختلفة و الظروف التي نشأت فيها ، واعتبر النظام الإنجليزي أوفى الأنظمة و أرقاها ، انظر، محمد قاسم و أحمد نجيب هاشم ، **التاريخ الحديث و المعاصر** ، دار المعارف ، مصر ، د ت ص 15 .

2 – أحمد عبد الرحيم مصطفى ، **في أصول التاريخ العثماني** ، ط3 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2003 م ، ص 172 .

3 – ولد في كلوج من أراضي ترانسلفانيا ما بين عامي (1670- 1674 م) وفد إلى القسطنطينية في العشرين من عمره تقريبا ، اهتدى إلى الإسلام و ألف الرسالة الإسلامية ، ثم دخل في خدمة الحكومة برتبة متفرقة ، حيث أسند إليه مهمات دبلوماسية متعددة بما فيها المفاوضات مع النمسا وروسيا أدار أول مطبعة في العالم الإسلامي سنة 1728 م الذي عمل فيها كناشر و مصنف و مترجم ، وقد أهلته لمعرفة عدة لغات أوروبية ، و استمر عمل المطبعة حتى وفاته سنة 1745 م ، انظر ، خالد زيادة ، **اكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر** ، ط1 ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، لبنان ، 1981 ، ص ص 37- 38 .

4 – محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 258 .

لكن طريق الإصلاح في فترة حكم السلطان **أحمد الثالث**، كانت محفوفة بمخاطر كثيرة، لأنّ بعض القيّمين من الطبقة الحاكمة لم يكونوا مقتنعين بالإصلاح، لذلك سرعان ما اندثرت أعمال **"دي بونفال"** [1] كما ألغيت المطبعة وساد الاعتقاد بأنّ تفوق النظم العثمانية هو الذي يحول بين الأعداء وبين مهاجمتهم لأراضي الدولة[2].

وقد تواصلت جهود السلاطين وصولا لعهد السلطان **"مصطفى الثالث"** الذي حكم بين (1757-1774م)، و الذي قام بتنظيم وتنسيق الأمور البحرية و المدفعية على أساس الاستفادة من الأصول و الأسلحة الأوروبية في هذه الميادين، وقد استعانت الدولة العثمانية بطائفة من الضباط والخبراء الأوروبيين و كان في مقدمتهم **"البارون دي توت"** [3]الذي عينه السلطان **مصطفى الثالث** مستشارا للإصلاحات العسكرية، و كلفه بإنشاء فرقة مدفعية على أن تلحق بها مدرسة للهندسة، ومن الأعمال الهامة التي قام بها **"دي توت"** أيضا إنشاؤه في سنة 1774م فرقة جديدة للمدفعية سريعة الطلقات تضم 250 جنديا و ضابطا، وقد زودته السفارة الفرنسية بالمال و ببعض المدافع الخفيفة، ثم قام بتدريب الفرقة على أساليب استعمال المدفعية الحديثة، وبنى مصنعا لها و أنشأ مدرسة للرياضيات الحديثة .[4] و الملاحظ على إصلاحات هذا الأخير أنّها لم تثمر لأنّها لم تتناول القوى الرئيسية في الجيش وهي الإنكشارية [5]على عكس الإصلاحات التي ستأتي فيما بعد [6].

---

[1] - (1765- 1774 م) : خدم كضابط في الجيش الفرنسي و الجيش النمساوي ، قدم إلى الدولة العثمانية فاعتنق الإسلام و سمي خمبرجي أحمد باشا بونفال ، أوصى الباب العالي بضرورة قيام تحالف عثماني فرنسي لمواجهة الخطر الروسي الذي يتوسع على حساب أراضيه ، افتتح مدرسة الهندسة في سكتاري سنة 1734 م ، أسس مدرسة الرياضيات لضباط الجيش ، نفي في عهد الوزير محمد باشا (1738 – 1739 م) ، انظر ، خالد زيادة اكتشاف ...،المرجع السابق ، ص ص 46- 47 .

[2] - محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق ، ص 259

[3] - ضابط فرنسي أرسلته الحكومة الفرنسية لإجراء تحقيق حول القوة العسكرية العثمانية إبان الحرب مع روسيا ، مكث بالقسطنطينية و أسهم في إحداث العديد من المؤسسات ، عمل على إعداد جسم جديد من القوات المدفعية و مصنعا للأسلحة و بنى العديد من الثكنات و أسس المدرسة البحرية ، انظر ، خالد زيادة ،اكتشاف... المرجع نفسه، ص 117 .

[4] – ساطع الحصري ، **البلاد العربية و الدولة العثمانية** ، ط3 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، 1965 م، ص ، 76 .

[5] – من الكلمتين التركيتين " يني تشري " سلاح المشاة الجديد ، قوات خاصة مميزة في الإمبراطورية العثمانية ، تم تأسيسها في النصف الأول من القرن الرابع عشر للميلاد،على يد السلطان أورخان (1326- 1362 م) ، وفي عام 1826 م قام السلطان محمود الثاني (1808- 1839 م) بالقضاء عليها انظر ، نينل ألكسندروفنا دولينا ، **الإمبراطورية العثمانية و علاقاتها الدولية في ثلاثينيات و أربعينيات القرن التاسع عشر** ، تر، أنور محمد إبراهيم ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1999 م ، ص 174 .

[6] – إسماعيل أحمد ياغي ، **الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث** ، د ط،مكتبة العبيكان ، د ت، ص 146 .

وقد سارت محاولات إصلاح الجيش سيرا بطيئا في عهد السلطان عبد الحميد الأول الذي حكم بين (1774-1789م)، وقد تواصلت الإصلاحات في عهد خليفته السلطان سليم الثالث الذي حكم بين (1789- 1807م)[1].

وقد كان هذا الأخير يفكر في إجراء الإصلاحات وتحديث الدولة منذ أن كان وليا للعهد لأنّ الجيش الإنكشاري قد فقد قوته وتأثيره، ولم يعد صالحا ومفيدا في الحروب وكثر فساده خاصة في الولايات العثمانية، وظهر هذا الانحطاط في مستواه بشكل جلي في الحرب العثمانية الروسية فأصبح هناك حاجة ملحة إلى قوات برية و بحرية منظمة[2].

ولما هدأت الأوضاع نسبيا التفت السلطان لمشاريعه الإصلاحية و تفرغ لها، و كان أوّل ما فعله توجيهه الدعوة لعدد من الشخصيات البارزة المؤيدة للإصلاح و التحديث، و تشكيله لمجلس ليسطّر خطط و برامج الإصلاح ، وقد ضمّ المجلس عددا من الشخصيات المتنورة و العلماء ، وقد توسع مجلس الأعيان هذا بحيث ضم نحو 40 عضوا، وكانت المقترحات ترفع إلى السلطان مباشرة وقام بسلسلة من التشريعات الجديدة سميت "قانون نامة" [3]، كان هدفها تنظيم شؤون الدولة[4].

---

1 – إسماعيل أحمد ياغي ،المرجع السابق، ص 146 .

2 – أماني بنت جعفر بن صالح الغازي ، **الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض و نقد و تحليل** ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، إشراف أميرة بنت علي مداح ،ج1 ، جامعة أم القرى ، مكة ، 1431 هـ- 2010 م ، ص 500 .

3 **-** قانون نامة : مصطلح مكون من كلمتين الأولى القانون و تعني مقياس كل شيء و الثانية نامة و هي كلمة فارسية تعني الكتاب أو الورقة أو الرسالة وعليه، فكلمة قانون تعني ورقة القانون ، انظر ، جانبولات أورهان صادق ، **قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي** ، ط1 ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، لبنان ، 2012 م ، ص 48.

و هي الكتب التي تجمع بعض النظم أو القوانين المعمول بها في الدولة العثمانية ،و هي كثيرة منها مجموعة تحوي فرمانات متعلقة بشؤون مختلفة لا يجمع بينها موضوع واحد مثل التيمار أو الأرض ، ومنها قوانين في الأصل محلية تخص سنجقا من سناجق الدولة ، يجمعها مجلد واحد بشرط أن يبقى قانون كل سنجق مستقلا بنفسه . انظر ، خليل ساحلي أوغلى ، **من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق و قوانين** ، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية ، اسطنبول ، 2000م ، ص529 .

4 – كمال حسنة ، **العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1789 – 1807م)** ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ ، إشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر ، 2005- 2006 م ، ص ص 149- 153.

وعمد إلى إنشاء فرق من المشاة دون المساس بالإنكشارية وسمح لهؤلاء بالانضمام للفرق الجديدة إذا أرادوا لأنّه أدرك صعوبة إصلاح الإنكشارية، ولأجل عدم الاصطدام معهم قام السلطان بإنشاء "ثكنة السليمية" و "ثكنة لوند" في خارج اسطنبول للجيش النظامي الذي قرر تشكيله، ثم أمر بتأسيس معسكرات في الأناضول و في الروميللي[1] للجيش النظامي الجديد الذي عين على رأسه القاضي عبد الرحمان ، وقد قام بتخصيص خزينة خاصة لهذا الجيش عرفت باسم "إيرادات جديدة"، ثم أصدر نظام الترسخانة لأجل إصلاح و تحديث الأسطول العثماني[2] .

كان السلطان يولي أهمية بالغة للاطلاع على ثقافة الغرب لذلك قام باتخاذ طبيب إيطالي يدعى "**لورنزو lorenzo**" صديقا له، و قد استطاع من خلاله الحصول على معلومات عن الأمم في غرب أوربا و عن المؤسسات العسكرية و المدنية و أسباب التفوق الذي حصل عليه الأوربيون. فبدأ يراسل "**شوازيل**"[3] المبعوث الفرنسي في اسطنبول في سنة 1786 م، كما استطاع عن طريق صديقه الحميم "**إسحاق بك**"مراسلة الملك الفرنسي "**لويس السادس عشر**"(1774-1793م)، و سعى عن طريق ذلك الحصول على معلومات سياسية عن هؤلاء الذين قيل عنهم أنّهم أعظم أمّة في الغرب[4].

إضافة إلى كل هذه الأعمال عمل السلطان "**سليم الثالث**" على إصلاح الثغور و بناء القلاع الحصينة لحماية الدولة، ثم أنشأ عدة مراكب حربية على شاكلة أحدث المراكب الفرنسية و الإنجليزية، و استقدم عددا عظيما من مهرة المهندسين من فرنسا و السويد لصب المدافع في معامل الطوبخانة العامرة، و واصل بناء مدرسة البحرية و مدرسة الطوبجية التي أسسها البارون المجري "**دي توت**" **و**ترجم لتلامذتها مؤلفات "**فوبان**" الفرنسي في فن الاستحكامات، وأضاف لمدرسة الطوبجية مكتبة جمع فيها أهم ما كتب في الفنون الحربية الحديثة و الرياضيات[5] .

---

1 – تشمل بلغاريا و رومانيا وجزء كبيرا من يوغسلافيا و جزء من شمال اليونان .أنظر ، محمد فريد بك المحامي ، **تاريخ الدولة العلية العثمانية** ، تح، إحسان الحقي ، ط1،دار النفائس، بيروت، 1981م، ص 333 .

2 – أماني بنت جعفر بن صالح الغازي ، المرجع السابق ، ص 500 .

3 – choiseul gouffer : سفير فرنسي في اسطنبول ، خليفة جان دالامبير john d'alembert في الأكاديمية الفرنسية ، عيّن سفيرا لفرنسا لدى الباب العالي سنة 1784م ، لعب دورا رئيسيا في الإصلاحات التي قام بها الوزير خليل حميد باشا .أنظر خالد زيادة ،اكتشاف...، المرجع السابق، ص 49 .

4 – عمر عبد العزيز عمر ، **تاريخ المشرق العربي(1516– 1922م)** ، د ط، دار النهضة العربية ، بيروت ، د ت ،ص ص 249 – 250 .

5 – محمد فريد بك المحامي ، المصدر نفسه ، ص 371 .

كما قام بتنظيم الهجرة لاسطنبول، و زيدت الرقابة في هذا الخصوص، سنت أنظمة لتشجيع مهنة صناعة السفن، نظمت رواتب الجيش و سنت قوانين الضباط البحريين، كما أجريت الإصلاحات في نظام المحاكم و القضاء[1].

لقد واصل السلطان "**سليم الثالث**" إصلاحاته بمعية فرنسية لكن العثمانيين لم يكونوا مهيئين بعد لتقبل الإصلاحات خاصة الإنكشارية، لذلك ثاروا فقاموا بقتل العديد من دعاة الإصلاح وفرضوا حصارا حول قصر السلطان لإرغامه على إلغاء النظام الجديد وتسريح الجنود الذين التحقوا به فقام السلطان "**سليم الثالث**" بإلغائه، إلا أنّ هذا الأمر لم يقنع الإنكشارية الذين لم يهدأ لهم بال حتى استصدروا فتوى من شيخ الإسلام بضرورة عزل السلطان و قتله، و قد كان ذلك يوم 29 ماي سنة 1808 م[2].

واعتلى بعده العرش السلطان "**مصطفى الرابع**" الذي حكم بين (1807- 1808م)، الذي لم يبد قدرا يذكر من قوة الشخصية، لذلك فإنّ التجديدات التي تم إدخالها في ظل عهد "**سليم الثالث**" بدأت تتعرض للإلغاء،كما أنّ محاولات الإصلاح لم تعرف ظهورا قويا في عهده لأنّ فترة حكمه كانت قصيرة فهي لم تتجاوز الأشهر، وصولا إلى عهد "**السلطان محمود**"، الذي حكم مابين (1808- 1839م)[3] .

ومن هنا يتضح أنّ كتاب و رجال الدولة العثمانيون من القرنين 17 و 18 ما برحوا ينظرون إلى العهد الذهبي السالف، و كانوا لا يرون أمل إنقاذ الدولة إلا في الرجوع إلى العقيدة الإسلامية الصافية و القانون الإسلامي القويم بعد إزالة ما علق بها من شوائب ، وفي العودة إلى تقاليد آل عثمان، و لكن كان ثمة رجال آخرون وجدوا طريقا جديدة – طريق الإصلاح و التجديد – وهذا ما سيظهر في القرن 19 م [4] .

---

[1] – أحمد آق قوندز وسعيد أوزتورك ، **الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال و جواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية وفق البحوث العثمانية** ، اسطنبول ، 2008 م ، ص 373 .

[2] –كمال حسنة ، المرجع السابق ، ص 155 .

[3] – روبير منتران ، **تاريخ الدولة العثمانية** ، تر، بشير السباعي ، ج2 ، ط1 ، دار الفكر للدراسات و النشر و التوزيع ، القاهرة ، 1999 م ، ص 23 .

[4] – برنارد لويس ، **اسطنبول حضارة الخلافة الإسلامية** ، تع، سيد رضوان علي ، ط1 ،الدار السعودية للنشر و التوزيع ، الرياض ، 1982 م ، ص 210 .

المبحــــث الأول:

إصلاحات السلطان محمود الثاني

(1223- 1255هـ/ 1808- 1839م)

أولا:المجال العسكري

ثانيا: المجال الإداري

ثالثا: المجال التربوي و الثقافي

رابعا: المجال الاجتماعي و الاقتصادي

المبحث الأول : إصلاحات السلطان محمود الثاني (1223-1255هـ/ 1808-1839م) .

عرفت الدولة العثمانية مع بداية القرن **13هـ/19م** ظروفا سياسية و إدارية أدت إلى حال من التدهور و التفكك، وقد رافق هذه الظروف المتدهورة التي تعرفها الدولة العثمانية اعتلاء السلطان "**محمود الثاني**"[1] العرش و مباشرة بعد اعتلائه العرش، لاحظ أنّه من الضروري مواصلة الدولة للإصلاحات التي قام بها أسلافه من السلاطين، بما في ذلك السلطان سليم الثالث (1789-1807م) و أول عمل قام به السلطان "**محمود الثاني** "هو تنصيب "**مصطفى باشا البيرقدار**" وزيرا للصدارة وسلمه مهام تنظيم الجنود، وأمر بإصلاح الخلل غير أنّ هذا الأخير لم تدم فترة وزارته إلا ثلاثة أشهر فقد قضى عليه الإنكشارية، و بعد ذلك وجه رتبة الصدارة العظمى إلى "**يوسف ضياء باشا**"، ومن بعده إلى "**أحمد باشا**" [2].

إنّ الوضع العام الذي ميّز فترة السلطان "**محمود الثاني**" هو تصاعد الفكر الإصلاحي على النمط الغربي، لذلك فإنّ السلطان وضع أمام خيارين قسم كان داعما لعملية الإصلاح و التجديد على الطراز الأوروبي، وقسم متحفظ رأى ضرورة الإبقاء على النظم التقليدية، وبما أنّ السلاطين الذين سبقوا السلطان "**محمود الثاني**" تعرضوا للقتل لأنّهم سلكوا مسار التجديد على النمط الغربي، فإنّ السلطان "**محمود الثاني**"كان موقنا أنّه مهدد من طرف الإنكشارية[3] و رجال الدين[4].

---

1 - (1223-1255هـ/ 1808-1839م) هو السلطان الثلاثون للدولة العثمانية ، وهو ابن السلطان عبد الحميد الأول ، تولى الحكم بعد أخيه السلطان مصطفى الرابع في 6 جمادى الآخرة سنة 1223هـ الموافق ل30يوليو 1808م ، أنهى دراسته العلمية في اسطنبول حيث تلقى العلوم الدينية و التاريخ و الآداب و الحساب على يد علماء عصره ، وقد اهتم السلطان سليم الثالث بنفسه بتعليم و تربية ابن عمه محمود الثاني ، وحتى بعد عزله كان يلتقي به وينصحه و يتحدث معه عن تجاربه في الحكم والإدارة ،كان السلطان محمود الثاني شاعرا وخطاطا ، امتاز بقوة الشخصية . انظر ، أماني بنت جعفر بن صالح الغازي ، المرجع السابق ، ص 505 . و قيل أن نية أو قصد السلطان محمود الثاني لم تكن باستطاعة أحد اختراقها حتى المقربين منه ، لأنه لم يكن يثق في أي كان ، ولم يكن أحد منهم باستطاعته سرقة أفكاره أو فهمها و لو جزء بسيطا منها ، وقد اكتسب هذه الحنكة العسكرية من خلال استفادته من تجربته مع السلطان سليم الثالث أثناء إقامته الجبرية ، وكان غيورا على بلده .انظر ، Ed engelhardt **;la turque et le tanzimat ou histoire des rèformes dans l'empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jour** ; paris ; libraires du conseil de'tat ; 1882 ; p10.

2- عزتلو يوسف بك آصاف ، **سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن** ، تق، محمد زينهم و محمد عزب ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995 ، ص ص 116- 117 .

3 – قام الإنكشارية بتمردات في عهد بعض السلاطين أدت إلى مقتلهم ، نذكر من هذه التمردات ما تسبب في قتل السلطان عثمان الثاني (1617-1623م) لأنّه حاول القيام ببعض الإصلاحات وفي مقدمتها إصلاح مؤسسة قابوقولو التي بدأ الفساد يدب فيها حيث دخلوا القصر السلطاني وقاموا بخنقه ، هذا إضافة إلى قتل السلطان سليم الثالث الذي حكم بين (1789- 1807م) وهذاكرد منهم على تشكيله للجيش الجديد .انظر ،أحمد آق قندز و سعيد أوزتورك ، المرجع السابق ، ص 290 .

4 – محمود علي عامر ، "حركة الإصلاح في الدولة العثمانية "، **مجلة دراسات تاريخية** ، العددان 91-92 ، 2005 ، ص 119.

إنّ السلطان كان مدركا لدرجة الخطر التي تدور حوله لذلك راح ينتظر الفرصة الملائمة للقيام بالإصلاحات، وبعد أن سنحت له الفرصة كان أول مجال بدأ به هو المجال العسكري نظرا لطابع الدولة الجهادي من جهة، و المخاطر التي كانت تحدق بالدولة من جهة أخرى.

لقد كان مخطط السلطان "**محمود الثاني**"[1] يقضي بإدخال تقنيات جديدة ومستمرة في كل مرّة على الجيش، وذلك لمواجهة الخطر الأوروبي رغم أنّه استلهم منهم بعض النظم[2].

وبعد ذلك اتجه إلى المجالات الأخرى الإدارية ،التربوية و الثقافية ، الاجتماعية و الاقتصادية وبما أنّ عهد السلطان لم يخل من الحروب و التطورات الهامة التي امتصت معظم جهوده أدرك أنّ نجاح الإصلاحات يستوجب شمولها لكل النظم العثمانية و المجتمع، و ألا تقتصر على جانب معين في المجال العسكري، ووجوب تدمير النظم القديمة حتى لا تعترض طريق الإصلاح، و أخيرا وجوب توخي الدقة في التخطيط للإصلاح و إيجاد ضمانات لازمة لنجاحه قبل القيام به [3].

---

1 – أنظر الملحق رقم01.

2- w.a duckete; **La turquie pittoresque histoire –moeurs – description** ; victor lecon editeur; paris ; 1855; p 12.

3 - محمود علي عامر، حركة...، المرجع السابق، ص 119.

أولا : المجال العسكري .

تزامن وصول السلطان **"محمود الثاني"** إلى الحكم مع تأكد تأثير الفكر الأوروبي بشكل ثابت في الدولة العثمانية، إذ تركت المحاولة الإصلاحية التي بدأها سلفه السلطان **"سليم الثالث"** أثارا عميقة في سياسته، إلا أنّ ظروفا عدة حالت دون مواصلة الإصلاح العسكري إلا بعد مضي 18 سنة منها تلك الحروب التي خاضتها الدولة ضد جارتها الشمالية روسيا و انتهت بانهزامها و انهزام دعائم بحريتها بتحطم أسطولها سنة 1827م، ناهيك عن تلك التحديات التي واجهها السلطان كالحركة الوهابية[1] في الحجاز، وتمرد محمد علي باشا سنة 1831م و اجتياحه لبلاد الشام، و المسألة اليونانية، واحتلال الجزائر من طرف فرنسا[2].

إنّ الحالة التي كانت تعيشها الدولة العثمانية جعلتها تشعر بمدى الحاجة الملحة لجيش مدرب منظم بالمفهوم الغربي، لاسيما أنهّ لم تجر أية محاولة من أجل إصلاح المؤسسات العسكرية منذ وقوع "حادثة العلمدار" سنة 1808م،[3] زد إلى ذلك الإصلاحات الواسعة و الناجحة التي قام بها **"محمد علي"** في مصر في ذلك المجال فقد كان السلطان **"محمود الثاني"** يود الاقتداء بها[4].

1- نسبة إلى محمد بن عبد الوهاب الذي كان أصلا من نجد ، ومن علماء المذهب الحنبلي ، بدأ ينشر مذهبه منذ 1142هـ / 1730م في مدينة العنيزة باليمامة و الوهابيون يسمون أنفسهم بالسلفيين ، و يدعون أن هدفهم هو إرجاع الإسلام إلى صفائه في عهد النبي صلى الله عليه وسلم واعتبروا أن من يزور الأولياء أو يتضرع للقبور وتقديم الهبات لهم فهو مشرك ، ألّف محمد بن عبد الوهاب كتبا لنشر آرائه و أرسل رسائل إلى أمراء المشرق أهل الدرعية ، و بناء على ذلك ألف علماء أهل السنة بعض الرسائل للرد و الجواب عليه ، ومصدر أراء الوهابيين الذين تقلدوها آراء الشيخ ابن تيمية وتلميذه ابن القيم، وقد وصلت إلى الدولة العثمانية معلومات عن الأفعال المهلكة التي أصبح يقترفها الوهابيون كمهاجمتهم لبعض القرى والمدن حولهم إضافة إلى رفض علماء مكة القبول بالسماح للعثمانيين بالحج ، وقد استطاع الوهابيون أن يؤسسوا حكومة مستقلة في جزيرة العرب ، كما استولوا على الحجاز سنة 1803 م ، وأخذوا الطائف و مكة و قد عينت الدولة العثمانية سنة 1805م محمد علي باشا والي مصر للتصدي لهذه الحركة و من ثم ابنه إبراهيم باشا سنة 1830م .أنظر أحمد آق كوندز و سعيد أوزتورك ، المرجع السابق ،ص ص 380- 381 ، وللمزيد أنظر لويس دوكورانسي **الوهابيون تاريخ ما أهمله التاريخ** ، تر، مجموعة من الأساتذة ، د ت .

2- غانية بعيو ، **التنظيمات العثمانية و أثارها على الولايات العربية الشام و العراق نموذجا (1839- 1876م)**، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي ، جامعة الجزائر ، 2008- 2009 م ، ص 49 .

3- وقعت في 15 نوفمبر سنة 1808م ، وسميت بهذا الاسم نسبة لمصطفى باشا علمدار الصدر الأعظم، و هو رجل عسكري لكنه لم يكن الشخصية التي يمكنها القيام بحركة الإصلاح ، و كان يجهل أمور إدارة الدولة المركزية ، لم يكن نظام جيش علمدار الاختياري بأفضل من الجيش الإنكشاري ، وقد كان الإنكشارية يستعدون للإيقاع به خاصة بعد أن أخبرهم بأنه سيلغي تشكيلاتهم ، وقد قام الإنكشارية باقتحام سرايا علمدار في ليلة 14 و 15 تموز/ أوت سنة 1808 م ، وقد دافع علمدار لوحده و مع رجاله إلى النهاية و في آخر المطاف أطلق النار من مسدسه على برميل البارود الموجود في مخزنه ففجر السرايا و مات نتيجة الانفجار هو ومعه أكثر من 500 من الإنكشارية .أنظر ، يلماز أوزتونا ، **موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي و العسكري و الحضاري 629-1341هـ/ 1231-1922م** ،تر، عدنان محمود سلمان ، مج 2، ط1، الدار العربية للموسوعات ، لبنان ، 2010م ، ص ص 665- 666 .

4- أكمل الدين إحسان أوغلى ، المرجع السابق ، ص 97 .

لاسيما و أنّ العساكر المصرية المنظمة و المعروفة باسم الجهادية و التي جيء بها من المورة أثناء العصيان اليوناني قد حققت نجاحا خلال فترة قصيرة، و كشفت للعيان حالة الضعف و الفساد[1] الذي أصبحت عليه قوات الإنكشارية[2].

القضاء على الإنكشارية :

لقد استدعى السلطان **"محمود الثاني"** عند توليه العرش الأعيان من الأناضول و الروميللي إلى اسطنبول، و أقنعهم أنّ الدولة في حالة حرب دائمة مع روسيا فحرر ميثاق الاتفاق المسمى "سند اتفاق"، و بموجبه وقّعوا على أنّهم سيمتثلون لأوامر الدولة، وكان توقيع هذا الاتفاق سنة 1223هـ/1808م، ولحاجة الدولة إلى جيش محارب تم إحياء النظام الجديد الذي ألغته الإنكشارية في عهد السلطان **"سليم الثالث"** باسم سكبان جديد[3] ، وبتاريخ 14 أكتوبر 1808م، استدعي **"عبد الرحمان باشا"** من قونية إلى اسطنبول ليترأس هذا الجيش كنوع من النطام الجديد احتراسا من تجدد فتن الإنكشارية[4].

وبما أنّ الدولة العثمانية أصبحت في وضع حرج، حاول السلطان **"محمود الثاني"** بعد تحريره لسند الاتفاق إقناع الإنكشارية بالإصلاح العسكري على النمط الغربي، لكنهم أصموا آذانهم و لم يكتفوا بذلك بل ثاروا ضده مقتنعين أنّه سيلقى نفس المصير الذي لقيه السلطان **"سليم الثالث"** قبله[5].

[1] – ابتداء من القرن 17م تحول الجيش الإنكشاري إلى عامل معيق للتطور السياسي الداخلي في الدولة العثمانية و المحافظ و المتمسك على الأنظمة القديمة ، و قد كان مدركا لقوته لذلك صار هو المتصرف في تولية السلطان الذي يرضاه ، إضافة إلى قوته في البلاط التي أدت إلى الإخلال بالتوازن كما أنه أصبح أداة للنزاع على السلطة بين النخبة في البلاط ثم بيد العلماء نظرا لنزعتهم الرجعية التي كانت ترضي كثيرا الجيش الإنكشاري.أنظر إيرينا بتروسيان ، **الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية** ، تق، قسم الدراسات و النشر بالمركز، مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث ، دبي ، 2006 م ، ص 225 .

[2] – أكمل الدين إحسان أوغلى ، المرجع السابق ، ص 97 .

[3] – عند اعتلاء السلطان محمود الثاني العرش قام الصدر الأعظم علمدار بإحضار العسكر إلى الميدان لتعليمهم و أطلق عليهم اسم سكبان جديد لكن تم حل هذا الجيش بمجرد موت مصطفى علمدار بسبب العصيان الذي حدث من الإنكشارية عام 1223هـ/ 1808م .أنظر ، سونيا محمد البنا، **فرقة الإنكشارية نشأتها و دورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية** ، تر، سونيا محمد البنا ، ط1، إيتراك للنشر و التوزيع القاهرة، 2006 م ، ص 361 .

[4] – خلف بن ديلان خضر الوذينالي ، **الدولة العثمانية و الغزو الفكري حتى عام 1327هـ – 1909** م ، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف عبد اللطيف عبد الله بن دهيش، جامعة أم القرى ،مكة ، 1410هـ 1990م ،ص ص 268-269 .

[5] – عبد الفتاح أبو علية ، **الدولة العثمانية و الوطن العربي الكبير** ، د ط، دار المريخ ، السعودية ، 2008، ص 325.

تأكد السلطان "**محمود الثاني**" أنّه لا جدوى من إصلاح الإنكشارية خاصة بعدما أصبحت تفقد شعبيتها، وتحولت شجاعتها إلى جبن و قوتها إلى ضعف، وتجلى ذلك في انهزامها في الحروب أمام روسيا و خاصة أمام اليونان، إضافة إلى اقترافها لأعمال تخريبية ولا أخلاقية كتعديها على حرمات و أملاك الناس، وبينما كان الجيش الإنكشاري يواصل أعماله التخريبية كان السلطان "**محمود الثاني**" يفكر في كيفية القضاء عليه(1).

وبعد استرداد القوات المصرية مدينة "مسولنجي" باسم السلطان العثماني من الثوار اليونانيين في شهر أفريل من عام 1826م، رأى السلطان أن يمضي قدما في إصلاح الجيش فحاول تطويعهم بالحسنى لذلك طلب **من** "**محمد مظهر باشا** "الصدر الأعظم أن يدعو لاجتماع موسع يعقد في دار شيخ الإسلام في 27 من شهر ماي لسنة 1826م، و أن يحضره قادة أسلحة الجيش بما فيهم كبار ضباط الفيالق الإنكشارية و رجال الهيئة الدينية الحاكمة و على رأسهم شيخ الإسلام و كبار الموظفين و الأعيان(2)، وقد كان الغرض من هذا الاجتماع هو استصدار فتوى من شيخ الإسلام تبيح دم الإنكشاريين و القضاء عليهم ليكسب السلطان "**محمود الثاني**" الشرعية عند تنفيذ مخططه (3).

وقد تحدث في هذا الاجتماع الصدر الأعظم موضحا ما وصل إليه الإنكشارية من تدهور وعدم انقيادهم للرؤساء، و حوادث تمردهم و عصيانهم و تدخلهم في المسائل السياسية متجاوزين حدود اختصاصاتهم، كما وضّح أنّهم أصبحوا من أكبر أسباب اضمحلال الدولة و ضعف مركزها العسكري أمام تقدم الدول الأوروبية، وقد خلص إلى ضرورة الأخذ بالنظم العسكرية الحديثة في الجيش الإنكشاري، وقد لقيت هذه الآراء و التوجيهات موافقة فورية و عندئذ قرأ "**المكتوبجي**" – الذي كان يقوم بوظيفة كاتم السر في هذا الاجتماع – قراراته التي نصت على إعادة تنظيم القوات الإنكشارية، كما ضم هذا المشروع 46 مادة، و أصدر شيخ الإسلام فتوى بوجوب تنفيذ التعديلات الجديدة و معاقبة كل شخص تسول له نفسه الاعتراض عليها (4)

---

1 – غانية بعيو، المرجع السابق، ص 49 .

2 – عبد العزيز الشناوي، **الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها**، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، 1980م، ص 545.

3- Batistin poujoulat ; **Histoire de constantinople ; cox prenant ; le bas empire et l'empire ottoman** ; tome second deuxi eme partie ; paris ; 1853 ; p449.

4 **-** عبد العزيز الشناوي، المرجع نفسه ، ص 546 .

وفي يوم 28 ماي 1826 م أصدر السلطان على ضوء القرارات التي صدرت عن ذلك الاجتماع الموسع ما عرف باسم **"خطي شريف"**، و يقضي بإنشاء جيش جديد وفقا للنظم الأوروبية و التسليح و التدريب، و رغم أنّ ضباط الإنكشارية قد أقرّوا المشروع الذي عرضه عليهم الصدر الأعظم إلا أنّهم في 15 يونيو 1826م أي بعد مضي 10 أيام على الحفل الرسمي تعدوا على الجيش الجديد [1].

أخرج الإنكشارية قزاهم (قدرهم) المشهور و قلبوه في "آق ميدان "(ميدان آقسراي) كدليل على الثورة، و انطلقوا في شوارع استنبول يشعلون النار في مبانيها و يهاجمون المنازل، و قد وجد السلطان في هذه الفتنة فرصة للقضاء عليهم، فأمر الصدر الأعظم **"بندرلي سليم باشا"** كلا من **"آغا حسين"** و**"عزت باشا"** الخروج إلى المدينة مع جنودهم،كما أمر السلطان **"محمود الثاني"** بتثبيت راية الرسول صلى الله عليه وسلم في ميدان السلطان أحمد[2] .

قام نقيب المدفعية **"قره جهنم إبراهيم آغا"** بإطلاق نار قذائف مدفعيته على ثكنات الإنكشارية في "آقسراي "، لم يسبق أن اقتحمت ثكناتهم في أية ثورة إنكشارية سابقة، تضعضعت أسوار الثكنة و فتحت فيها ثغرة و انهارت، وعند حلول المساء لم يبق شيء اسمه صنف الإنكشارية[3] قتل 6000إنكشاري و في اليوم التالي تم اعتقال و نفي 20000 منهم [4] ألغيت هذه التشكيلة في كافة أنحاء الإمبراطورية، وأبيدت كافة علاماتهم و جرت حوادث خلال ذلك منها إغلاق "تكايا البكداشية"[5] التي ينتسب إليها الإنكشاريون[6].

---

1 – عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص ص 547- 548 .

2 – يلماز أزتونا، **تاريخ الدولة العثمانية**، تر، عدنان محمود سلمان، مر و تن، محمود الأنصاري، مج1، منشورات مؤسسة فيصل لتمويل، تركيا 1988، ص 677.

3 – لقد قدر عدد الإنكشارية في زمن السلطان محمود الثاني بحوالي 60ألف و لم تتحقق تصفيتهم إلا بعد تخطيط دقيق من جانب السلطان العثماني أنظر، الغالي غربي، **دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي 1288- 1916م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 150.

4 – يلماز أوزتونا، المرجع نفسه، ص 678.

5 – لعبت الطريقة البكداشية دورا هاما في تاريخ الدولة العثمانية في القرن 8ه/ 14م و قد اشتهرت هذه الطريقة باسم مؤسسها "الحاج بكداش" الذي كان يعتبر قديس الأناضول في ذلك القرن، و قد أرسل إليه السلطان أورخان (1326-1362م) عددا كبيرا من الإنكشارية ليدعوهم بالخير والتوفيق و دعا لهم الحاج بكداش بالنصر على الأعداء، ومن ذلك الوقت أصبحت البكداشية طريقة الإنكشاريين، و تتفق المصادر المتأخرة على أنّ الحاج بكداش لم يؤسس الطريقة البكداشية بل إنّ مؤسسها الحقيقي هو شخص غامض يدعى فضل الله .أنظر، محمود محمد الحويري، **تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى**، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002، ص 254.

6 – يلماز أوزتونا،تاريخ...، المرجع نفسه، ص 678.

كما كسرت علامات رؤوس الإنكشارية التذكارية المنحوتة على أحجار المقابر، ألغيت أيضا مهترخاقاني (الموسيقى العسكرية الخاقانية)[1]، تلك الموسيقى العثمانية العسكرية التي اعتبرت من تشكيلات الإنكشارية. لقد سميت حادثة القضاء على الإنكشارية **"بالواقعة الخيرية"**[2] أو" **الحدث السعيد"**، ولقد أحدث إلغاء التشكيلات[3] التي استمرت 465 عاما صدى كبيرا في جميع أنحاء العالم وقد خصصت الصحف الأوروبية عناوين لذلك، كما هنىء البادشاه في استنبول [4].

وبعد القضاء على الإنكشارية جرى البدء بتنظيم جيش جديد تحت قيادة **"سر عسكر"**[5] وقد تشكل هذا الجيش عام 1827م وسمي **"بعساكر المنصورة المحمدية"**[6] و بعد إحلال هذه العساكر أصدر السلطان سلسلة من القوانين التنظيمية[7].

وقد لاحظ السلطان أنّ الجيش الذي لم يتألق في المعارك ضدّ قوات **"محمد علي"** لابد من أن يكون موضع إصلاحات جديدة يدفع في اتجاهها و يطبقها مستشارون و فنيون أجانب و إنجليز وبروسيون من بينهم الملازم **"فون مولتكه"** [8]و آخرون [9].

---

1 - أنظر الملحق رقم 02.

2 – قيل سميت بهذا الاسم لأنّ العثمانيين استبشروا بها خيرا .

3 – تذكر المصادر أنّ السلطان محمود الثاني عكف على مثل هذا العمل لتأثره بقيصر روسيا بطرس الأكبر(1682– 1725م) عند إلغائه لفرقة ستريليسي سنة 1698م، و بوالي مصر محمد علي باشا عند إبادته للمماليك سنة 1811م، غير أنّ العديد من المصادر تغفل عن محاولة تخلص باشا الجزائر علي المعروف بعلي خوجة من فرقة الإنكشارية سنة 1817.أنظر زكية زهرة، **إصلاحات السلطان محمود الثاني(1808–1839م)**، مذكرة لنيل درجة الماجيستير، إشراف أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 1982– 1983م ، ص 24 .

4 – يلماز أوزتونا، تاريخ ...، المرجع السابق، ص 24 .

5 – يقصد به قائد الجيش الأول برتبة مشير. أنظر، محمود علي عامر، "المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية"، **مجلة دراسات تاريخية**، العددان 117-118، 2012م ، ص 374 .

6 - أنظر الملحق رقم 03.

7 - من الأمور التي تلت القضاء على الإنكشارية إلغاء كافة الرتب و الألقاب السابقة بما في ذلك لقب بابا الآغا، و قد ضمّت التشكيلات الجديدة ثمانية فرق ووضع على رأس كل فرقة بيكباشي أي قائد الألف و يرأس الفرق الثمانية كلها ضابط بيكباشي أيضا و كانت الرتب الأخرى هي يوزباش "قائد المائة" و سنجق دار و أنباشي أي "قائد العشرة ". أنظر عبد الرحيم بنحادة، **العثمانيون المؤسسات و الاقتصاد و الثقافة**، تق ،عبد الرحمان المودن، ط1، 2008، ص 132.

8 – قائد ألماني شهير ولد سنة 1808م و تربى في إحدى المدارس بكوبنهاجن عاصمة الدانمارك، ثم التحق بجيش بروسيا، حضر في إحدى مدارسها الحربية و لتفوقه في الهندسة وما يلحقها عين في أركان حرب بروسيا ثم اتجه نحو الشرق و توظّف بالجيش العثماني ، و بعد أن حضر واقعة نصيبين عاد إلى بلاده و ترقى في المناصب تدريجيا حتى وصل وظيفة رئيس أركان حرب بروسيا و من ثم أخذ في تنظيم الجيش حتى صار أول جيش في أوروبا، فكان له الفضل في الانتصار على الدانمارك سنة 1864م ، و على النمسا سنة 1866م ، وعلى فرنسا سنة 1870، حتى إنه نال محبة الأهالي و أقيم له تمثالان في حياته ، و في سنة 1888م اعتزل الأعمال لهرمه، توفي سنة 1891 .أنظر محمد فريد، المصدر السابق، ص 331 .

9 – روبير منتران، المرجع السابق، ، ص 55.

و الملاحظ على هذا الجيش أنّه لم يعتمد على خبراء فرنسيين، و ذلك بسبب المساعدة التي قدمتها فرنسا "**لمحمد علي**"، و قد ضمّ السرعسكر سلاح (ألاى)المشاة و سلاح الفرسان المشكل من وحدات ريفية، و سلاح المدفعية الذي يدربه خبراء بروسيون. وبين عامي (1833- 1834م) أجري إنشاء قوة احتياط (رديف) تتم تعبئتها وقت الحاجة لكنها موجهة بشكل خاص إلى ضمان الأمن المحلي للسكان[1].

وقد اهتم السلطان العثماني **"محمود الثاني**"بالأسطول، لأنّه يعتبر أحد أهم دعائم القوة العسكرية للإمبراطورية العثمانية، لذلك وبعد إلغاء السلطان لعقبة الإنكشارية أولى عناية بإصلاحه، خاصة بعد النكسة التي أصابته سنة 1827م في معركة نافارين و تحطم جزء كبير منه، وقد عمل السلطان على توسيع الترسانات في كل من استنبول وسينوب و هو ما أدى إلى تزايد وتيرة الإنتاج ، ومع تحطم الأسطول في نافارين اتجهت الدولة إلى طلب السفينة البخارية [2]من أوروبا [3]. وقد شرعت الترسانة العامرة [4]في استنبول في بناء السفن البخارية تحت إشراف مهندسين أمريكيين، وتم تدشين أول سفينة بخارية عثمانية حملت اسم "أثر الخير". وبعد ذلك أصبح العثمانيون متخصصين في بناء سفن تأتي محركاتها من أوروبا ، و يقومون بصناعة الأجزاء الأخرى منها [5].

---

1 – روبير منتران، المرجع السابق، ص 56 .

2 – صنعت السفينة البخارية لأول مرة في أمريكا سنة 1807م، و انتقلت إلى أوروبا بعد فترة وجيزة.

3 – عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 175.

4 – تجدر الإشارة إلى أن السلطان محمود الثاني تمكن من إخراج عمارة بحرية مناسبة في أيام حرب الشام سنة (1247هـ/ 1831م)، بلغ عدد سفنها 37 سفينة.أنظر، إسماعيل سرهنك، **حقائق الأخبار عن دول البحار**، ج1،ط1، المطبعة الأميرية، مصر، ص 26.

5 – عبد الرحيم بنحادة، المرجع نفسه، ص 175.

ثانيا : المجال الإداري .

لقد عرف السلطان "**محمود الثاني**" كسلطان مصلح في سياسته الداخلية، فقد وضع نصب عينيه ضرورة إصلاح الجيش باعتباره الدعامة الأساسية التي تحمي جسم الدولة، وبعد أن تم ذلك وجّه عنايته لإصلاح الإدارة و الحكومة و إعادة تنظيمها بشكل يسمح بتسيير أمور الدولة و ضمان أمنها و استمراريتها .

أ / الإدارة المركزية :

عمل السلطان على تقوية الإدارة المركزية بحيث يصبح هو صاحب الكلمة الأخيرة في توجيه القوى العسكرية والاقتصادية إلى المكان المناسب(1)، فعمل على فرض سيطرة الحكومة في الولايات ولقد ساعد جيشه في ذلك فأخضع مناطق مثل كردستان، و سحق لحد كبير أمراء المناطق مثل "**دره بك**"، و لكنه فشل في مصر كما أنّ الظروف لم تمكنه من تحقيق ذلك في سورية(2).

لقد سحق السلطان بشكل صارم الولاة المستبدين الذين يحكمون ذاتيا و الإقطاعيين المحليين الذين يسمون "الأعيان" و "الأشراف"(3) ، و لم يتساهل أبدا مع الذين لا يصغون لأوامر المركز ، أمر بإرسال الأسطول إلى عائلة "قره مانلي" التي حكمت في ليبيا كإقطاعية عثمانية مدة عصر كامل ، وأصبح الولاة يرسلون إليها من استنبول، و أوقف المماليك الذين حكموا العراق على أساس أنّهم بكلربك بغداد و كذلك "أشكودرالي زاده لر" (عائلة أشكودرا) الموجودون في أشكودرا (4) .

كما أعاد السلطان تنظيم إدارة الولايات في الأستانة، و في مراكز الولايات بسبب الاضطرابات التي كانت تعيشها الإمبراطورية، و المشاكل و القلاقل التي كان يسببها بعض أعيان وولاة الدولة، فأصبح الولاة يعينون من قبل السلطان(5).

---

1 – سيد محمد السيد، **دراسات في التاريخ العثماني**، تر وتق وتع، محمد السيد، ط1، دار الصحوة للنشر و التوزيع، القاهرة، 1996م، ص 256.

2 – عبد العزيز الدوري، **التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية و الوعي**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1984م، ص 131 .

3 – لقد قام السلطان محمود الثاني بإلغاء المؤسسة المسماة الأعيان، وأسست إدارات حديثة خاصة في الأناضول و الروميللي و شمال البلاد العربية، وقد سمي البكلربك واليا و السنجق بك أمير لواء متصرف .

4 – يلماز أوزتونا، موسوعة ...، المرجع السابق، ص 23.

5 – عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص 164 .

و سحبت منهم سلطة تنفيذ أحكام الإعدام إلا بعد موافقة السلطان، ونمت الإدارة في الولايات مثلما نمت في الأستانة. و تضخم الجهاز الإداري و ظهرت طبقة الأفندية التي رتب لها السلطان مرتباتها لعله بذلك يقضي على الرشوة السائدة بين موظفي الدولة ، و هؤلاء الأفندية كانوا في غالبيتهم يتعلمون اللغة الفرنسية و يعملون كتابا في الدواوين، و أخذوا يكتسبون في العاصمة الطباع الأوروبية و لكن الغالبية العظمى منهم تلقوا معلومات و عادات فاسدة [1] .

إضافة إلى كل هذا قام السلطان بإنشاء مجالس للولايات[2] ، وقد ضمت هذه المجالس مسلمين و مسيحيين، و كانت تناقش المسائل المدنية و المالية و القضائية، و أصبح الوالي عليه أن يحصل على محضر موقع من أعضاء المجلس على أعماله، و كانت هذه المحاولة تهدف إلى ربط الولايات بالحكومة المركزية مع زيادة الرقابة المحلية على أعمال الوالي [3].

ولم يقتصر الإصلاح الذي مس الحكومة و الإدارة على هذه الميادين فقط، بل تعداها إلى تغيير أسماء بعض الرتب مثل تغيير تسمية الصدر الأعظم إلى لقب الوزير الأول أو "باش وكيل"[4] وجرت هناك إصلاحات مست موظفي الدولة، فقد تم تصنيفهم في سنة 1835م إلى ثلاث فئات الكوادر المدنية (القلمية و هي كلمة سوف تحل محلها بعد ذلك كلمة ملكية)، (الكوادر العسكرية أو السيفية) (الكوادر الحقوقية الدينية أو العلمية) و التي تتبع بحسب الترتيب الصدر الأعظم القائد العام للجيش "سرعسكر" و شيخ الإسلام و تم تأسيس هيراركية من تسع درجات [5].

[1] – عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص 164 .

[2] – أحدث السلطان محمود الثاني عددا كبيرا من المجالس و هي مجالس تشريعية تقوم بمناقشة أمور الدولة، ومن بين هذه المجالس آلاي أحكام عدلية "المجلس الأعلى للأحكام العدلية " و"دار شواري باب عالي "أي مجلس شورى الباب العالي الذي يتولى النظر في الأمور الإدارية و"دار شوراي عسكري" أي مجلس الشورى العسكري، أنظر، عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 64.

[3] – عبد العزيز سليمان نوار، المرجع نفسه، ص 165.

[4] – ba svekil الاسم الذي بدأ إطلاقه على الصدر الأعظم منذ عام 1838م في عهد السلطان محمود الثاني، الذي أحدث تغييرات عديدة في نظام الدولة العثمانية ، ولقد ألغي العمل بهذا الاسم بعد سنة من وفاة السلطان ، إلا أنه في عام 1878م استخدم لقب "باش وكيل" للمرة الثانية حيث استمر إلى عام 1882م .أنظر سهيل صابان ، **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مراجعة عبد الرازق محمد حسن بركات مكتبة الملك فهد الوطنية ، السعودية ، 2000، ص 56 . و أول باش وكيل هو أمين رؤوف باشا .أنظر أكمل الدين إحسان أوغلى ، المرجع السابق ص 99 .

[5] – روبير منتران، المرجع السابق، ص 55.

إنّ نظام المركزية الذي أسسه السلطان **"محمود الثاني"** كان يهدف من ورائه إلى القضاء على كل أنواع الفوضى التي قد يتسبب فيها الباشوات أو الأمراء ، أو كل شخص قد تسول له نفسه إحداث تمردات أو عصيان من شأنه الاستقلال عن جسم الدولة العثمانية، لكن إذا نظرنا بعمق في نظام المركزية الذي أسسه السلطان "محمود الثاني" فسوف يتبين أنّ هذا النظام فتح الطريق لتغيير أساسي و عظيم في الدولة العثمانية ككل[1].

فقد كان السلطان في هذا النظام المركزي يمثل الحاكم فقط ، أمّا مشروعات الإصلاح العديدة وإدارتها فكانت في يد الإصلاحيين المنفذين الذين تزايد عددهم تدريجيا، إلا أنّ السلطان لم يتيسر له البحث و التدقيق المستمر لمحاولات الإصلاح بسبب المرض الذي ألمّ به ، و الحروب المتتالية للدولة هنا و هناك، الأمر الذي جعله يوافق على القرارات الإدارية و إكسابها المشروعية بتوقيعه عليها فقط[2].

ب / العمل بنظام الوزارات :

قسمت الحكومة إلى وزارات و إدارات و عندئذ أصبح النظار وكلاء (وزراء) وأصبحت الشؤون الداخلية من اختصاص مساعد الصدر الأعظم (صدارة كيتخداسي)، الذي أصبح في عام 1836م "آمور – آى ملكية ناظري" (مدير شؤون الدولة) ، ثم وكيل "آى داخلية" (وزير الداخلية) وفي عام 1837م حلت محل إدارة الشؤون القضائية إدارة العدل، أمّا خزانة الجيش و الخزانة السلطانية و النقود فقد أجري تجميعها في نظارة "آى أمور– آى مالية" أو وزارة المالية ابتداء من سنة 1255هـ / 1839م[3] .

أمّا فيما يخص الشؤون الخارجية التي كانت موضوعة تحت سلطة رئيس الكتّاب فأصبحت منذ عام 1836م وزارة الخارجية. كما ألغيت وزارة الذخيرة و المنافع و شكلت وزارة التجارة بدلا منها وألغيت العديد من الدوائر العسكرية منها نظارة معامل البارود و أسست مكانها وزارة الحربية في سنة 1251هـ /1835م، و بالإضافة إلى كل هذا غيرت الوحدات الإدارية التي كانت تشرف على الإدارة الداخلية للقصر ، حيث أسست وزارة الأندرون الهمايونية بدلا منها في عام 1249هـ /1833م [4].

---

1 – سيد محمد السيد، المرجع السابق، ص 55.

2 – نفسه، ص 55.

3 – روبير منتران، المرجع السابق، ص 53.

4 – أحمد آق قوندز وسعيد أوزتورك، المرجع السابق، ص 39.

أدمجت التشكيلات الإدارية لمختلف الأوقاف، حيث أسست وزارة الأوقاف الهمايونية ، كما اعتبرت المشيخة الإسلامية وزارة عام 1254هـ/ 1838م [1].

ولم يقف السلطان عند هذا الحد و إنّما أقام عدة مجالس سنة 1838م للنظر في شؤون الزراعة والصناعة و التجارة و الأشغال العامة، وعلى ذلك تخلت الدولة عن مؤسساتها القديمة التي ظلت تعتمد عليها حتى ذلك التاريخ لتقيم بدلا منها مؤسسات أخرى حديثة [2].

ج / افتتاح السفارات :

اهتم السلطان **"محمود الثاني"** بتلقين اللغات الأوروبية لعدد من الأتراك، فحتى عهده كانت الدولة تعتمد في علاقاتها مع الدول الأوروبية على السفارات [3]الأجنبية القائمة في الأستانة ، وكانت المحادثات و المراسلات تتم على أيدي المترجمين المسيحيين العاملين في السفارات و في الباب العالي وهم من "يوناني الفنار"الذين كان منهم ترجمان الباب العالي حتى عام 1821م، حين نشبت الثورة اليونانية[4].

و في عام 1833م أنشأ السلطان **"محمود الثاني"** مكتبا للترجمة في الباب العالي تلته بعد ذلك مكاتب مشابهة في شتى إدارات الحكومة، و في عام 1834م أعاد السلطان افتتاح سفاراته في العواصم الأوروبية، و في هذه السفارات جرى تدريب مصلحي القرن 19م و منهم "**مصطفى رشيد رضا**"[5] و آخرون [6] .

1 – أحمد آق قوندز و سعيد أوزتورك، المرجع السابق، ص 39 .

2 – أكمل الدين إحسان أوغلى، المرجع السابق، ص 99.

3 – بدأت حركة السفارات تنشط في الدولة العثمانية في أواسط القرن 12هـ/ 18م نحو فرنسا و هذا ما ساهم في تنشيط حركة الإصلاحات في الدولة العثمانية ، و من هنا سارت هذه الأخيرة بوجه عام على أساس الاقتباس من الغرب ، و كان لهذه السفارات دور في تأسيس أول مطبعة تركية في اسطنبول ، و هكذا و مع بداية القرن 13هـ/ 19م ظهرت خطوات أكبر في اتجاه التغريب في الميدانين العسكري و المدني . أنظر ، فردوس بنت حافظ محمد جمال الدين ، **دور السفراء العثمانيين و الفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1203–1327هـ/ 1788–1909م)** ،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف أميرة بنت علي وصفي مداح ، جامعة أم القرى، السعودية ، 1434-1435هـ/ 2013-2014م ، ص 10 .

4 – أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 193.

5 – شغل منصب سفير في باريس سنة 1834م ، و لقد وضع أثناء وجوده في باريس و لندن منذ عام 1834 وحتى عام 1837م بصفته سفيرا لبلاده تصورا دقيقا للوضع الدولي في أوروبا و للتوازن السياسي للقوى و كذلك المصالح الاقتصادية و الإستراتيجية للدول الأوروبية في الإمبراطورية العثمانية ، كما أتاح النشاط الدبلوماسي له في الثلاثينيات و الأربعينيات من تسهيل الحكم لمعرفة جوانب النجاح و الفشل في الدبلوماسية العثمانية أنظر ، نينل ألكسندروفنا ، المرجع السابق، ص 155

6 – أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع نفسه، ص 194.

وما يلاحظ على أبناء من أتيح لهم العمل في السفارات[1] العثمانية في أوروبا أنّهم تعلموا اللغات الأوروبية، ثم ما لبثوا أن تولوا مناصب هامة في الدولة، و بالإضافة إلى هذا أصبح مكتب الترجمة الذي كانت تلقن فيه اللغة الفرنسية و التاريخ و الرياضيات و غير ذلك مركزا لتدريب كثير من الساسة العثمانيين في القرن 19م، و لقد شكّل هؤلاء نخبة جديدة تتقن اللغة الفرنسية ، برزت في نطاق السلك البيروقراطي، وكان هذا الانقسام الذي طرأ على السلك البيروقراطي شبيها بنظيره في رتب الجيش العليا، فهناك من تلقوا تعليمهم على النمط الغربي و ألموا بلغة أوروبية، و هؤلاء كانوا يختلفون عمن تلقوا تعليمهم وفق الأنماط التقليدية الشرقية، و هكذا أصبح المجتمع العثماني أقل تماسكا عن ذي قبل[2].

د / أعمال أخرى :

لم يكتف السلطان "**محمود الثاني**"عند هذا الحد من الإصلاحات، بل قام بإصلاحات شملت ميادين الحياة الأخرى، بما في ذلك اهتمامه بالوقف لما له من أهمية على الدولة العثمانية وأفرادها و كنا قد أسلفنا الذكر أنّه أصبحت للوقف وزارة خاصة به، و هذا لم يمنع السلطان "**محمود الثاني**"من أن يضع الأوقاف تحت إشرافه بدلا من بقائها تحت إشراف المفتي و رجال الدين، كما وجّه موارد الأوقاف لخدمة أغراض الدولة، لأنّ كثيرا من المساجد و المؤسسات لم تكن تجد ما يكفيها من النفقات[3].

و لقد صوحبت هذه الإصلاحات كلها بعملية تعداد للسكان في الدولة العثمانية[4]، الأمر الذي لم يجر منذ قرون طويلة، أيضا جرت عمليات مسح للأراضي بهدف إيجاد توزيع أكثر عدلا للضرائب التي تحدد من حيث المبدأ بحسب دخل كل شخص[5].

---

1 – مما لا يجب إغفاله أننا استعملنا لفظ افتتاح السفارات و ليس إنشاء أو تعويضها بلفظ آخر، و هذا نظرا لأن السفارات وجدت في الدولة العثمانية منذ عهد السلطان "أحمد الثالث" الذي حكم بين (1703–1730)، حسب ما تشير إليه بعض المصادر ، و لكن الملاحظ على هذه السفارات أنّها أغلقت في عهد السلطان "سليم الثالث" (1789– 1807م) على إثر خلعه .

2 – أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 195.

3 – نفسه ، ص 195.

4 – جرت أول محاولة لتعداد السكان في الدولة العثمانية سنة 1830م ، أنظر سيد محمد السيد، المرجع السابق ، ص 257 .

5 – روبير منتران ، المرجع السابق ، ص 54 .

كما قام السلطان "**محمود الثاني**"بتطوير تشكيلات الرعاية الصحية لمواجهة الأمراض المعدية و الأوبئة و تشكيلات البريد الحديثة، كما قام بمنح رعايا الدولة تذاكر مرور تقوم مقام وثيقة تحقيق الشخصية و غيرها من الإجراءات التي كانت ضرورية لتشكيل إدارة محلية منظمة [1].

و تجدر الإشارة إلى أنّ مجمل هذه الإصلاحات كان الهدف منها أولا تطوير عناصر قوة المركز العثماني و أدوات سياسته العسكرية و الدبلوماسية و السياسية و المجتمعية، ثانيا الحفاظ على تكامل أجزاء الإمبراطورية من خلال إعادة تنظيم الإدارات المحلية في الولايات و زيادة استقلال سلطاتها العسكرية و المالية و القضائية[2].

ثالثا : المجال التربوي و الثقافي .

من المجالات الأخرى التي حظيت بعناية السلطان "**محمود الثاني** "المجال التربوي و الثقافي الذي سار فيه السلطان بنفس الخطى السابقة للإصلاح و هي العمل على التجديد وفق النظم الغربية .

أ / الاهتمام بالمؤسسات التربوية :

كانت التجديدات التي جرت في الحقل التعليمي قد تبلورت من خلال إحياء بعض المؤسسات القديمة، و تشييد مؤسسات أخرى قادرة على مواجهة المتطلبات الجديدة مما لم يكن يعني تحولا كبيرا، ففي عام (1239هـ- 1824م)، أصدر السلطان "**محمود الثاني** "فرمانا أعلن فيه أنّ التعليم الابتدائي هو من مسؤولية الدولة، وهذا يعني رفع يد الهيئة الإسلامية عن الإشراف على التعليم، ولكن على الرغم من ذلك ظلت المدارس الابتدائية تحت سلطة و إشراف شيخ الإسلام [3].

و ظلّ هذا الفرمان غير مطبق حتى فرضت الحكومة على التعليم الابتدائي، و أقيمت مدارس جديدة عرفت باسم"المدارس الرشدية"[4]، و قد أنشئت أساسا لسد الفراغ الموجود بين مؤسسات التعليم العالي و مؤسسات التعليم الابتدائي.

---

[1] – سيد محمد السيد، المرجع السابق، ص 257.

[2] – نادية محمود مصطفى ، **العصر العثماني من القوة و الهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية** ، ط1، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة، 1996م ، ص 202.

[3] – محمد سهيل طقوش ، المرجع السابق، ص 332 .

[4] – يقصد بالمدارس الرشدية المدارس الثانوية. أنظر روبير منتران ، المرجع السابق ، ص 56 .

حددت مهمة مؤسسات التعليم الابتدائي بتقديم نموذج متقدم من التعليم للتأهيل للدخول إلى مختلف مدارس الجيش و البحرية و الطب ووظائف الدولة[1].

كانت المدارس الرشدية تقدم تعليما يعتبر أكثر انفتاحا و أكثر تخصصا في مجالات معينة، وكانت مفتوحة للطلاب الذين يريدون بعد التخرج من المدارس التقليدية و الاتجاه إلى المهنة العسكرية، كما كانت مفتوحة أيضا للذين تجتذبهم الإدارات المدنية، لذلك أجري إنشاء مدرسة للتعليم القضائي(مكتب- اي معارف- اي عدلية) ومدرسة التعليم الأدبي (مكتب-اي معارف- اي أدبية)، إلا أنّه حتى عام 1839م، كانت المدارس الأساسية قليلة جدا، ولم تكن نوعية التعليم الذي تقدمه ذا مستوى مناسب دائما، و ذلك بسبب نقص المدرسين الأكفاء [2].

ولم يقتصر اهتمام السلطان **"محمود الثاني"** بالمدارس الرشدية فقط، بل أولى عناية بالغة بالمدارس العليا[3]، فحرصا منه على تجنب معارضة رجال الدين آثر البدء بالمستوى الأول الذي توفره"الكتاتيب"، بل اهتم بخريجي الكتاتيب الذين آثروا عدم مواصلة تعليمهم الديني و أنشأ لهم مدرستين خاصتين توفران التعليم اللازم لالتحاقهم بالمدارس الفنية، و في هاتين المدرستين كان يجري تعليم القواعد اللغوية و التاريخ و الرياضيات لراغبي الالتحاق بالمدارس الفنية العسكرية[4].

أمّا من كانوا يودون الالتحاق بمكاتب الحكومة كما أسلفنا الذكر، فقد أنشئت لهم مدرسة تعليم العدلية و مدرسة التعليم الأدبي، حيث كان يجري تدريس اللغتين العربية و الفرنسية و الجغرافيا و التاريخ و العلوم السياسية و الرياضيات، أمّا مدرسة المعرفة (مكتبي عرفانية) فقد جرى افتتاحها في الباب العالي لتعليم الكتاب العاملين بالفعل في وظائف الحكومة و الراغبين في الترقي و تولي المناصب العليا عن طريق الحصول على تعليم حديث و علماني، و هكذا أقيمت دعائم النظام التعليمي العلماني الذي انتشر على مختلف المستويات[5] .

---

[1] - محمد سهيل طقوش، المرجع السابق، ص ص 332- 333.

[2] - روبير منتران، المرجع السابق، ص 56.

[3] - إنّ الملاحظ على سياسة السلطان "محمود الثاني" الإصلاحية في المجال التعليمي أنّها ارتبطت إلى حد كبير بسياسة محمد علي والي مصر، أي أن هذا الأخير اقتدى بواليه في هذا المجال ، و يظهر هذا الاقتداء في تبني التعليم العام على طريقة الهرم المعكوس، أي الاهتمام بالمراحل العليا أكثر من اهتمامه بالمراحل الدنيا .

[4] - أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق ، ص 192.

[5] - نفسه، ص 193.

كل هذه الخطوات التي قام بها السلطان "**محمود الثاني**" كانت كتمهيد لإصلاح و الاهتمام بالمدارس العليا فكمرحلة أولى بدأ بإرسال الدارسين إلى أوروبا[1]، لكي يوفروا معلمي المدارس وضباط الجيش مقتديا في ذلك "**بمحمد علي**" والي مصر، فافتتح مدرسة الطب (طب خانة- اي عامرة) على نهج مدرسة أبو زعبل في القاهرة، وكان الهدف منها تزويد الجيش الجديد بالأطباء و كان معلموها من الأتراك و الفرنسيين، كما كان مدربوها يضمون الكثيرين ممن جرى استقدامهم من أوروبا، وقد ألحق بمدرسة الطب مدرسة للجراحة (جراح خانة) في عام 1832م و التي أصبحت في عام 1839م مدرسة الطب الإمبراطورية (مكتب اي شاهانة – اي طبية)[2].

و في عام 1828م أعيدت مدرسة الهندسة العسكرية، و جرى توسيع مدرسة الهندسة البحرية، و في أوائل الثلاثينيات أنشئت مدرسة موسيقى الجيش، كما أنشئت مدرسة العلوم العسكرية على نمط كلية سان سير الفرنسية، و كان كثير من المشرفين عليها من الفرنسيين، ومن ثم كان التعليم فيها يستلزم لغة أجنبية غالبا ما كانت الفرنسية، ورغم أنّ كل هذه المؤسسات التعليمية بدأت متواضعة فقد جرت توسعتها و تطويرها في فترة التنظيمات حين أخذت تؤتي أكلها [3].

و إضافة إلى كل هذا فإن السلطان "**محمود الثاني**"قد أوكل إلى مجموعة من المترجمين وطابعي القواميس بالطبع و الكتابة، مثل تكليفه للبرهاني و الفقيه عاصم أفندي بكتابة التاريخ، و الملاحظ على عهد السلطان "**محمود الثاني**"أنّه اهتم بالتأريخ كثيرا[4].

---

[1] – لقد اهتم السلطان محمود الثاني بإرسال الطلاب لأوروبا لاستقاء العلوم من هناك لأنه كان يدرك مدى التطور الذي تعرفه هذه الأخيرة، فأرسل بعثة تركية مؤلفة من 100طالب لعدة دول أوروبية و بعد ذلك بسنوات ارتفع عدد الطلاب كثيرا و بلغ الآلاف ما بين عامي 1236- 1256هـ/ 1820-1840م ، و كانت هناك في أوروبا أشياء تعلمها الطلاب الشرقيون و تأثروا بها و كانت من أهم أسباب ظهور طائفة من أبناء الدولة، و قد أطلق عليهم اسم الشبيبة العثماني و الشبيبة العثمانية، وتشكلت منهم مجموعة من المتحررين الذين استوطنوا أوروبا ليقوموا بدور المعارضة، ومنذ ظهور هذه النابتة كانت تتلقى التشجيع من دول الغرب، فنشأ هذا الجيل على تلقي الثقافة من أوروبا و من بعض الكليات العصرية.أنظر، ماجد بن صالح المضيان، **أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية (926-1343هـ/ 1520-1924م)** ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجيستير،إشراف جميل عبد الله ، جامعة أم القرى ، مكة، 1416هـ- 1995م ، ص 205.

[2] – أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 193

[3] – نفسه ، ص 193.

[4]- Joseph von hammer **Histoire de l'empire ottoman : depuis origine jusqu'a nos jours** ; tome dix –septième ; 1995. P21.

ب / الاهتمام بالصحافة :

بدأت الصحف تظهر فعليا في الدولة العثمانية في اسطنبول في عام 1795م، برعاية السفارة الفرنسية، وفي عام 1796م ظهرت صحيفة حملت اسم **"la gazette française Constantinople"**،بمعنى **"جريدة اسطنبول الفرنسية"** و في عام 1797م صدرت صحيفة ثالثة تحت اسم **" le smyrne"**، التي تلتها في العام نفسه صحيفة **"le spectateur oriental"** ، بمعنى **"المتفرج الشرقي"**، ثم تلتها في عام 1828م صحيفة **"le courrier de smyrne"**،أي **"بريد سميرن"**، [1].

و يبدو أنّ ظهور الصحافة في عهد السلطان **"محمود الثاني"** كانت بفعل تأثيره بإصدار **"محمد علي"** في مصر لأوّل مرّة صحيفة تركية و هي صحيفة "وقائع- اي مصرية" (الوقائع المصرية) لذلك يصدر السلطان **"محمود الثاني"** هو الآخر صحيفة تقويم- اي وقائع (تقويم الوقائع) باللغة التركية، و التي صدر عددها الأول في الفاتح نوفمبر سنة 1831م، و هذه الصحيفة أسبوعية تتولى نشر القوانين و المراسيم الصادرة إلى جانب أخبار الأحداث الرئيسية التي تحدث في داخل الإمبراطورية و في خارجها [2].

و بعد ذلك بعدة أيّام صدرت طبعة فرنسية من هذه الصحيفة تحت اسم **"moniteur ottoman"، أي" المرشد العثماني"**، و تتميز هذه الصحيفة بطابع رسمي، ويشير ظهور طبعة فرنسية في آن واحد إلى نفوذ اللغة الفرنسية و رغبة السلطان **"محمود الثاني"** في التأثير على الأجانب المقيمين في العاصمة، و كان توزيع الصحف في العاصمة يقتصر على جمهور محدود، فعدد النسخ الصادرة بالتركية 5000 نسخة و عدد النسخ الصادرة بالفرنسية 300 نسخة، ثم صدرت صحيفة ثانية بعد 10 سنوات جريدة اي- حوادث (حرفيا، سجل الحوادث)، و الملاحظ على الصحافة التركية أنّها لن تشهد انطلاقتها الحقيقية إلى في الشطر الثاني من القرن 13هـ/19م [3].

---

[1] – روبير منتران، المرجع السابق، ص 58.

[2] – نفسه ، ص 58.

[3] – نفسه ، ص ص 58- 59.

رابعا : المجال الاجتماعي و الاقتصادي.

أ/ المجال الاجتماعي :

لقد قام السلطان "**محمود الثاني**" بتسليط الضوء على هذا الجانب، و لكنه لم يحظ بنفس الأهمية إذا ما قارناه بالمجالات الأخرى .

بدأ السلطان "**محمود الثاني**" يصرح بأهدافه الإصلاحية و التي سميت فيما بعد بالوطنية والعلمانية، و قد عمل أن يكون كل شعب إمبراطوريته متساويا، لذلك أصدر إعلانا يشبه حقوق الإنسان حيث ساوى بين جميع مواطنيه من جميع الأديان [1]. و كان فحوى هذا الإعلان كما يلي:"**إنّ نوايانا ليست أن يكون المسلمون مسلمين في مساجدهم فقط، و من جهة النظر نفسها يكون المسيحيون مسيحيين في كنائسهم ... أريد الاحترام خارج هذه الأماكن لكل المعتقدات، و أن يحظى الجميع بنفس الحقوق السياسية و بحمايتي الأبوية** "[2].

و قد واصل السلطان "**محمود الثاني** "في الداخل اهتمامه الكبير بالتعامل بالمثل و التسامح والتساهل من الشرق إلى الغرب و مجابهة المتعصبين بالقتل[3].

و لتقريب العنصر العلماني من المسلم –حسبه– أنشأ مدارس علمانية جديدة بجوار المدارس الدينية دون الاصطدام بالمدارس الشرعية، فتأسست مدارس للتعليم العالي لتخريج أهم عناصر النظام من محامين و أطباء و مهندسين و كبار موظفي الدولة، و هذا نتج عنه تنحي علماء المدارس الدينية[4]. و بالإضافة إلى هذا فإن السلطان "**محمود الثاني**" قام بزيارة لبعض ولاياته ، و ألغى بذلك العادة التي كانت سائدة في الدولة، و التي كان فيها السلطان لا يخرج من اسطنبول إلا عند الضرورة، ومن ثم فقد ذهب السلطان "**محمود الثاني**" في زيارة استطلاعية إلى فارنا و هي بلغاريا حاليا، و أدرنة و روستق ، ولقد تفقد أثناء زيارته فرق الجيش و الثكنات، المساجد و المستشفيات، وقد أكد بهذه المناسبة أن كل الطبقات الاجتماعية، يجب أن تعامل على قدم المساواة[5].

---

[1] – ماجد بن صالح المضيان ، المرجع السابق، ص 203.

[2] – خالد زيادة،اكتشاف ... ، المرجع السابق،110.

[3]- A .de Lamartine; **Histoire de la turquie** ; tome 1; paris ; libraire du constitutionnel ; 1854; p10 .

[4] – ماجد بن صالح المضيان ، المرجع نفسه ، ص 203.

[5] – زكية زهرة ، المرجع السابق ، ص 58.

أ.1/ اللباس :

بدأ اهتمام السلطان **"محمود الثاني"**بالهندام [1] بعد حادثة إلغاء الإنكشارية، حيث أصدر السلطان أوامر بارتداء السراويل الأوروبية (البنطلونات) و الأحذية السوداء، و المعاطف الطويلة (الاسطمبولية) و الطربوش الذي حل محل العمامة، و قد جرى إدخاله إلى الدولة في سنة 1827م على يد القبطان "باشا خسرو محمد باشا" الذي اشترى عددا من الطرابيش و أجرى استعراضا لرجاله و هم يرتدونها أمام السلطان، هذا الأخير الذي أعجب بهذا التجديد فقرر إجبار الموظفين و الجنود و البحارة على ارتدائه [2].

لم يكن رجال الدولة يوافقون "البادشاه" أو السلطان على إجراءاته و كان سكوتهم بسبب خوفهم، حيث أنّهم صاروا يسمون السلطان **"محمود الثاني**[3]**" "كاوور بادشاه"** أي السلطان الكافر، ذلك أنّه علّق صوره في الدوائر الرسمية، و كان يلبس ابنته السلطانة **"عطية"** الملابس الرجالية الرسمية للضباط و يرفق معها أخاها الذي يكبرها بسنة واحدة – ولي عهد شهزادة السلطان **"عبد المجيد"**– و يرسلها إلى الثكنات العسكرية بين الجنود[4].

أ.2/ الاحتفالات على الطريقة الأوروبية :

كان السلطان **"محمود الثاني"** أول سلطان يشهد الاحتفالات العامة و الكونسرتات "أي الحفلات الموسيقية" (**la concert**)، و الأوبرات و حفلات رقص الباليه التي كانت تعرض في بعض السفارات الغربية، كما استقدم الموسيقيين الأوروبيين و أنشأ فرقته الموسيقية الخاصة التي أصبح بإمكانها تقديم كونسرتات لضيوفه الأوروبيين .و كان اشتراك السلطان **"محمود الثاني"**في حضور اجتماعات كبار موظفيه، وبخاصة في الديوان فرصة لتوفير نموذج للملبس و السلوك سرعان ما سار الوزراء على منواله[5].

---

[1] – صدر قانون القيافة (اللباس) في 3مارس سنة 1829م ، و قد جاء اللباس على النمط الأوروبي فنظم لباس رسمي للأصناف العسكرية و رجال الدين، فكان الموظفون الحكوميون الذين لا ينتمون لصنف العسكرية و رجال الدين و معهم السلطان يرتدون الجاكيت (السترة) و السروال و الطربوش كما منع ارتداء القلنسوة، العمامة ، الشلوار (السروال العريض) ، الجاروك (نعل بشكل خاص) ، الباشماق و الجبة إلا على رجال الدين،أنظر الملحق رقم 04.

[2] – أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 195.

[3] – تجدر الإشارة إلى أن السلطان محمود الثاني قام بقص لحيته و ارتدى الطربوش و الاسطمبولية و البنطلون و بدأ يظهر أمام الجماهير .

[4] – أحمد عبد الرحيم مصطفى ،المرجع نفسه ، ص 196.

[5] - نفسه، ص 196.

ب/ المجال الاقتصادي :

إنّ الملاحظ على سياسة السلطان "**محمود الثاني**" الإصلاحية في هذا المجال أنّها كانت محدودة اقتصرت على بعض النقاط فقط، نظرا لأنّ إصلاح الجانب الاقتصادي يتطلب جهدا وقتا طويلا، وبما أنّ وضع الدولة العثمانية كان مضطربا على كافة الأصعدة فإنّ جهود السلطان كانت بسيطة .و لكن رغم ذلك قام ببعض الإصلاحات في هذا المجال متجاوزا الصعوبات و المشاكل.

لقد عمل السلطان "**محمود الثاني**" في هذا المجال على الحد من الإقطاع و تنظيم الضرائب، فأنشأ وزارة خاصة بالشؤون المالية، ونظّم عملية فرض و جمع الضرائب، بحيث أصبحت ضريبة الخراج تقدر ب 14 و 30 قرشا، كما أصبح العلماء يدفعون 10بالمائة من دخلهم، وحدد مرتب الموظفين أصبح يدفع لهم من خزينة الدولة، و كأي حاكم يريد أن يغطي عجز خزينته زاد في الضرائب تعددت أنواعها فكانت النتيجة بطبيعة الحال إفقار الفلاحين الذين كانوا يشكلون أكبر نسبة من الرعية[1].

كما قام السلطان "**محمود الثاني**"بضم الزعامات و التيمارات[2] للأملاك العامة و بذلك عزّز مصادر دخل الدولة، ووضع حدا لعدد من ألوان الفساد، و في فبراير سنة 1834م ألغى الفروض التي كان الموظفون العموميون[3] يرغمون السكان على دفعها حين يمرون بالولايات، ونصّ الفرمان الصادر بهذا الخصوص على بطلان كل جباية للأموال إلا في الفترات نصف السنوية المعتادة، و ألغي الأسلوب المتبع في تحصيل الجزية، و نصّ على جبايتها في المستقبل على يد لجنة مشكلة من القاضي و الحكام المسلمين و أعيان الذميين [4].

---

[1] – زكية زهرة ، المرجع السابق ،ص ص 61- 62 .

[2] – التيمار: timar هي كل أرض تمنح لشخص أو لأكثر مشتركا بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة و تقل وارداتها السنوية عن 20 ألف أقجة وكان يسمى في الفترة التي سبقت الحكم العثماني بنظام الإقطاع و قد انقسمت الأراضي الإقطاعية في الدولة العثمانية إلى ثلاثة أنواع : 1- التيمار وتقل وارداتها عن 20 ألف أقجة ، 2- زعامت و تقل وارداتها عن 100 ألف أقجة ، 3- خاص لا تتجاوز وارداتها 100ألف أقجة . أنظر فاطمة بوجلطي ، **انعكاسات الامتيازات الأجنبية على الشام خلال القرن 19م** ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف الغالي غربي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 بوزريعة ، 2010-2011م ، ص 58.

[3] – أصبح المسؤولون عن جباية الضرائب يطلق عليهم اسم المحصلين و أصبحوا يحصلون على مرتباتهم من الحكومة المركزية، وأصبح يشرف عليهم حكام الولايات. أنظر ، روبير منتران ، المرجع السابق ، ص 54.

[4] – أحمد عبد الرحيم مصطفى ، المرجع السابق ، ص 196.

وإضافة إلى هذا حاول السلطان **"محمود الثاني"**الحد من نفوذ الامتيازات الأوروبية، نظرا لأنّ عهد السلطان **"محمود الثاني"** شهد نوعا من تدفق السلع الأوروبية، ومما لا جدال فيه أنّ الدولة كانت السبب المباشر بل المشجع لهذا الغزو الاقتصادي، إذ لما شرعت في إصلاحاتها اجتاحت السلع الأوروبية خاصة السلع الخاصة بتموين الجيش السوق العثمانية، ومن أهم التدابير التي قام بها السلطان على الصعيد التجاري أنّه قرر أنّ التجار المسيحيين الذين يريدون تولي مهام الترجمة وبالتالي يستفيدون من الامتيازات الممنوحة للأجانب، لن يتحصلوا على مناصبهم إلا بعد موافقة الحكومة العثمانية، ومن هنا تمكن بعض التجار المسلمين من تولي مهام الترجمة [1].

ومن الأمور التي قام بها السلطان **"محمود الثاني"**في هذا الصدد أيضا الاستقراض من الدول الأوروبية نظرا لحالة العجز المالي الذي أصبحت تعانيه الدولة العثمانية في هذه الفترة. و إضافة إلى ذلك قام السلطان العثماني بعقد معاهدات اقتصادية مع بعض الدول الأوروبية كالنمسا وإنجلترا إلا أنّ هذه المعاهدات كانت في صالح الدول الأوروبية خاصة فيما يخص المعاهدة المبرمة مع فرنسا [2].

وهكذا يتضح أنّ وضع الدولة الاقتصادي كان متدهورا الأمر الذي أدى بالسلطان **"محمود الثاني"** القيام بإصلاحات للنهوض بهذا القطاع، متغاضيا عن العواقب التي نتجت عن سياسته الإصلاحية في هذا المجال و المتمثلة أساسا في تدخل الدول الأوروبية في شؤون الدولة الداخلية والاقتصادية على وجه التحديد، وقد تواصلت تداعيات هذه السياسة في عهود السلاطين الذين تلوا عهد السلطان **"محمود الثاني"** وصولا لعهد السلطان عبد الحميد الثاني(1876- 1909م) الذي سيمتاز عهده بحدوث أزمات مالية خانقة تكاد تعصف بالدولة .

---

1 – زكية زهرة ، المرجع السابق ، ص 62.

2 – نفسه ، ص 63 .

المبحـــــث الثاني:

إصلاحات والي مصر محمد علي باشا

(1220- 1265هـ/ 1805- 1849م)

أولا: المجال العسكري

ثانيا: المجال الإداري و الحكومي

ثالثا: المجال الاقتصادي والاجتماعي

رابعا: المجال العلمي و الثقافي

المبحث الثاني: إصلاحات والي مصر محمد علي باشا (1220-1265هـ/1805- 1849م) .

أصبحت مصر منذ عام 1517م ولاية عثمانية تابعة للدولة العثمانية، بعد أن دخلها السلطان العثماني "**سليم الأول**"الذي حكم بين (1512ـ 1520م)، وشنق آخر سلاطينها المماليك "**طومان باي**" على باب زويلة على إثر معركة الريدانية سنة 1517م ، و منذ ذلك التاريخ و السلطة العثمانية تجري على تعيين الوالي من قبلها وبدافع من عقيدة الشك التي سيطرت على الإدارة العثمانية والتخوف من استقلال أي من الولاة وانفصاله بولايته عنها، عمدت إلى السير وفقا لسياسة إدارية التي قوامها تبديل الولاة الذين تعينهم على كل من ولاياتها خلال فترة وجيزة، تتراوح مابين عام و ثلاثة أعوام، و في ظل تلك السياسة جاء "**محمد علي**" إلى مصر عام1801م، كمساعد لأحد قادة الفرق الألبانية التي دخلت مصر مع الجيش العثماني[1].

لم يجد الباشا "**محمد علي**"[2] الساحة فارغة أمامه بل و جد مصر مسرحا لصراع القوى المتنافسة حول السلطة، وهذه القوى هي الإنجليز و العثمانيين و المماليك، أمّا المماليك فعلى الرغم من أنّهم لا يزالون يشكلون قوة لها جذورها إلا أنّ الحملة الفرنسية سنة 1798م، هزّت هذه الجذور من الأساس وأسقطت هيبتهم شعبيا كطبقة عليا مسيطرة، وأصبحت جماهير الشعب تتخذ موقفا وهو أقرب إلى المتفرج من المشارك الفعلي[3].

---

1 - جميل عبيد ، **قصة احتلال محمد علي لليونان 1824- 1827م** ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب ،1990 ، ص 15.

2- ولد بمدينة قولة بمقدونية سنة 1182هـ- 1769م ، وكان والده يسمى إبراهيم أغا من ضباط تلك المدينة ،فشب على حب استعمال السلاح ، تزوج وهو في سن 18، اشتغل بالتجارة خاصة تجارة التبغ ،لم يتلق أي تحصيل دراسي ، لما تعين القبودان كوجك حسين باشا بالدونمة السلطانية لإخراج الفرنسيين من مصر ، كتب إلى حور باجي مدينة قولة حسين أغا بإرسال عدة من العساكر ، فأرسل مائتي جندي مع صهره محمد علي صحبت الدونمة التي أقلعت إلى مصر سنة 1214هـ ، وبعد إخراج الفرنسيين من الديار المصرية 1216هـ ، ترقى محمد علي إلى رتبة سر جشمة أي رتبة البكباشي ، وصار قائد فرقة ثم توظّف بمعية محمد خسرو باشا عندما قلدته الدولة ولاية مصر وبذلك تدرج في المناصب بكفاءة إلى أن ارتقى إلى رتبة أمير لواء. أنظر ،مصطفي بركات ، **الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب و الوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار و الوثائق و المخطوطات 1517- 1924)** ، دار غريب ،القاهرة ، 2000، ص 120. و تمكن من عزل الوالي خسرو باشا في عام 1803م. أنظر ، محمد صبري ،**تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم** ،ط1، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة،1926،ص 31.

3- سليمان بن محمد الغنام ، **قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (1811- 1840م) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا** ، ط 1 ، دار تهامة ، السعودية ، 1980م ، ص 16 .

حاول الإنجليز تبني أحد زعماء المماليك و هو "**محمد بك الألفي**"الذي زار لندن مرتين الأولى في عام 1802م و الثانية في عام1803م، لإقامة حكومة موالية لهم، فأكرموه و قدّموا له الهدايا وكان غرضهم الاستيلاء على سواحل مصر الشمالية، وعند عودته إلى مصر تحصّن بالصعيد فعمل محمد علي على الإيقاع بينه و بين صديقه "**البرديسي**"،حيث طالب الجنود الألبانيين هذا الأخير بمتأخر مرتباتهم، فلم يكن منه إلا فرض الضرائب الفادحة على السكان فثاروا عليه فاضطر للهرب الهرب عام 1804م [1].

وبذلك خلا الجوّ "**لمحمد علي**" فعمل على التقرب من العلماء و كبار التجار المصريين لكسبهم إلى جانبه، فساندوه و شجعوه على تولي أمر البلاد بعدما أرسلوا طلب إلى السلطان العثماني سليم الثالث (1789-1807)، يلحون على ضرورة إعطاء محمد علي ولاية مصر بدلا من ولاية جدة، و على غير ما جرت عليه العادة استجاب السلطان لرجائهم ،وهكذا تولى "**محمد علي باشا**" ولاية مصر عام 1805م [2] .

كان للعلماء [3] دور رئيسي في وصول "**محمد علي باشا**" إلى الحكم، فقد تزعم هذه الفئة نقيب الأشراف "**عمر مكرم**"و اشترطوا عليه أن يسير بالعدل و إقامة الأحكام و الشرائع والإقلاع عن المظالم و ألا يفعل أمرا إلا بمشورته و مشورة العلماء و أنه متى خالف الشروط عزلوه [4].و بعدما استقرت السلطة السياسية في يد "**محمد علي باشا**" إثر تخلصه من تهديد إنجلترا من خلال حملة فريزر في عام 1807م [5]،التي كانت تحرض السلطان العثماني "**سليم الثالث**" ضد "**محمد علي**"[6]

1- محمد صبري ، المرجع السابق ، ص 31 وما بعدها .

2- جميل عبيد، المرجع السابق ، ص ص 16- 17 .

3- عمل الباشا على الدس للعلماء و حاول كسر شوكتهم تدريجيا ، فبدأ بأحدهم وهو الشيخ عبد الله الشرقاوي في عام 1806م و أمره بلزوم داره، وألا يخرج منها أبدا حتى للصلاة، كذلك أمر الشيخ عمر مكرمي بالخروج و نفاه إلى الإسكندرية أو دمياط و بذلك تم ضرب العمود الثاني للعلماء. أنظر ، عبد الرحمان الجبرتي ، **عجائب الآثار في التراجم و الأخبار** ، تح ، عبد الرحيم عبد الرحمان، ج4، مطبعة دار الكتاب المصرية ، القاهرة، 1998، ص ص 4- 5 .

4- سلمان بن محمد الغنام ، المرجع السابق ، ص 17.

5- كانت هذه الحملة في مارس 1807م بقيادة فرا يزر ، هدفها الأساسي الهيمنة على موقع مصر الاستراتيجي ، سببها هو رفض أهل الإسكندرية نزول الجند الانجليز إلي الساحل ، بعد أن حاول قائد الحملة فرا يزر التفاوض معهم و بذلك تم ضرب المدينة بمدافع من الأسطول الانجليزي و هدم جانبا من برجها الكبير ، فطلبوا السكان الأمان يوم الجمعة 13 محرم 1222هـ ، 23 مارس 1807 . أنظر ، عبد الرحمان الجبرتي ، المصدر نفسه،ص ص 5-6.

6- عبد المجيد راشد ، **تجربة محمد علي و بناء الاقتصاد المصري الحديث**، 2006م، ص 5.

كما قام "**محمد علي**" بإبعاد السيد "**عمر مكرم**" و تخلص من المماليك في حادثة عرفت بمذبحة القلعة في عام1811 [1].

أولا : المجال العسكري .

أ / تكوين جيش عصري جديد :

كانت القوات العسكرية في مصر قبل "**محمد علي**" تتكون من عناصر متباينة و غير منسجمة فيما بينها، مما يجعل من الصعب إطلاق كلمة جيش عليها ،حيث أنّ الجند استغلوا فوزهم على الحملة الانجليزية ، و بدؤوا في السلب و النهب و ذهبوا إلى الريف في جماعات من أجل تنفيذ هذا الغرض، و قد رأى "**محمد علي**" وجوب تأديبهم تأديبا صارما خاصة بعد أن أطلقوا عليه رصاص بنادقهم، و بذلك أدرك محمد علي خطورة الموقف ففكر جديا في إنشاء جيش نظامي خاصة بعد انقسام هؤلاء الجند على أنفسهم .[2]

بدأ "**محمد علي باشا**" في تدريب الفرقة [3] التي كانت تحت قيادة ابنه إسماعيل في 12أوت 1815م، و أعلن أنّ كل من لا يقبل هذا النظام سواء كان من الأنفار أو البكوات يجرد من ممتلكاته و يطرد من مصر، و قد تكتل الجند و قرروا الفتك بمحمد علي و على رأسهم ثلاثة من كبارهم "**كحجر بك**" و "**عبد الله أغا صاري جله**" و "**حسن أغا الأرزنجلي**" ،غير أن محاولتهم منيت بالفشل [4].

1- في يوم الجمعة 6 صفر 1226هـ. 2 مارس 1811م أقام محمد علي باشا حفلا رسميا للاحتفال بتعيين ابنه طوسون قائدا للقوات التي ستحارب المتمردين الوهابيين في شبه الجزيرة العربية ، و وجد الباشا في هذه المناسبة فرصة ذهبية لتنفيذ خطته . أنظر ،خالد فهمي ، **كل رجال الباشا محمد علي و جيشه و بناء مصر الحديثة** ، تر ، شريف يونس ، ط 1 ، دار الشروق ، القاهرة ، 2001م ،ص 119 . فأشار الباشا إلى الجنود الألبان فهجموا بغتة على المماليك، ، و قد بلغ من دعي من المماليك إلى الوليمة أربعة مائة شخص لم ينج منهم إلا اثنان أحدهما أحمد بك و أمين بك .أنظر ،جورج يانج ، **تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل** ، تع، علي أحمد شكري ، ط 2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1996م، ص ص 71- 72 . وبقضاء الباشا على المماليك أثار إعجاب العلماء و الرعية ، الذين طلبوا منه أن يصبح حاكما .أنظر ،

Hammer **;Histoire abrigèe de l’empire ottoman ;composèe jusqu’au règne d’ibrahim inclusivement ;daprès la grande histoire** ;tome second ;paris ;1839 ;191.

2- سلوى العطار، **التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي** ، ط 1 ، دار النهضة العربية للطبع و النشر ، القاهرة ، 1989م ، ص ص 61 .

3- كان الجيش المصري يتكون من أخلاط من الترك و الدلاة (المغاربة) و الألبان و الأرناؤوط . جمال بدوي ، **محمد علي و أولاده بناة مصر الحديثة** ، د ط ،د ت، ص 100.

4- عمر طوسون ، المرجع السابق ، ص ص 12- 13.

و بذلك حاول "**محمد علي**" استمالة قلوب الجند فوزّع عليهم النقود و العلائف و ترك مشروع تدريبهم على النظام الأوروبي لفرصة أخرى، و بذلك طلب الباشا من فرنسا معلما عسكريا للجيش ينشئه على النظام الحديث فقدمت له "الكولونال سيف"[1] الذي أسلم و عرف فيما بعد "**بسليمان باشا**" ،كان وصوله إلى مصر سنة 1819، و في السنة الموالية وجّهه الباشا مع خمسة مائة من مماليكه إلى أسوان يدربهم هناك على الطريقة الحديثة في استعمال الأسلحة و النظام العسكري فتزايد العدد يوم بعد أخر فأصبح عدد الموفدين للتدريب على يده في أسوان ألف شخص [2].

لقد جعلت أسوان المركز العام للتعليم الجديد و اختيرت لهذه المهمة لخلوها من الملاهي التي تشغل بال الشباب، و لبعدها عن الأنظار المتجهة إلى عمل الوالي "**محمد علي**" فيتفرغ بذلك هؤلاء إلى المهمة التي أوكلوا إليها، و تكون هذه التجربة السرية بمنجاة من الأعداء، لذلك شيّد هناك أربع ثكنات كبيرة و بمجرد أن تكونت هذه النشأة العسكرية اتجهت أنظار الوالي إلى تأليف الجيش النظامي، و بما أنّه خاف من تمرد الأتراك و الأرناؤوط أو حتى المصريين، فكر أن يكون جيشه من أهل السودان، و بدأ يفكر في فتحها [3].

و كان الدافع لهذا الغرض أسباب متعددة، منها حاجة مصر إلى المال اللازم لتنفيذ المشروعات الواسعة، خصوصا و أنّ مصر كانت قد تكبدت أموال طائلة في الحرب الوهابية التي امتدت من 1811الى 1816م، إرضاء للباب العالي أو "الدولة العثمانية "و تأمينا لمركزه، فالسودان بموارده الكثيرة وثروته يستطيع أن يساهم مساهمة فعالة في تكوين دولة قوية، تحقق لمحمد علي ما يصبو إليه من سلطة ونفوذ، والسبب الثاني في تفكيره في تكوين جيش مصر الحديث في السودان لأنّه في نظره وطن صالح لرجال أشداء يمكن الاعتماد عليهم في تكوين هذا الجيش[4].

---

[1]- ولد في 17 ماي 1788 ، من أهل مدينة ليون ، لما ترعرع دخل مهنة الملاحة بإحدى السفن الحربية في طولون ، انتظم في سلك المدفعية البحرية و شارك في الحرب التي وقعت في الأساطيل المتحدة لدولتي فرنسا و إسبانيا و الأسطول الانجليزي ، وهي الواقعة المعروفة بواقعة الطرف الأغر ، فلفت الأنظار له ، و في سنة 1807م التحق بالخدمة في الجيش الفرنسي الذي كان في إيطاليا و ارتقى إلى رتبة ملازم ثان سنة 1813م ،وقد عرفه نابليون هناك. أنظر ، عمر طوسون ، **صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري البري و البحري** ، ط 2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1996 ، ص ص 21 ، 24 .

[2] – نفسه ، ص ص 13-16 .

[3]- استصدر محمد علي باشا فتوى تجيز له إعلان الحرب على السودان و زود الحملة بعلماء فرنسيين لتوضيح المعلومات الجغرافية و لكشف منابع النيل و للرجوع إليهم في مسألة التنقيب عن الذهب، كانت الحملة بقيادة ابنه إسماعيل عام 1820م ،في عام 1838 قام محمد علي بزيارة السودان و هو في السبعين من عمره ، ليتعرف بنفسه على أحوال البلاد فقابل الأعيان و الرؤساء و استمع إلى آرائهم و تقبل مقترحاتهم ، و قبل أن يعود إلى مصر أصدر أمرا بإلغاء تجارة الرقيق أنظر ، محمد الدقن ، **تاريخ مصر الحديث** ، مكتب و صفي للآلات الكاتبة ، ص 32 و ما بعدها .

[4]- محمد محمود السروجي، **دراسات في تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر**، الإسكندرية، 1998، ص 263.

لقد جلب الوالي محمد علي باشا من السودان ثلاثين ألف جندي إلى منفلوط الواقعة في صعيد مصر على الشاطئ الأيسر للنيل، وفي الوقت الذي وصلوا فيه إليها غادر المماليك المدربون بأسوان هذه المدينة إلى منفلوط أيضا، و لكن هذه التجارب لم تنجح نجاحا تاما، نتيجة هلاك العديد من السودانيين لعدم ملائمة البيئة لهم من جهة، و ضعفهم عن تحمل مشاق الخدمة العسكرية من جهة أخرى [1] ، و بذلك عوّل على تجنيد المصريين فتذمر الأهالي و حدثت فتنة في الأقاليم لكن تمكن من إخمادها [2] ،كذلك عمل على تكوين جيش من الفلاحين تحت رئاسة الأتراك و شجّعهم على دخول الخدمة النظامية، و وعدهم بمرتبات عالية و بذلك أصبح في وقت قصير عدد كاف من الجنود.

كانت الحكومة تتبع أساليب وحشية في تجنيد الفلاحين الذين أعرضوا إعراضا شديدا عن التجنيد، و كانت الأوامر تصدر من موظفي الحكومة في المقاطعات و القرى لجلب العدد اللازم من الرجال، كذلك اعترض الأهالي على التجنيد لدرجة أنّهم لقبوا الباشا بالنصاري، ولقد لجأ الفلاحون إلى وسائل للتهرب من هذا العبء بتشويه أجسامهم،كما عمدت الأمهات على تشويه أطفالهم وإصابتهم بالعمى أو العجز [3].

وفي يناير سنة 1823 تم تكوين ستة ألآيات و أصبح المماليك الذين تدربوا في أسوان على النظام ضباط لهذه الآلايات، و مرت سنة 1823كلها و جزء من سنة 1824 لغاية شهر يونيو في إتمام تعليم الآلايات، وعلى إثر ذلك أمروا بالنزول إلى القاهرة، فأرسل محمد علي الآلاي الأولى إلى بلاد العرب و الثانية إلى سنار و الأربعة الأخرى إلى المورة من بلاد اليونان بقيادة ابنه **"إبراهيم باشا"** ثم تتابع تشكيل الجيش الجديد، ولما اكتسب بعض النظام استدعى له من فرنسا الجنرال **"بوير"** والكولونال **"جودين"** و غيرهما من الضباط الكبار [4].

1- عمر طوسون ، المرجع السابق ، ص 16 .

2- محمد صبري ،المرجع السابق ، ص 46 .

3- سلوى العطار ، المرجع السابق ، ص ص 73 - 75 .

4- عمر طوسون ،المرجع نفسه ، ص 17 .

بلغ عدد الجيش سنة 1826م إبان الحرب اليونانية 10150سنة 1832، و 276000 حوالي سنة 1838منها 130ألف جيوش نظامية و 41ألف غير نظامية و 47ألف حرس أهلي و 15ألف عمال مصانع مدربون و40 ألف من الدونمة البحرية، و قد أبلى المصريون في الحرب بلاء حسنا روى**"كلوت بك"** أنه حدث في معركة قونية أن ترك جميع الجرحى الذين كانوا يستطيعون حمل السلاح أسرتهم في المستشفى قاصدين ميدان القتال، وقد أثبتت فتوحات الشام و انتصارات حمص و وبيلان و قونية سمو المصريين الذاتي ، ولكن رغم ذلك لم يكن أهل مصر أهلا للقيادة بعد،فأسندت المناصب العليا في الجيش للمماليك .[1]

اهتم محمد علي بتصميم و شكل أعلام ذلك الجيش و بعد تدريب الجنود و تعيين ضباطهم وبعد تجهيز ألاي بأكمله ،أقيم احتفال رسمي قدّم فيه الباشا الراية بشخصه إلى ميرالاي كعلامة رسمية على ميلاد الألاي الجديد ، و يقال أنّ الباشا في هذه المناسبة ألقى خطبة قال فيها: "**إن هذا العلم رمز النصر و رمز العز و رمز الحياة و رمز الإيمان ...فلا تبالوا بالموت حتى تضعوه في موضعه ،لا يسقط هذا العلم و في واحد منكم رمق الحياة ،فإذا سقط لا قدّر الله ،فليكن في البقعة التي فيها تموتون** " [2] .

قام الوالي ببناء قصر له و مكاتب للإدارة و ثكنات عسكرية و مسجد في الجزء الأعلى من القلعة،كما شيّد بين سوري القلعة الكثير من المباني المهمة، مثل مصنع عمل الأسلحة للجيش والمسبك الذي يؤدي جميع ما يلزم المدفعية، و يقدم للبحرية جميع الأدوات المصنوعة من النحاس ومصنع ألواح النحاس التي تدرع بها السفن البحرية، تدار حركته بواسطة آلة بخارية قوتها عشرين حصانا تبعد عن ذلك مخازن الجيش و مصانعها التي تصنع فيها السروج و اللجم و الجلال "الطقوم" و كنائن الذخيرة- الجربنديات- و الجلود المدبوغة و حقائب العساكر ،ومصنع للأسلحة الخفيفة [3]

---

[1]- محمد صبري ، المرجع السابق ، ص ص 46 - 47 .

[2]- خالد فهمي ، المرجع السابق ، ص 513 .

[3]- عمر طوسون ، المرجع السابق ، ص ص 30 - 31 .

قام بتأسيس المدارس الحربية لتخريج الضباط، فأسس مدرسة حربية[1]، بقصر العين فتحت سنة 1825م ، وأخرى للسواري بالجيزة جعلها في سراي **"مراد بك"** فتحت في سنة 1831م تحت نظارة "قارين varin"،و مدرسة للطوبجية سنة 1831تحت إشراف الكولونال الاسباني المسمى **"سغيره"** seguera و مدرسة للبياده سنة 1832 ،كذلك قام بتأسيس أوجاق لتعليم البروجية وضاربي الطبول العسكرية – ترمبيته – 1824 ،ثم ألغي بعد سنة و وزعت أنفاره على الأسلحة وفتح مدرسة للموسيقى بالخانقاه سنة 1828، و استحضر لهذه المدارس أساتذة مثل المسيو" marey" و prax من الأستانة و فرنسا وقد نبغ منهم جملة من الضباط خدموا البلاد [2].

عين محمد علي **"أدهم بك"** قائدا للمدفعية رئيسا على كل المصانع الحربية، بالإضافة إلى مصنع آخر للأسلحة مشيد على بضع خطوات من القلعة، يدار برئاسة ضابط إيطالي ويشرف عليه أدهم بك، وهناك مصنع آخر للأسلحة خارج مصر، تصنّع هذه المصانع سنويا 36ألف بندقية و ما يحتاج إليه الجيش من السيوف، و قد حفرت مغائر في جبل المقطن جعلت مخازن للبارود و المفرقعات كما شيّد مدرسة للمدفعية و هي في مدينة طرا التي تبعد عن مصر القديمة بنحو ميلين، و بجوارها ثكنات ألآي المدفعية المشاة و أخرى للمدفعية الراكبة ،كما وجدت مدرسة للمشاة في دمياط ومدرسة لضباط الفرسان في الجيزة [3].

1- بلغ عدد تلامذتها 1670 تلميذ منهم بمدرسة البياده 800 بالطوبجية 300 و بالسواري 300 تلميذ و بالموسيقى العسكرية 150 تلميذ، وبمدرسة الطب البيطري 120 تلميذ ، و أنّ مصروفات المدارس المذكورة بلغت آنذاك 10000ليرة ، و أسس للمدرسة الحربية مطبعتين في طره و الجيزة جعلها لطبع الكتب و القوانين باللغة التركية و العربية لنشر المعارف على رجال عسكريته . أنظر ، إسماعيل سرهنك ، المصدر السابق ،ج2 ص ص 236، 237 .

2 – نفسه ، ص 237.

3- عمر طوسون ، المرجع السابق ، ص 31 وما بعدها .

ب / تكوين بحرية مصرية :

كان بمصر دونمة حربية صنعت سفنها في مرسيليا و ليفورنية و تريسنا، وقد تحطم معظمها في معركة نافرين البحرية سنة 1827م، فرأى الوالي أن ينشئ بحرية جديدة قوية تضاهي جيشه،فعمد إلى "**ميسيو ديسيريزي**"، من كبار مهندسي ثغر طولون، فقام بإنشاء ترسانة بالإسكندرية لبناء السفن وإصلاحها، و قد بدأ العمل في يونيو سنة1829م بواسطة فرق من العمال تحت إشراف معلمين أوربيين، و أمكن إنزال سفينة ذات مائة مدفع إلى البحر[1] في كانون الثاني 1831 تحت إشراف المهندس الفرنسي "ديسيريزي"، كما أرسل عددا من الشبان لدراسة فن بناء السفن ، و خلال فترة قصيرة تم تدريب15 ألف مصري على الفنون البحرية، و لم يكتف بذلك بل أسس عددا من المدارس العسكرية لإعداد الضباط، و مدارس بحرية و أكاديمية عليا و هي أول كلية عسكرية بحرية في البلاد وترجمت الأنظمة العسكرية فكانت اللغة العربية لغة الجيش و الإدارة [2].

وقد تكونت على إثر ذلك البحرية المصرية و صار لمصر أسطول يعتد به، رفع ذكرها في حروب الشام، فحاصر سواحلها و تعقب الدونمة العثمانية في مضيق الدردنيل و كاد يجتازه، و كان الأسطول مؤلفا من إحدى عشر سفينة كبيرة منها المحمودية و المنصورة و المحلة الكبرى و الإسكندرية وسبعة فرقاطات و سفن أخرى صغيرة، أنشئت في تارسانة الإسكندرية التي كانت تنجز فيها جميع الأعمال بيد المصريين، وقد برعوا في الصناعات ،فاستغنى "**ديسيريزي** "[3] عن العمال الأوربيين وكان يعينه في مهنته شيخ مصري خبير بإنشاء السفن و عمارتها يدعى "**الحاج عمر**" و كان "**لبيسون بك**" الفضل الأكبر في تشكيل البحرية المصرية و تدريب 10ألاف مصري على القيام بخدمتها ، وقد أنشئت مدرسة للبحرية عام 1831 انتظم فيها الشبان المماليك و تخرج منها ضباط للأسطول [4].

---

1 – محمد صبري ، المرجع السابق ، ص 47 .

2– جميل بيضون و آخرون ، **تاريخ العرب الحديث** ، ط 1 ، دار الأمل للنشر و التوزيع ، 1991م، ص 83 .

3– ولد في 15 سبتمبر 1789 و بقي في خدمة والي مصر من سنة 1829إلى 1835 ، توفي في طولون يوم 15 ديسمبر 1864 ، واسمه الكامل "لو فيبوردي سريزي" . أنظر ، عمر طوسون ، المرجع السابق ، ص 110 .

4– نفسه ، ص 48 .

استقدم "**محمد علي باشا**" المسيو "**هو ساربك**" لتعليم ابنه الأمير "**محمد سعيد باشا**" الفنون البحرية، ولما أحرز سعيد من ذلك نصيبا تعين قبودانا على دمنهور برتبة "صاغقول أغاسي" وجعل في معيته المسيو "**كيتك**" و اليوزباشية "**عرفان قبودان**" [1] ،كذلك عمل الباشا على بناء دار للصناعة و ورشات، و جمع الصناع فعملوا أربع سفن كبار إحداهما تسمى إبريق و سفن أخرى لحمل المسافرين و البضائع، و قد شيّد بالسويس مبان لصناعة السفن وأنشأ أربع سفن جسيمة من نوع الإبريق و هي سفن بساريتين و قلوع مربعة، و أنشأ إحدى عشرة سفينة أخرى من نوع السكونة وهي سفينة بسارية واحدة لها قلوع مربعة و نصف سارية ذات قلوع مخروطية [1].

لقد كانت مهمة دار الصناعة ببولاق قاصرة على صنع السفن منها السفن النيلية لنقل الحاصلات و الجنود في داخل البلاد، وقد عرفت دار الصناعة بمصلحة الانجراربة و سفينة ذات ثمانية و سبعين مدفع سميت بأبي قير، و سفينة مسلحة بمدافع الهاون و سفينة لحمل الخشب التي تصنع منها السواري [2].

1- عمر طوسون ، المرجع السابق ، ص 136 .

2- نفسه ، ص ص 99 - 101 .

ثانيا: المجال الإداري و الحكومي .

كان في مصر قبل أن يتولى "**محمد علي**" الحكم، جهاز من الموظفين الحكوميين يمتد تاريخه إلى مئات الأعوام له تقاليده التي حافظ عليها، وقد تمكن هذا الجهاز من تحقيق مكانة متميزة لسببين الأول ارتباطه الوثيق بالحكومة التي كانت تقوم بالدور الأساسي في الاقتصاد و الإدارة، أمّا السبب الثاني هو أنّ أفراد هذا الجهاز كانوا غالبا ينتمون إلى طبقات اجتماعية عالية [1].

لكن في نهاية القرن 18م كانت أحوال الإدارة تدب فيها الفوضى، فلقد كانت خالية من النظم و السلطة و الاستقرار، فكان لابد للباشا أن يوجد إدارة اعتمادا على النظم الإدارية [2]، فبعد توليه السلطة بمصر عمل على تنظيم الحكومة و الإدارة و قد سار في سياسته على خطى تشبه سياسة "**بونابرت**" في وضع أساس الدولة الحديثة، فأنشأ مجلسا للوزراء اسمه مجلس الحكومة على غرار الديوان الخصوصي الذي أنشأه بونابرت و قسّم الحكومة إلى فروع مختلفة فتشكلت على التتابع وزارة الداخلية فالخارجية فالحربية فالبحرية فالمعارف العمومية و المالية والتجارة[3] .

قسّم "**محمد علي**"[4] مصر إلى مديريات أو محافظات و التي يقصد بها أهم الأقسام الإدارية في الدولة، و لهما مظهران فمن الوجهة الإدارية هي قسم من أقسام الدولة ووحدة إدارية متصلة بالإدارة المركزية، ومن الوجهة الأخرى شخص معنوي أي أنّها ذات شخصية معنوية مستقلة عن الدولة، لها مصالحها و مرافقها المحلية الخاصة بها و أهم هذه المديريات هي الجيرة القليوبية المنوفية المنصورة الدقهلية ، الأربعة الشرقية و ثلاثة بمصر الوسطى و العليا و هي مديريات بني سويف [5] تشمل الفيوم المينا و أسنا ، أمّا القاهرة فتسمى المحروسة مصر و الإسكندرية و رشيد و دمياط والسويس فكان كل منها محافظة على رأسها محافظ [6].

1- حلمي أحمد شلبي ، **الموظفون في مصر في عهد محمد علي** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1989 ، ص 11 .

2- زين العابدين شمس الدين نجم ، **إدارة الأقاليم في مصر 1805 – 1882** ، ط 1 ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، 1988م ، ص 19 .

3- لويس عوض ، **تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة المصرية إلى عصر إسماعيل** ، ج 1 و ج 2 ، ط 1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة 1987 ، ص 73 .

4- أنظر الملحق رقم 05.

5- مدينة قديمة كانت تابعة لولاية البهنساوية ،و في عام 1236هـ/ 1821م قسمت الولاية إلى قسمين و أصبحت بني سويف قاعدة نصف بحري

6- مصطفى بركات، المرجع السابق، ص ص 365- 366.

أ / الوظائف و الألقاب:

ظهر لقب مدير أي رئيس المديرية و رئيس مركز الذي بدوره يضطلع بالمسؤولية في القرى الواقعة تحت إشرافه، و استخدم لقب جديد و هو "الحكمدار" وهو المسؤول عن الناحية المدنية والعسكرية في المناصب خارج حدود مصر، و أسس جهاز حكومي للإشراف على مؤسسات الدولة فأنشأ الحكومة باسم الديوان العالي و مقره القلعة [1]، و يرأسه "الكتخدا" -نائب الباشا -و مهمته البحث في شؤون البلاد الداخلية، و مجلس الشورى في عام 1824 يتألف من كبار موظفي الحكومة والأعيان و يجتمع مرة واحدة في السنة لإبداء الرأي في مسائل الإدارة و التعليم و الأشغال العامة ولائحة عام 1837 التي حددت نوع الدواوين المختلفة و اختصاصاتها- تشبه الوزارة اليوم- فهناك ديوان الجهادية و ديوان للمدارس و التجارة [2]،و ديوان للإيرادات و دار الصناعة ترسخانة أو البحرية، والمجلس المخصوص يختص باقتراع القوانين و عرضها على الباشا لإقرارها [3].

كذلك هناك و وظائف منها وظائف الكتبة في الدواوين و جباة الأموال، و لها أهمية في النواحي المالية،كما قرّب إليه العناصر التي لها دراية و مهارة بهذه الوظائف منها المعلم "**غالي**" الذي يعينه وزير له في إدارة الشؤون المالية، و أسندت له مهام تتعلق بمسح الأراضي،وكان يتم تعيين الموظف بعد صدور أمر من الباشا ويحصل على ما يسمى "السند الديواني" ، تحدد فيه الوظيفة و له الحق في توريثها، أمّا وظائف الكتبة التي تعد من أهم الوظائف لذلك وضعت الحكومة شروطا للالتحاق بها [4].

وكانت هذه الوظائف في يد الأقباط، أمّا الإدارة العليا و الديوان الخديوي فهم من نصيب العناصر المقربة إلى الباشا، الذين يبدؤون حياتهم في ديوان القلعة و يتدرجون في الوظائف إلى أن يصلوا إلى أعلى المناصب [5].

[1]- جميل بيضون ، وآخرون ، المرجع السابق ، ص ص 83 - 84 .

[2]- مكون من تجار مختلفي الجنس و الديانة ، يرأسهم نقيب شهبندر التجار أو رئيس تجار القاهرة ، أنظر ،عمر الإسكندري و سليم حسن ، **تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر** ،مراجعة اج سفدج، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م ، ص 144.

[3] – عبد الله عبد الرزاق إبراهيم و شوقي الجمل ،**تاريخ مصر والسودان الحديث و المعاصر** ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،القاهرة ،1997 م، ص 145.

[4]- حلمي أحمد شلبي، المرجع السابق، ص ص 24- 25

[5]- نفسه ، ص 25.

ب/ الاهتمام بالأقاليم :

اهتم الباشا بالأقاليم عند بداية توليه حكم البلاد،خاصة بعد قضائه على مظاهر النظام القديم المتمثلة في الالتزام و الأمراء المماليك، وعمل على السيطرة عليهم خاصة الأقاليم القبلية[1]، التي تأثرت كثيرا من جراء الحروب ضد المماليك، ولقد تغاضى الباشا في بداية حكمه عن الاستعانة بالمصريين في المناصب الرسمية، وعهد بها إلى الأتراك و الجراكسة و الألبان و الأكراد و الأرمن واليونانيين، حيث أنّه في سنة 1825أنشأالمدرسة التجهيزية بالقصر العيني، و ضمّ أبناء هذه الجنسيات وفرض اللغة التركية لغة رسمية، بالإضافة إلى اللغات الأخرى كالعربية و الفارسية، وكلّف حكام الأقاليم بمهام متنوعة منها الاهتمام بكل ما يتصل بأمور الإنتاج خاصة الزراعة التي تمثل العمود الأساسي للثروة [2].

لقد قام بإعداد دفاتر كانت من إعداد أجهزة الإدارة في الأقاليم للتعرف على مدى نشاط هؤلاء الحكام أو تراخيهم في العمل، ومن ثمة كان يحذرهم و يهددهم من عواقب الإهمال، و كان يرسل النظّار و المفتشين للمراجعة و التجسس على أحوال هذه الأقاليم و حكامها، و المرور على القرى ومتابعة أحوالها وترتيبها وتنظيمها [3].

ولكن ذلك لم يمنعه من القيام بنفسه بزيارة الأقاليم للتعرف عن قرب مصطحبا عددا من المعاونين ذوي الخبرة بأمور الزراعة و أحوال الأراضي، و كاتبان – مبيضان- و بعض المعاونين وكاتب عربي خبير بأمور الزراعة والحساب،ولم يغيّر الباشا نظام القضاء الشرعي الذي كان موجودا منذ عهد المماليك غير أنّه جعل لمديري المديريات سلطة قضائية واسعة تعطيهم الحق في الحكم بعقوبات منها الإعدام[4].

1- أرسل الباشا ابنه إبراهيم إليها سنة 1812 لتنظيم شؤونها و العمل على تعميرها ،كما عهد إليه بمهام في أقاليم أخرى مثل القليوبية و الغربية والمنوفية . أنظر ، زين العابدين شمس الدين نجم ، المرجع السابق ، ص ص 92 - 93 .

2- نفسه ، ص 92 وما بعدها .

3- محمد فهمي لهيطة، **تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة** ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة، القاهرة ، 1944م، ص 92.

4- نفسه ، ص 92.

ثالثا : المجال الاقتصادي و الاجتماعي.

أ/ المجال الاقتصادي :

كان الاقتصاد المصري قبل حكم محمد علي في غالبه أقرب إلى اقتصاد الحاجة منه إلى اقتصاد السوق، فضلا عن ركوده العام و تدهوره طوال فترة الحكم المملوكي العثماني، إذ لم تكن هناك تنمية زراعية حقيقية أو اهتمام حقيقي بالري نظرا لأنّ الحكومات المملوكية المتعاقبة كانت من أصول بدوية لا خبرة لها بالزراعة، الأمر الذي أدى إلى تصحر الكثير من الأراضي الزراعية [(1)]، وتضائل خصوبتها فضلا على أنّ نظام الالتزام في جمع ضرائب الخراج أرهق الفلاح بسب تحصيل أموال أكثر من المقرر وجعل من الملتزم صاحب سطوة و نفوذ [(2)].

بعد أن تولى الباشا حكم البلاد قام بإلغاء نظام الالتزام و استولى على الأراضي المشمولة بذلك بين(1811- 1814م)،كما استولى على أراضي الوقف [(3)]، وقام بمسح الأراضي وألغى النظام السائد في القرى وهو نظام الملكية المشتركة، وأعطى للفلاح حق التصرف بالأرض،كما حاول تكوين فئة مالكة من أنصاره و ضباطه، بإعطائهم أراض واسعة منها المتروكة وغير المسجلة في المسح "أبعاديات" ثم سمح لأصحابها ببيعها أو نقل ملكيتها، وهكذا بدأ الاتجاه نحو تكوين ملكيات كبيرة أيّام عهده إضافة إلى العهد بقرى تراكمت عليها الضرائب إلى الأعوان و المقربين مقابل دفع الضرائب "العهدة"، مما ساعد على تكوين ملكيات كبيرة في القرى [(4)].

---

[1]- بسبب انسداد المجاري المائية أو عدم صلاحيتها للري ، و هروب الفلاحين من قراهم و ترك أراضيهم لتضررهم من المعارك و السلب و الضرائب . أنظر ، خليل بن أحمد الرجبي ، **تاريخ الوزير محمد علي باشا** ، تح ، دانيال إكريسيلوس وآخرون ، ط 1 ، دار الآفاق العربية ، القاهرة 1997م ص 182

[2]- عبد المجيد راشد ، المرجع السابق ، ص6.

[3]-شارل عيسوي ، **التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط شمال إفريقيا** ، تر ، سعد رحمي ، ط 1 ، دار الحداثة ، لبنان ، 1985م ، ص 268 .

[4]- عبد العزيز الدوري، المرجع السابق ، ص 126 .

أ.1/ الزراعة:

جعل "محمد علي" جميع الأراضي تحت إشرافه كي لا يفر أحد من دفع الضرائب و تشدد لذلك في المحافظة على الأمن العام، فقبض بيد من حديد على عصابات اللصوص التي كانت منتشرة في جميع أنحاء البلاد، ولم يكتف بفرض الضرائب الفادحة بل عزم على نزع ملكية جميع الأراضي ليستغلها على نفقته الخاصة، وقد واجهته صعوبات كان لابد من تذليلها، ذلك أنّ الأراضي الزراعية في البلاد كان بعضها أوقافا خيرية بيد جماعة من العلماء وجزء آخر للمماليك، وما بقي كان في قبضة عامة الناس، فاستولى على أراضي المماليك في الوجه البحري، وبعد أن أصبحت الأراضي في قبضته اهتم بتدبير الوسائل التي تسهل عليه زراعة هذه الأراضي[1].

لقد وظّف الفلاحين في زراعتها فأصبحوا بمثابة الموالي، وقد ظلّ الفلاحون محرومين من التمتع بحق امتلاك الأراضي إلى زمن ابنه **"سعيد باشا"** ، كما أقام محمد علي الترع و أنشأة السدود والقناطر[2] وتم تحويل أراضي الدلتا من نظام ري الحياض إلى نظام الري الدائم [3] ،كذلك أمر بحفر ترعة الإشرافية والتي سميت بالمحمودية فيما بعد، وكانت ترسو بها السفن التجارية الآتية من داخل البلاد وخارجها، وكان هدفه من هذه الترعة تسهيل نقل تجارة مصر الصادرة والواردة، زيادة على فائدتها لري الأراضي، فصارت المراكب تحمل السلع من ميناء الإسكندرية و إليها داخل هذه الترعة بدلا من السير في البحر الملح الكثير الخطورة خصوصا في زمن الزوابع [4].

كان لهذه الترعة أثر كبير في نمو وازدهار مدينة الإسكندرية و عمارتها خصوصا في ذلك الوقت الذي لم تنشأ فيه السكك الحديدية، وقد كلفت الحكومة سبعة ملايين ونصف من الفرنكات، وكان يشتغل في حفرها حوالي 300000 ألف عامل فأنجزت في عشرة أشهر، و صارت مصدر ثروته ورفاهيته [5].

1- عمر الإسكندري و سليم حسن ، المرجع السابق ، ص 145.

2- أنشا محمد علي عدة قناطر كقناطر التسعة بالزقازيق ، و أصدر أمرا بعمل قناطر لري أراضي الشرقية و انتهى العمل بها سنة 1833، و بدأ في إنشاء القناطر المجيدة الخيرية نسبة إلى السلطان عبد المجيد في سنة 1834م للاستفادة منها في تنظيم مياه فيضان النيل و التحكم في توزيعها على أراضي الدلتا .أنظر خليل الرجبي ، المرجع السابق ، ص 188.

3- علي الدين هلال ، **تطور النظام السياسي في مصر 1805 – 2005م** ، د ط ، 2006 م، ص 29 .

4- إسماعيل سرهنك ، المصدر السابق ،ج2، ص 229 .

5- محمد صبري ، المرجع السابق ، ص ص 50- 51.

كذلك مشروع القناطر الخيرية على رأس الدلتا وكان الغرض منها حجز الماء الذي يذهب أكثره هدرا في البقاع التي يرويها الفرع الغربي، لأنّها غير صالحة للزراعة و الانتفاع به في ري أراضي الفرع الشرقي و ري الوجه القبلي، الذي يقل فيه الماء زمن التحاريف بسبب ارتفاع أراضيه عن سطح النيل، وقد بنيت القناطر على رأس الدلتا عند تفرع النيل، وجعلت لها أبواب حديدية على كل فرع بحيث يمكن حجز الماء عن أحدهما لمصلحة الفرع الآخر وجداوله، و قد أفاد هذا المشروع في تنظيم مياه الفرعين [1].

وكلف مهندسين فرنسيين وهما "كوستا costa"و "ماسيmassè اللذان أخذا في تطهير الترع وإنشاء الجسور و ترميم القناطر القديمة و شق الجداول، فأصلح بذلك أمر الري في الكثير من أنحاء القطر المصري [2].

وقد حفر الباشا من الترع لغاية سنة 1840مائة مليون متر مكعب، و كان عدد العمال الذين يستغلون في إنشائها نحو 450000 عامل، وقدرت أعمال البناء من قناطر وجسور ب965000متر مكعب، يضاف إليها المباني الأقل أهمية 18500000ألف فتكون جملة أعمال المباني 3000000متر مكعب تقريبا، و لا ريب أنّ هذه الأعمال كان لها الفضل في تدبير ماء النيل الذي كان يذهب معظمه هدرا في البر والبحر، فرُويت الأرض وبلغ مقدار الأرض المترعة نحو 4000000من الأفدنة بعد أن كانت تقرب من المليون [3].

عني الوالي عناية خاصة بالأرض منذ توليه الحكم فملك الأراضي ومسحها ووزعها وفرض الضرائب وأمّن السبل، فأتى من الهند بالقطن الجيّد الذي أشار بغرسه إلى "جوميل " [4] ، سنة 1821، ووسّع نطاق زراعته فصار منذ ذلك العهد عماد الثروة في البلاد، وأدخل زراعة التيل والقنب لصنع حبال الأسطول و النيلة للصباغة، و أحضر من أسيا الصغرى عمالا لزراعة الغابات و الأحراج للحصول على الأخشاب اللازمة لبناء السفن[5] .

1- محمد صبري ، المرجع السابق،ص 51.

2- إسماعيل سرهنك ، المصدر السابق ، ج2، ص 229 .

3 - محمد صبري ،المرجع نفسه ، ص ص 51 – 52 .

4- أحد الناسجين المصرين المستخدمين بالحكومة المصرية ، جلب بذور القطن من الهند أولا ثم من أمريكا فيما بعد من صنف يعرف بقطن الجزائر وهو أجود نوع في العالم . أنظر ، عمر الإسكندري و سليم حسن ، المرجع السابق ، ص 147 .

5- محمد صبري ، المرجع نفسه، ص 51.

كما عضّد تربية دودة القز[1] ، فغرس في الوجه البحري وحده نحو ثلاثة ملايين شجرة توت وأصبح الحرير من أهم المحاصيل الزراعية [2]، وأحضر من أسيا الصغرى زراعا مهرة في زراعة الخشخاش، ولم يفته تحسين زراعة الجنائن إذ أنشا ابنه "إبراهيم باشا" في جزيرة الروضة حديقة غنّاء فيها من الفاكهة و الريحان ما لذّ وطاب، وذلك بمعية رجل "إيقوسي" من مهرة العالمين بفن الجنائن [3].

لقد أجمع الخبراء على الثناء على سياسة "محمد علي" في الأخذ بأساليب الزراعة الحديثة، فقد استخدم مدربين وخاصة من اليونان و أنشأ مدرسة للزراعة، و كذلك فقد نوع المحاصيل الزراعية وأدخل نباتات جديدة لم تعرفها التربة المصرية من قبل، سواء لأهميتها للسوق العالمية أو للإنتاج المحلي بدلا من الاستيراد، ومن ذلك نبات الفوه الأحمر الذي يستخدم في الصباغة ونبات النيلة الهندية الزرقاء و الكندر – نوع من النيل– والقرطم الذي يستخرج منه العصفر والسلجم والسمسم والحناء وقصب السكر والزنبق والبن و غيرها، و من جانب آخر فقد كثّف زراعة القطن منذ عام 1821حتى بدأ تصديره من سنة1827و الذي حقق للدولة صاحبة الاحتكار في مجال التجارة الخارجية [4] .

ففي عام 1845بلغ المحصول 424995 من القنطار وهو ناتج 212472 من الفدان بزيادة قدرها أربعين بالمائة خلال عشرين عاما، و كان يدخل مصانع الغزل المصرية من هذا المحصول 80000 قنطار كحد أقصى ويبقى حوالي 344995 قنطار للتصدير، وقد ألزم الوالي الفلاح بزراعة ما يقرره من الحاصلات النقدية على وجه الخصوص و تحقيقا لتنظيم الزراعة والاطمئنان إلى ما تدره كانت الحكومة تزوّد الفلاح الحائز بلوازم الزراعة من بذور و أدوات يخصم قيمتها من حجم المحصول عند تسليمه وتوريد الباقي للحكومة بالسعر الذي تحدده الدولة، لتطرحه في السوق المحلي والخارجي بسعر منافس لتحقيق فائض لخزينة الدولة[5].

---

[1]– غرست في إقليم رأس الوادي الذي كان قد عاينه الباشا في عام 1816 لعمل مزارع لأشجار التوت لتربية دودة القز ، و أشجار الزيتون لعمل الصابون من زيوته ، و قد نقل إليه الفلاحين لزراعة و صناعة الحرير و أحضر متخصصين في ذلك من الشام لتعليمهم . أنظر ، خليل بن أحمد الرجبي المرجع السابق ، ص 220

[2]– محمد صبري ، المرجع السابق ، ص 49 .

[3] – عمر الإسكندري و سليم حسن ، المرجع السابق ، ص ص 147 – 148 .

[4] – عبد المجيد راشد ، المرجع السابق ، ص6.

[5]– نفسه ، ص6.

لقد وفّرت سياسة "محمد علي" الزراعية رأس المال اللازم لتحويل الاقتصاد الزراعي المصري من اقتصاد غذائي إلى اقتصاد يقوم على محصول نقدي، و ذلك دون التضحية بإنتاج الحبوب التي كان يقوم عليها الاقتصاد الزراعي منذ البداية [1].وكانت معاملات البيع و الشراء في المنتوجات الأخرى تتوقف على عمال الحكومة الذين يلاحظون الزراعة، والظاهر أنّ الفلاحين كانوا يتحملون مغارم كبيرة إذ كانت تشترى منهم بأثمان بخسة و موازين مغشوشة فضلا على أنّهم كانوا لا يأخذون أثمان سلعهم نقدا بل في معظم الأحيان يجبرون أن يبادلوا بها مصنوعات معامل الحكومة ترويجا لها [2] .

و في عام 1821بلغ دخل الحكومة نحو مليون ومائتين ألف جنيه، وفي عام 1833بلغ إيرادها نحو2500000جنيه والمنصرف 2000000 أنفق منها نحو النصف على الجيش و البحرية و المباني الحربية، وفي سنة 1838 بلغ الإيراد 4500000جنيه و المنصرف3500000 جنيه [3].

أ.2/ الصناعة:

أخذ "**محمد علي باشا**"بنصيحة الأجانب الذين كان يستميلهم إلى بلاطه أمثال "**كلوت بك**" و "**جوميل**" و"**بوكتي**" و الكولونيل "**سيف**"، فعمل على إقامة صناعات حديثة و متنوعة تحت سيطرة الدولة، وقام بتطوير هذا القطاع تطويرا جذريا تمثل في تغييّر شكل الوحدة الإنتاجية و تطوير أسلوب الإدارة والرقابة والصناعة، و انتهج الباشا في ذلك طريق التنمية المستقلة القائمة على التمويل الذاتي والاعتماد على الموارد الداخلية للدولة، ولم يعتمد على الخارج مبتعدا في ذلك عن الحصول على قروض أو معونات أجنبية، لأنّه كان يراها وسيلة للنيل من استقلال مصر وسيادتها، وفى سبيل ذلك عمد على تمويل الصناعة من عدة مصادر ترتكز على أرباحه من المشروعات الصناعية القائمة وأيضا الضرائب وبخاصة ضريبة الأرض [4].

وفي المرحلة الأولى للتصنيع والواقعة بين عامي (1816 – 1818م)حافظ الإنتاج الصناعي على طابعه الحرفي، فقد استمر نفس الحرفيين بمهنهم لكن الباشا كان يزودهم بالمواد الأولية يعيدونها إليه مصنعة مقابل أجور تدفع لهم [5].

1- عبد المجيد راشد، المرجع السابق، نفسه ، ص 5.

2- عمر الإسكندري وسليم حسن ، المرجع السابق ، ص 148 .

3- محمد صبري، المرجع السابق ، ص ص 43 – 45 .

4- عبد المجيد راشد ، المرجع نفسه، ص6.

5- نفسه، ص 6.

وفي هذه المرحلة جنى "**محمد علي**" نتاج الاحتكار الذي بدأه عام1816، مما مهد للمرحلة الثانية والتي بدأت من عام 1818 إلى1830م، وهي مرحلة الصناعة الكبرى، وبخاصة صناعة النسيج ومصانع التسليح التي تستخدم البخار كمصدر للطاقة وتكونت الوحدات الصناعية الكبيرة التي تتولاها الدولة [1] .

رأى "**محمد علي**" أنّ الممالك الصناعية بأوربا على جانب عظيم من الثروة، فحاول إدخال صناعاتها إلى البلاد و شجّع الصناعات الوطنية، حتى يتسنى له صنع كل ما يحتاجه من لوازم الجيش ومعدات الأسطول وينافس الغرب في صناعة المنسوجات، وقد أنشأ معامل للغزل[2] ، ونسيج القطن والحرير والكتان والصوف [3].

أهم هذه المعامل معمل بولاق وكان يسمى معمل مالطة لكثرة المالطيين فيه، وكان رئيسه المسيو "**جوميل**" الفرنسي، وأنشأ مبيضة للمنسوجات بين بولاق وشبرا وأنشأ في بولاق معملا للجوخ أحضر له في بادئ الأمر رجالا من الفرنسيين لإدارته، ثم أرسل شبانا إلى معامل سيدان بفرنسا ليتعلموا صناعته، وأسس مصانع للمنسوجات استعمل فيها النيلة [4]،ومعملا للصابون ومعاصر الزيت منها 120بالوجه البحري و40بالقاهرة ومعامل للبارود وتحضير المواد الكيماوية ومسابك للحديد بحاجات المدفعية و البحرية، وثلاث معامل للأسلحة القابلة للحمل منها معمل القلعة الذي قال عنه الدوق "درا جوز": "**إنّه يناظر أحسن معامل فرنسا وأرقاها نظاما** "[5].

أنشأ كذلك معملا للطرابيش في مدينة "فوه"بإدارة رجل مغربي وجلب لهم مهرة العمال من تونس، إذ كان ما يصنعه في اليوم يزيد على 720طربوش ومعامل للسكر[6]. في الصعيد أهمها معمل الروضة ومعمل ساقية موسى[7].

1- عبد المجيد راشد، المرجع السابق، ص 5.

2- أنشأ محمد علي باشا بمصر خمسة عشر معملا لغزل القطن ، منها تسعة في الوجه البحري و 1020 آلة تنسج نحو مليوني قطعة من القماش في السنة ، فكانت فوريقات مالطة في بولاق أكبر معمل للغزل و النسيج في القطر المصري . أنظر ، محمد صبري ، المرجع السابق ، ص 52 .

3- عمر الإسكندري و سليم حسن ، المرجع السابق ، ص 148 .

4- نفسه، ص 149 .

5- محمد صبري ، المرجع السابق ، ص 53 .

6- أنشا أول مصنع عام 1818 في بلدة الريرمون ،كانت آلاتها تدار بالقوة الحيوانية و يعمل بها مائة عامل ، و قد كان هناك نوعين من السكر ، سكر حرز و هو نوع جيّد و النوع الآخر أكثر بياضا لأنّه مكرر و لكنه كان أقل جودة . أنظر ، صلاح أحمد هريدي ، **الحرف و الصناعات في عهد محمد علي** ، تق ،عمر عبد العزيز عمر ، دار المعارف ، الإسكندرية ، 1985م، ص 214 .

7- عمر الإسكندري وسليم حسن ، المرجع نفسه، ص 149.

و أوجد معاصر للزيت فكان في الوجه البحري منها عشرين وفي القاهرة أربعين، وقد وجّه عنايته الخاصة إلى إيجاد جميع المواد الأصلية اللازمة لهذه الصناعات في البلاد، وأولى الباشا "**محمد علي**" اهتماما بتربية الأغنام، وجلب كل صنف منها لتحسين نوع الصوف، غير أنّ ذلك لم يجد نفعا لعدم ملائمة الجّو لهذه الأغنام فاضطر للعدول عن ذلك (1)، كذلك احتكر صناعة الشمع والعسل منذ عام1816، و قد كان يقوم بصناعة العسل الكثير من الأقباط، و قد أرسل بعثة إلى أوربا عام1832م وعاد أحد أعضائها و هو "**محمد مرعي**" الذي تعلّم فن سبك الشموع (2).

أ.3/ التجارة:

تولت الدولة تجارة الصادرات بعد أن كان الأجانب يقومون بها طبقا لنظام الامتيازات، كما تولوا تجارة الواردات أيضا، فالباشا لم يكن يسمح بالاستيراد إلا للمستلزمات الضرورية للإنتاج ويتصل بتسهيل الإنتاج الزراعي والصناعي والتجارة وتوفير وسائل النقل والمواصلات، ومن هنا عمل الباشا على تمهيد الطرق البرّية وتنظيم البريد والتلغراف وبناء أسطول تجاري وإصلاح الموانئ وتطهير البحر الأحمر من القرصنة، لاستخدامه لمرور التجارة بدلا من الدوران حول إفريقية عن طريق رأس الرجاء الصالح، وبذلك كان أبرز ملامح التغيير في الاقتصاد المصري هو تحول الاقتصاد من اقتصاد اكتفاء إلى اقتصاد تبادل، يتجه نحو السوق العالمية بعد أن كان يستهدف السوق المحلية (3) .

و ترتب على إنشاء حكومة منظمة تصون الأمن وتعمل على ترقية الزراعة والصناعة في أرض مصر ومدنها نشاط التجارة وحركة التبادل بين مصر وأوربا، وقد ازداد عدد البيوتات الأوربية في القاهرة والإسكندرية، وكانت أهم الواردات الأنسجة وخشب البناء والحديد والورق والعقاقير أمّا الصادرات فتتمثل في القطن والأرز والصمغ والأنسجة الكتانية ،كذلك اهتم بالتجارة وبخاصة الإنتاج الصناعي والحرفي والزراعي الذي كان تحت سيطرته، فكان له الحق في شراء وبيع البضائع والصابون والسكر، كما احتكر التجارة الداخلية والخارجية، فتذمر الكثير من الفلاحين والحرفيين من هذه السياسة وأصبحوا غير قادرين على تحمل الظلم فتمردوا ولاذوا بالفرار إلى سوريا ،إلا أنّه تمكن من إرجاعهم وقمعت بقسوة الانتفاضات في الأعوام الممتدة من1822إلى1824 (4).

---

[1]– عمر الاسكندري و سليم حسن ،المرجع السابق ، ص 149 .

[2]– أحمد هريدي ، الحرف ...، المرجع السابق ، ص 222 .

[3]– عبد المجيد راشد ،المرجع السابق ، ص 7.

[4]– جميل بيضون وآخرون، المرجع السابق، ص 86.

ب /المجال الاجتماعي:

زاد عدد السكان في القطر المصري زيادة مضطردة حتى أنّه تضاعفت تقريبا على مدى نصف قرن، وترجع زيادة عدد السكان إلى زيادة الإنتاج، و الإنتاج دائما هو المحور الذي تدور حوله زيادة السكان، فحينما تزداد المنتجات تتبع زيادتها زيادة في مجموع الأفراد التي يعيشون عليها، فازداد عدد السكان مابين 1800و1846 بمقدار 1886000نسمة، وبعد سنة 1820حين ابتدأ محمد علي في تنفيذ مشاريعه الاقتصادية العظيمة، أصبح معدل الزيادة السنوية حوالي 70000نسمة بينما كان قبل ذلك لا يزيد على 8800نسمة[1].

ومن هنا نرى أثر زيادة الإنتاج، وقد كان السكان في عهد الحكم العثماني لمصر ينقسمون إلى طبقتين هي طبقة المماليك و المصريين . أمّا في عهد "**الباشا محمد علي**" فأصبح معظم السكان يعتبرون أنفسهم مصريين، وذلك لأنّ الذين كانوا من أصل تركي أو أجنبي و الذين كانوا يساعدون الباشا في الحكم، أصبحوا يعتبرون مصر وطنا ثانيا لهم خصوصا بعد أن اضطروا للعمل في الجيش المصري ضدّ بلادهم الأصلية.هذا وقد أراد" **محمد علي**" خلق الأرستقراطية المتكلمة بالتركية وقد أثر في تطور الهيئة الاجتماعية وتطور أنظمة التعليم وعدم التناسب بين التقدم الفني السريع والتقدم الاجتماعي البطيء[2].

تزايد عدد اليهود مع بداية القرن 19م في مصر الذي تزامن مع حكم "**محمد علي**" من 7000 يهودي إلى 25000، و ذلك نتيجة لزيادة الهجرة إلى مصر بسبب حالة الأمن و الاستقرار التي سادت أيّام حكم "**محمد علي**"، و كانت أعمالهم ترتكز في التجارة و الصرافة و التسليف والرهونات، كما تمّ إلغاء الجزية و تأسست لهم محاكم مدنية[3].

---

[1]- محمد فهمي لهيطة، المرجع السابق، ص ص 92- 93.

[2]- نفسه، ص ص92- 93.

[3]- هدى درويش ، **العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648إلى نهاية القرن 20** ، ج2،ط1، دار القلم ، دمشق، 2002م ، ص 246.

رابعا : المجال العلمي والثقافي .

شعر "**محمد علي**" بالقوة التي تمتلكها الدول الغربية، وأنّ العلم الذي تدعم به مماليكه ليس هو الذي يسمونه علما، وإنّما هو الذي قامت به المدينة الغربية لذلك أراد العمل لبلوغه فبدأ في تنفيذ مشروعه الإصلاحي التعليمي، فأمر بإنشاء المدارس في القطر المصري على شاكلة المدارس في أوربا وجلب لها أساتذة من هناك ثم أخذ إليها التلاميذ قصرا [1]،و لكنه أدرك أنّ كل هذا لا يفي بالغرض وأنّ حاجة البلاد من الأجانب من مدرسين و غيرهم لا تزال حيث كانت، وهو لا يريد أن تحتاج بلاده إلى شيء من الخارج [2] .

أنشأ المدارس الابتدائية "المبتديان"[3] والثانوية "التجهيزية والخصوصية والعالية"، منها مدرسة الهندسة سنة1816ومدرسة الطب سنة1827 ومدرسة الصيدلة و الألسن والفنون والصنائع والزراعة والطب البيطري والموسيقى [4] ، و أدخل في هذه المدارس أولاد الأهالي والفلاحين [5]، وكانوا يتعلمون مجانا ويبيتون غالبيتهم بالمدارس ولا يسمح لهم بالخروج إلاّ في أيّام كالجمعة، وكانت لهم مرتبات نقدية شهرية، كذلك أنشأ إدارة عمومية للمعارف سنة 1836م وجعل على نظارتها "**مصطفى مختار بك**" فكان أوّل مدير للمدارس بمصر ثم خلفه "**أدهم باشا**" [6].

1- لأنّ التعليم كان يقود إلى الخدمة العسكرية التي كان الشعب يكرهها ، و الذي دعا محمد علي إلى الاهتمام بالتعليم هو اهتمامه بتكوين الجيش الذي كان يحتاج لكثير من المتعلمين كالضباط و الأطباء و المهندسين و الصيادلة . أنظر ،محمد فهمي لهيطة ، المرجع السابق ، ص 96 .

2- عمر طوسون ،**البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم عهد عباس الأول و سعيد** ، مطبعة صلاح الدين ، الإسكندرية ، 1934،ص ص 5 6 .

3- ففي سنة 1827م وصل عدد المدارس أربعين مدرسة بالوجه البحري و26 مدرسة بالوجه القبلي و مدرستين تجهيزيتين إحداهما بالقاهرة و الأخرى بالإسكندرية . أنظر ، محمد صبري ، المرجع السابق ، ص 56 .

4- جميل بيضون وآخرون ، المرجع السابق ، ص 87 .

5- الكثير منهم نبغوا في مختلف العلوم و الفنون و في مقدمتهم" عبده بك "و" مختار بك" و قد تولى أحدهم رئاسة مجلس الحكومة و آخر إدارة المعارف العامة ، و حسن بك الذي عهدت إليه نظارة البحرية ، و أمين بك مدير فاوريقة ملح البارود ، و إسطفان أفندي عضو مجلس الحكومة والشيخ رافع رفاعة الطهطاوي أستاذ التاريخ و الجغرافية ، ثم ناظر مدرسة الترجمة و مظهر ومصطفى المهندسان و محمد بيومي أستاذ الرياضيات و محمد إسماعيل في النقش و الزخرفة . أنظر ، محمد صبري ،المرجع نفسه، ص ص 54 – 56 .

6- إسماعيل سرهنك ، المصدر السابق ،ج2 ص 231 .

ولقد قام الباشا بإرسال البعثات العلمية إلى أوربا وبخاصة إلى إيطاليا وفرنسا وإنجلترا و النمسا وكانت هذه البعثات، ترسل للتخصص في مختلف الفنون سواء كان ذلك في الأدب كتعليم اللغات الأوربية، كاللغة الفرنسية والانجليزية وغيرها بهدف الترجمة والتعريب التي أولى لها الباشا اهتماما أكبر أو في ميدان العلوم والتكنولوجيا و البيطرة وعلوم الأرض وعلوم الصناعة والتجارة [1].

وأولى هذه البعثات كانت إلى إيطاليا في عام1813، ثم إلى ليفورن، ميلان، وفلورنسا وروما بهدف دراسة الفنون العسكرية وبناء السفن والطباعة والهندسة، ومن هؤلاء البعوث نذكر "**نيقولا مسباكي أفندي**"الذي أرسل إلى ميلان سنة 1815م، ليتعلم فن سبك الحروف وصنع أمهاتها ويدرس فن الطباعة فيها، وقد تولى "**نيقولا**" إدارة مطبعة بولاق 1821 وبقي مديرا لها إلى أن توفي عام 1831[2].

و ثاني بعثة كانت إلى فرنسا كانت في عام1818فأرسل إليها فئة من التلاميذ، من بينهم "**عثمان نور الدين أفندي**"[3]، وقد استعان فيها الباشا بالمسيو "جومار" [4]، وكانت مؤلفة من أربعين شابا من الأتراك والمصريين، ثم أخذ عددها يتزايد حتى بلغ مائة طالب تقريبا في سنة1833 ولقد كانت هناك بعثات أخرى نذكر منها البعثة التي كانت إلى فرنسا والنمسا وإنجلترا 1830،وهناك بعثات طبية مثل التي كانت في سنة1832 إلى فرنسا والمؤلفة من12تلميذا [5].

---

[1]- الصادق دهاش ، **مشروع الوحدة التحررية لحركة الجامعة الإسلامية في بلدان المغرب العربي بين 1876– 1919** ، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،إشراف يوسف مناصرية، جامعة الجزائر 2 ، 2008م ، ص 33 .

[2]- عمر طوسون ، البعثات....، المرجع السابق ، ص 10 .

[3]- أرسل سنة 1819 لإتقان الفنون الحربية البحرية ، ثم عاد إلى مصر سنة 1820 و ترقى في مناصبها إلى أن وصل إلى رتبة سر عسكر و رئيس للعمارة البحرية سنة 1828 . أنظر ، نفسه . ص 11 .

[4]-كان من نوابغ الفرنسيين و أكبر مهندسيهم ، حضر مع بونابرت إلى مصر في حملته ضمن علماء الحملة ، اشترك في تأليف كتاب نفيس (وصف مصر) ، خدم محمد علي و المصريين و كان على رأس البعثة الأولى إلى فرنسا ،بعث له الباشا بكتاب شكر مع هدية في 10 يناير 1835م .أنظر ، نفسه، ص 7 .

[5]- نفسه ، ص ص 64 – 123 .

تابع "**محمد علي**" إرسال البعثات إلى الدول الأجنبية وجعل لكل فن من العلوم طائفة منهم كذلك أرسل أبنائه ضمن إرسالية كبيرة قدرها سبعون تلميذا، و فتح لها مدرسة مستقلة في باريس لتعليم الفنون العسكرية [1] تطلبت السياسة التعليمية ترجمة الكثير من الكتب إلى العربية و تأليف كتب بالعربية، واستمرت الحركة التعريبية لتبلغ ذروتها في العقدين السابع و الثامن من القرن التاسع عشر للميلاد، وساهم في هذه الترجمة المثقفون السوريون، يصحح تراجمهم بعض شيوخ الأزهر مثل الشيخ "**نصر الهوريني**"، ثم كان رائدُ الحركة "**رفاعة رافع الطهطاوي**" [2].

حاول الطهطاوي تجديد التأليف في قواعد العربية، و قدّم مشروعا لإنشاء مدرسة الألسن لإعداد المترجمين و المدرسين، افتتحت عام 1835ودعا إلى التسيير و البساطة في أسلوب الكتابة وأعطى أهمية خاصة لتحقيق ونشر أمّهات كتب التراث والتاريخ والأدب والثقافة، وعمل على نشر بعض المصادر مثل "مقدمة ابن خلدون" و"مقامات الحريري" و"خزانة الأدب للبغدادي" "وتفسير الفخر للرازي"، وحاول إعادة كتابة التاريخ المصري على المنهج الحديث، ووجّه الأفكار فيه إلى ضرورة التجديد في كتابة التاريخ [3].

---

[1]- علي باشا مبارك ، **من الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة و مدنها و بلادها القديمة و الشهيرة** ، ج 1 ، ط 1 ، المطبعة الكبرى الأميرية مصر ، 1306هـ ، ص 88 .

[2]- مؤرخ و مترجم كان رائد حركة فكرية شهد تباشيرها في أخريات أيامه ، ذهب رفاعة رافع الطهطاوي إلى باريس كإمام لأول بعثة تعليمية كبرى أوفدها محمد علي إلى فرنسا عام 1826م ، و لم يكتف بوظيفة الإمامة لأعضاء البعثة بل نهل من علوم الفرنسيين و أنظمتهم ، كتب كتاب بعنوان "تخليص إبريز في تلخيص باريز" – تحدث فيه عن ثورة الفرنسيين و أسبابها و دواعيها و نظام الحكم في فرنسا و الدستور الفرنسي – قام بحركة ترجمة من الفرنسية إلى العربية في كافة علوم الطب و الهندسة و التاريخ والجغرافية ترجم ما يربو عن ألفين كتاب . أنظر ، محمد الدقن ،المرجع السابق ،ص44

[3]- عبد العزيز الدوري ، المرجع السابق ، ص 136.

كان لهذه البعثات فضل كبير في تنوير الأذهان، من خلال تدريسهم و نشاطهم في التأليف والترجمة والصحافة، وقد بلغ عدد الطلاب الذين أرسلتهم الدولة للدراسة في أوربا 319ألف طالبا،وقد ضمّت عددا من طلبة الأزهر[1]،كذلك لم يصرف اهتمامه عن دور النشر والطباعة، فإليه يعود الفضل في إدخال أول مطبعة في العالم العربي كلّه وهي المطبعة الأميرية، والتي تدعى بمطبعة بولاق سنة 1820[2]، والتي كان لها الفضل في توفير احتياجات المؤسسات التعليمية و العسكرية من المنشورات والكتب، مما أدى إلى انتشار وتوسيع مجال التعليم والثقافة بين المصريين وظهور النهضة الحديثة [3] .

أحدث الباشا ثورة إعلامية كبيرة لاهتمامه بالقطاع الصحفي، فكانت الوقائع المصرية[4] أول جريدة رسمية أنشاها "**محمد علي**" بمصر عام1828، وهكذا ساهمت الترجمة والصحافة والطباعة في لعب الدور الرئيسي في بزوغ فجر النهضة، ومن المفارقات العجيبة أنّ والي مصر بالرغم من أنّه كان أميّا، إلا أنّه قاد حزمة من الإصلاحات المتعددة، فإليه يعود الفضل في إنشاء أول وزارة للتربية والتعليم سنة 1837 على النمط الأوربي [5].

جلب "**محمد علي**" إلى مصر جميع أسباب الحضارة فبنى القصور و أوجد المتنزهات في القاهرة و الإسكندرية، ونظّم التلغراف الهوائي بين مصر و الإسكندرية، وشجّع العلماء الغربيين أمثال "**شامبليون**" على دراسة الآثار المصرية "الأهرامات" وغيرها، وترجمت في عهده المؤلفات العلمية الكثيرة، فصارت مصر بذلك- من الوجهتين المعنوية والمادية- نقطة اتصال بين الشرق والغرب [6].

---

[1]- جميل بيضون وآخرون ، المرجع السابق ،ص 87 ،

[2]- من آثار المطبعة انتشار المؤلفات العلمية بحيث رخصت أثمانها وكان بها من العمال أربعة مائة عامل ، و طبع فيها باللغة التركية و العربية أكثر من الكتب المصنفة في السياسة و الجغرافية و الأدب و فن الحرب . أنظر ، إسماعيل سرهنك ، المصدر السابق ،ج2، ص 230 .

[3]- الصادق دهاش ، المرجع السابق ، ص 34 .

[4]- عمل محمد علي باشا على مراقبتها و مراقبة صلاحيات النشر و أخذ برأيه في أدق مسائلها و أهونها ، التفت إلى مواعيد صدورها و أن تكون منتظمة . أنظر ، إبراهيم عبده ، **تاريخ الوقائع المصرية 1828 – 1942** ، ط1 ، مطبعة التوكل ، القاهرة ، 1942م، ص ص 55 – 56 .

[5]- الصادق دهاش ، المرجع نفسه ، ص 34 .

[6] – محمد صبري ، المرجع السابق ، ص 57 .

المبحث الثالث:

تقييم الإصلاحات وردود الأفعال منها

أولا: إصلاحات السلطان محمود الثاني بين الجوانب الإيجابية و السلبية

ثانيا: إصلاحات والي مصر محمد علي باشا بين الجوانب الإيجابية و السلبية

ثالثا: ردود الفعل المحلية والأوروبية من إصلاحات السلطان محمود الثاني

رابعا: ردود الفعل المحلية و الأوروبية من إصلاحات الوالي محمد علي باشا

المبحث الثالث: تقييم الإصلاحات وردود الأفعال منها :

أولا :إصلاحات السلطان محمود الثاني بين الجوانب الإيجابية و السلبية.

أ / التقييم الإيجابي :

لابد لنا من الاعتراف رغم بعض النقائص التي سوف نتطرق إليها لاحقا من القول أنّه يجب إرجاع التدشين الحقيقي للإصلاحات في الإمبراطورية العثمانية إلى السلطان العثماني **"محمود الثاني"** فعلى مداره و بالرغم من الصعوبات الجسيمة مع الدول العظمى و في بعض الولايات، إلا أنّه انتهج سياسة ترمي إلى تجديد كل قديم من أجل مواكبة التطورات التي تعرفها الدول الأوروبية ، و رغبة في تفادي خطرها المتمثل في مهاجمة الأراضي العثمانية .

و لعل أهم عمل قام به السلطان "**محمود الثاني**" و بقي التاريخ يشهد له بعظمته، هو قضاؤه على الانكشارية، هذا الجيش الذي أصبح مصدر قلق و إزعاج للدولة، بعد أن كان سر تفوقها و عظمتها ، و رغم أنّ هذه التشكيلة عرفت بخطورتها و قوتها إلا أنّ ذلك لم يثن من عزيمة السلطان "**محمود الثاني**"، خاصة إذا علمنا أنّه جرت محاولات للقضاء عليهم قبل عهده و لكنها منيت بالفشل، نذكر محاولة السلطان "**عثمان الثاني**" الذي حكم بين (1617–1623م)،ومحاولة السلطان "**سليم الثالث**" الذي حكم بين (1789-1807) .

إنّ إصرار السلطان "**محمود الثاني**" على المضي في تنفيذ مشروعه القاضي بإزاحة عقبة الانكشارية خير دليل على أنّ السلطان كان مقتنعا بالإصلاح، رغم الظروف الحرجة التي كانت تعرفها الدولة العثمانية، كما أنّ السلطان كان يدرك أنّه بقضائه على الانكشارية سنة 1826م سيفقد مصدر هيبة الدولة، و بذلك ستتكالب عليه القوى، لذلك فإنّ السلطان قام بتأسيس جيش نظامي جديد عرف "بالعساكر المنصورة المحمدية"محدثا بذلك قطيعة مع النظام القديم [1] .

1- عبد الرحيم بنحادة ، المرجع السابق ،ص 63.

و إذا كان المؤرخون عموما و رجال الدولة على وجه الخصوص، يدينون لهذا السلطان أي "**محمود الثاني**" بتحطيم أسطورة الانكشارية ،فإنّ هذا لا يعني أنّ جهد السلطان الإصلاحي اقتصر على المجال العسكري فقط، فالسلطان "**محمود الثاني**" أعاد النظر في طريقة اشتغال الأوقاف وهو أمر لم يخض فيه سلطان منذ بداية القرن السادس عشر للميلاد، فقد سعى هذا السلطان إلى استغلال ريعها بشكل عقلاني في أفق تمويل الإصلاحات العامة لاسيما في الإنفاق العسكري، الذي كان يستنفذ ثمانين بالمائة من خزينة الدولة [1] .

كما أنّ السلطان "**محمود الثاني**" قام بإصلاح أجهزة الإدارة[2] والحكومة من أجل تسيير أفضل لشؤون الإمبراطورية، فنلاحظ أنّ سلطة الحكومة المركزية أصبحت قوية في عهده و بقيت كذلك حتى بعد فترة حكمه، لقد قام السلطان بتنظيم الأمور على هذا الشكل، تفاديا للانقسامات التي قد تحدث من جراء استبداد أحد ولاة الأقاليم أو الولايات التابعة للدولة العثمانية، و قد تمّ له ذلك رغم بعض المحاولات الانفصالية التي شهدتها الدولة .

أضف إلى ذلك أنّ عصر السلطان "**محمود الثاني**" أصبح يعرف بشعارات طفت للسطح كالسيطرة المركزية و المجالس البيروقراطية وسيادة القانون والمساواة، و هي كلّها قواعد منظمة لذلك التحول، كما كانت هناك قاعدة خفية أخرى يحتذى بمدنيتها الحديثة و هي أوروبا [3] .

ومما يذكر له أيضا اهتمامه بالتعليم و تنظيمه من خلال إصدار مرسوم سنة 1824م، الذي أعلن فيه عن مسؤولية الدولة للتعليم الابتدائي، باعتباره الحجر الأساسي لباقي الأطوار الأخرى ،كما أقام العديد من المدارس الرشدية في كثير من المدن و الحواضر و الأقاليم، التي عملت على إنعاشها ومحاربة الجهل فيها، إضافة إلى ذلك قيام السلطان "**محمود الثاني**" بإرسال بعثات دراسية إلى جهات عدة من العالم، منافسا في ذلك خطط واليه "**محمد علي باشا**" في مصر، و محدثا بذلك طبقة مثقفة ساهمت في تنوير البلاد من خلال الثقافة المتعددة التي عادت بها محملة من أوروبا [4] .

---

[1]- عبد الرحيم بنحادة ، المرجع السابق ، ص 64.

[2]– تجدر الإشارة إلى أن السلطان محمود الثاني نفّذ إصلاحاته في الإدارة على أسس النظم الأوروبية التي تميزت بطابع المدينة الأولى من نوعها. أنظر سليمان البستاني، **عبرة أو الدولة العثمانية قبل الدستور و بعده**، تح و دراسة ، خالد زيادة، ط1، دار الطليعة ،لبنان، 1978،ص 36.

[3]– ألبرت حوراني،**تاريخ الشعوب العربية** ،تر،نبيل صلاح وعبد الرحمان الشيخ ،ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1999،ص 98.

[4]– سيار الجميل، **تكوين العرب الحديث**، ط1،دار الشروق ،الأردن،1997م،ص 390.

ومما يمدح عليه السلطان **"محمود الثاني"** كذلك اعتماده على صفوة من العلماء و المترجمين كان من أبرزهم **"شاني زاده"** و **"إسحاق أفندي"** اللذان خدما العلوم و التعليم و المصطلحات والتربية والتاريخ، إضافة إلى ذلك تعامل السلطان **"محمود الثاني"** مع القوى الدينية و العسكرية والبيروقراطية بمنتهى المرونة و الذكاء، فقضى على عناصره القديمة مستغلا الخلافات بين هذه العناصر لمصلحته، كما قضى على الرجعية العثمانية في اسطنبول [1].

لقد كان للسلطان **"محمود الثاني"** جهود بالغة و صريحة من خلال قضائه على بعض النظم القديمة، التي سببت تخلف الدولة العثمانية و كانت وراء عدم مواكبتها للتطور الحاصل في أوروبا، ولم يقم بالجهود الإصلاحية لوحده، و إنّما اعتمد على رجال من القادة المخلصين في الأقاليم، و قد بدؤوا بتطبيق أفكار السلطان و غدوا نصيرا له في تطبيق قوانينه الجديدة و تنظيماته الإصلاحية،[2] وهذا يدل أنّ السلطان لم يكن ذو فكر منفرد متسلط وإنّما ما كان يهمه هو النهوض بالإمبراطورية وإرجاعها إلى مجدها القديم أيّام السلاطين الأوائل، حينما كانت الدولة مثالا يحتذى به في القوة والحضارة .

وبالإضافة إلى كل هذه الإصلاحات إليه يعود الفضل في تأسيس خزينة جديدة عقب إلغاء الانكشارية، سميت خزينة "العساكر المنصورة"، و أرفق هذه الخزينة بخزينة أخرى عرفت بخزينة "الرديف"، كانت مهمتها ضبط حسابات الجنود الاحتياطيين، و هذا كله من أجل أن ينظِّم أموال الدولة و يسهر على الحفاظ عليه و استعماله بالطريقة التي تجب و في الوقت المناسب [3].

1- سيار الجميل، المرجع السابق، ص 390.

2- نفسه، ص 390.

3 – عبد الرحيم بنحادة، المرجع السابق، ص 143.

ب/ التقييم السلبي :

ينظر بعض المؤرخين إلى أنّ الإصلاحات التي قام بها السلاطين الذين سبقوا **"محمود الثاني"** وصولا إلى عهده، و التي اتسمت بالأخذ عن الأساليب الأوروبية الحديثة وعلمنة القوانين ووضع مؤسسات تعمل بقوانين وضعية و الابتعاد عن التشريع الإسلامي، في مجالات التجارة و السياسة والاقتصاد، قد سحب من الدولة العثمانية شرعيتها في أنظار المسلمين، ناهيك أنّ عدو الدولة أصبح داخليا، فالتوغل الأوربي في مستوياته الثقافية و الاقتصادية و السياسية من ناحية و المسلمون وعلماء الدين الذين يرتابون بمسلك الدولة من ناحية ثانية سيدخلون صراعا لن ينتهي (1).

كما أنّ حركة الانبعاث أو البعثات التي كان يرسلها **"محمود الثاني"**إلى البلدان الأوروبية، إلى جانب دورها الايجابي عملت على نشر فكرة العلمانية نظرا لأنّها لم تُنظَّم بضوابط، فقد كان في أوربا أشياء كثيرة تعلمها الطلاب الشرقيون و تأثروا بها،كانت من أهم أسباب ظهور طائفة جديدة من أبناء الدولة لم يستطع أن يحتويهم المجتمع العثماني، و هؤلاء تشكلت منهم مجموعة من المتحررين الذين استوطنوا أوروبا ليقوموا بدور المعارضة، وكان منهم الجمعيات السرية و العلنية وهذه الشبيبة فيما بعد كونت فيما بعد ما عرف باسم "تركيا الفتاة"(2)، التي ستظهر فعليا في عهد السلطان **"عبد الحميد الثاني"** الذي حكم بين (1876-1909م) (3) .

هذا الجيل الذي تلقى ثقافته من أوروبا و من بعض الكليات العصرية بتركيا، نشأ على الاستهانة بقيمة الدين أو اللباس في صورة مستقلة وعلى تقديس الحضارة الغربية، و فُقد في هذا الجيل العقل النابغ و معرفة ما يصلح للدولة اقتباسه و الإفادة منه، وما لا يصح مع طبيعة تاريخها ومكانتها في العالم الإسلامي، إضافة إلى ذلك فإنّ حركة الترجمة التي عرفت تطورا ملحوظا في عهد السلطان **"محمود الثاني"**، كان لها تداعيات على الأفكار العثمانية و على الدين الإسلامي (4) .

1- غانية بعيو، المرجع السابق، ص 249.

2- هي منظمة سرية أنشاها مجموعة من الشبان الأتراك في سالونيك ،و هدفها القضاء على استبداد السلطان حسبهم ،تتميز بكراهيتها للاستبداد الحميدي ،كانت تتشكل إضافة إلى العنصر التركي من بعض العرب و بعض اليهود و بعض اللاجئين السياسيين و المنفيين خارج البلاد،هدفها الرئيسي كان القضاء على حكم السلطان عبد الحميد الثاني و إقامة حكومة صالحة للدولة على أساس انصهار الأجناس كلها ، أي العمل بدستور سنة 1876م . أنظر،جورج أنطونيوس، **يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية** ، تر،ناصر الدين الأسد و إحسان عباس ،ط8، دار العلم للملايين لبنان،1987م، ص ص 175-176 .

3- ماجد بن صالح المضيان ، المرجع السابق، ص 205.

4- نفسه، ص ص 205-206.

لقد أدى انتشار الكتب الغربية إلى ترويج الفكر الغربي، و إلى دخول عادات و أنماط غربية على المجتمع العثماني، إضافة إلى بعض المناهج التي أصبحت الدولة تسير عليها و تعتبرها أصولا وأنماطا يجب الاقتداء بها، وقد كانت هذه الكتب إلى جانب هذه السلبيات تحمل أفكارا مناقضة للإسلام، ومما ساعد على انتشارها الكبير في عهد السلطان "**محمود الثاني**"هو الاستعانة بالبريد الدبلوماسي و الأجنبي و استغلال حصانة السفارات، كما كانت تنتشر عن طريق المدارس الأجنبية والتبشيرية، التي كانت تفتحها الحكومات الأوروبية في الدولة العثمانية، و تزودها بالمدرّسين [1] .

ومما تجدر الإشارة إليه أنّه من العناصر المؤثرة على شخصية السلطان، زوجته الفرنسية الأصل لذلك نلاحظ أنّ السلطان لم يكتف بجلب المهندسين و المدرسين و المدربين من الغرب للجيش النظامي الجديد، بل أسّس مدرسة للطب و كانت دروسها باللغة الفرنسية و هكذا يلاحظ أنّ اللغة الفرنسية و الفكر الفرنسي غزا جل المجالات إن لم نقل كلها في عهد السلطان "**محمود الثاني**" [2].

إضافة إلى ذلك ونتيجة لحركة الإصلاحات الواسعة التي عرفتها الدولة في عهد السلطان "**محمود الثاني**"، ظهرت طبقة الأفندية الذين راحوا يكتسبون الطباع الأوروبية في الحياة و اللباس بل في الخمور و الرقص، و يوضح كل هذا نظرة في مكتبة الكلية الحربية تبين لنا مدى حجم الغزو الذي وُجّه للمسلمين في تلك الفترة، حيث ضمت 400 كتاب بالفرنسية "ككتب فولتير" و "جون جاك روسو" [3] .

---

[1]-ماجد بن صالح المضيان ، المرجع السابق ، ص 205.

[2]- نفسه ،ص 205.

[3] – نفسه، ص 205.

ومن الخطوات الجريئة الأخرى التي أخذت على السلطان تغيير منصب شيخ الإسلام، هذه الهيئة التي تمتعت بالمكانة الرفيعة منذ قيام الدولة و التي أصبحت ركنا من أركان الدولة لا يمكن الاستغناء عنه، فقد أحال السلطان "**محمود الثاني**" المهام المتعلقة به إلى الشؤون الدينية، و أسس ديوان الأحكام العدلية عام 1253هـ –1837م لدراسة الشؤون القانونية و التشريعية، وكان هذا الديوان بداية فكرة القانون الوضعي التركي، و إنّ تولى رئاسة الديوان فضلاء من أمثال "**جودت باشا**"، وكان من أول تباشير هذا الديوان إصدار قانون الجزاء الذي نشر عام 1254هـ-1838م فهو يمثل المحاولة الأولى لتأسيس قانون عام مدني لا يتقيد بالشرع [1].

ما أعيب على السلطان "**محمود الثاني**" أنّ القسم الأعظم من التجديدات التي قام بها كانت منحصرة في المجال الإداري و الحكومي للدولة، ولم يتطرق تقريبا إلى المشاكل الاقتصادية التي كانت تعاني منها الدولة بالفعل و تحتاج للإصلاح و التجديد [2]، فنتيجة للاضطرابات الاقتصادية في البلاد تقلبت قيمة القطع الذهبية و الفضية عشرات المرات مقارنة بالجنيه الإسترليني، حتى إنّ القرش العثماني فقد 78بالمائة من قيمته في الأعوام مابين 1814-1839م، وقد أدت هذه التقلبات النقدية إلى نتائج مدمرة على اقتصاد الإمبراطورية و على مستوى المعيشة و على الموظفين عموما، و هذا كان من شأنه تفاقم الأزمة المالية التي تظهر جليا سنة 1856م [3].

ما نظر إليه كجانب سلبي كذلك هو إصدار قانون الأزياء أو القيافة، بتاريخ 3مارس سنة 1829م من طرف السلطان محمود الثاني، و إجبار الجميع من موظفين على لبس الجاكيت والسروال و الطربوش و ترك العمامة و الجبة للعلماء فقط، فهذا اعتبر تقليدا من طرف العثمانيين للغرب و أُعتبر تخلٍ عن الأصالة العثمانية و اِتباع الحضارة الغربية التي لا تمت للعادات و التقاليد العثمانية بصلة[4].

---

[1]- ماجد بن صالح المضيان ، المرجع السابق ، ص 203.

[2]- سيد محمد السيد، المرجع السابق، ص 258.

[3]- قيس جواد العزاوي ،المرجع السابق ، ص 70.

[4] – ماجد بن صالح المضيان ، المرجع نفسه، ص 298.

وقد كان لهذا التقليد الذي بدأ فعليا في عهد السلطان "**محمود الثاني**" تداعيات على مستقبل الدولة العثمانية، فها هو اليوم الرجل التركي يتخلى عن مظهره الأصيل الذي كان عليه زمن أجداده من السلاطين و أصبح أوروبي الهيئة، و هاهي المرأة التركية تتشبه بالأوربيات في الملبس استعمال أدوات الزينة، و أخطر شيء هو التخلي عن الحجاب و اعتبار ذلك ثقافة و تحررا للمرأة .

من الأمور السلبية الأخرى إنشاء مدارس علمانية جديدة بجوار المدارس الدينية، وقد كانت هذه المدارس – مدارس للتعليم العالي- تقوم بتخريج عناصر النظام الاجتماعي العلماني من محامين وأطباء و مهندسين و كبار موظفي الدولة، و قد نتج عن ذلك تنحي علماء المدارس الدينية و تنصيب هؤلاء العلماء الذين استغلوا الفرصة لنشر أفكارهم في الأوساط الاجتماعية (1).

وما يلاحظ على عصر السلطان "**محمود الثاني**"، أنّه عصر امتاز بتنامي روح القومية الذي كانت تحركه الدول الغربية رغبة في إحداث شرخ في الإمبراطورية، فكان لزاما على السلطان أن يقوم بإصلاحاته، مؤكدا على عنصر الإسلام الذي يعتبر عاملا موحدا لأفراد إمبراطوريته، و أن يقتبس من الغرب في حدود المعقول لا أن يقلدهم في كل شيء، الأمر الذي يؤدي بنا إلى تشبيهه بالغراب الذي يقلد مشية الآخرين، فلا هو يتعلم مشيتهم و لا هو يحسن مشيته الأولى.

---

[1]- ماجد بن صالح المضيان ، المرجع السابق، ص ص 203- 204.

ثانيا :إصلاحات والي مصر محمد علي باشا بين الجوانب الإيجابية و السلبية .

أ / التقييم الإيجابي:

اختلفت الآراء في إصلاحات الوالي "**محمد علي باشا**"، و ذهب الباحثون و المؤرخون في تأويل أعماله و نواياه، كما حدث مع السلطان "**محمود الثاني**".

يذهب بعض المؤرخين إلى القول بأنّ الوالي "**محمد علي**" هو باني مصر الحديثة، و صانع مجدها التليد و أنّه القائد المحنك الذي انتقل بها حقا من حالة العصور الوسطى إلى دولة حديثة ووصل بها إلى مصاف الدول العظمى في وقته، و أنّه قد حمل على كاهله من الأعباء ما تنوء به العصبة أولي القوة من عظماء الرجال.تولى "**محمد علي**" حكم مصر في فترة من أحلك فترات تاريخها، و هي الفترة التي أعقبت خروج الفرنسيين سنة 1801، و هي فترة انتابت مصر فيها حالة من الفوضى والاضطراب في مختلف مناحي الحياة، أضف إلى ذلك الفوضى التي كان يتسبب فيها المماليك [1].

و رغم أنّ البعض رأى أنّ إصلاحات "**محمد علي**" تصب جميعها في بوتقة واحدة هي الجيش، و أنّ قدرات الشعب المصري و مقدراته سخرت جميعها لخدمة غرضه الشخصي وهو صنع مجد له بتكوين إمبراطورية مترامية الإطراف، يحكمها هو و أبنائه من بعده، فإنّ "**كلوت بك**"[2]أحد معاصريه قال عنه:"لست أدعو أحدا إلى اعتبار والي مصر واحدا من رسل الحضارة و المدنية بل أدعو إلى وجوب اعتباره من فحول الرجال و العبقريين، وإنّه مع كونه لم يعلم شيئا من شؤون الأمّة التي ظهر بينها أمره و لم يجد منها تشجيعا و لامؤازرة على العمل، قد سلك مسلكا مبنيا على الحذق و حسن التدبير، رام به الاستيلاء على زمام الحكم أولا ثم الاحتفاظ به بعد ذلك" [3].

---

[1]- خليل بن أحمد الرجبي، المرجع السابق، ص ص 7-8.

[2]- جراح فرنسي استقدمه محمد علي لإنشاء مدرسة الطب المصرية وقال عنه جورج أنطونيوس أنّ ولائه لمحمد علي و لقضية البعث القومي في مصر كان ولاء كاملا و مخلصا ،و كان من بين أهدافه في إدارته للمدارس العليا التي أشرف عليها أن يغرس شعورا حقيقيا بالانتماء القومي العربي.أنظر، جلال أحمد أمين ،**المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي و العلاقات الاقتصادية العربية** ط4، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان، 1983م، ص 32.

[3] – خليل بن أحمد الرجبي ، المرجع نفسه ، ص 8.

و يرى "**كلوت بك**" أن جيش مصر في عصر "**محمد علي**" وما ارتبط به من الفروع العديدة هما اللذان دفعا بمصر في تيار حركة المدنية، التي مابرحت تسوقها إلى الأمام، كما يرى أيضا أنّه هو الذي أثار حركة الإصلاح و أيقظها [1].

ولو نظرنا إلى الأعمال التي قام بها في سبيل إصلاح البلاد لدهشنا من أنّ فردا واحدا وفّق لكل هذه الأعمال التي لازالت خالدة بيننا إلى الآن، فهو الذي وضع أساسا متينا لحكومة منتظمة وأنقذ البلاد من حالة الفوضى التي كانت عليها من جراء سلب و اضطهاد المماليك،[2]كما تدين له مصر لأنّه أنشأ الطرق و حفر الترع و أصلح الزراعة و شيّد المعامل و دور الصناعة، و أسس المدارس الابتدائية و الثانوية و العالية، و استحضر إليها كبار الأساتذة الغربيين لنشر العلوم الحديثة بين أبناء رعيتة [3] .

ما قيل في الوالي "**محمد علي باشا**" أيضا ما صرح به "كلوت بك":أول عثماني استطاع إدراك الأفكار النافعة فيما يتعلق بالحكومة و الإدارة، نعم إنّ سلطته كانت مطلقة ولكنه أحكم التدبير بتحاشيه عن الحكم الاستبدادي الذي كان يمثله، إذ شكّل لنفسه مجلسا خاصا اعتاد المداولة مع أعضائه في جميع الأعمال المتعلقة بالحكومة قبل الشروع في تنفيذها"، وقال عنه "فريسينيه": جعل مصر تلعب في وقت من الأوقات دور دولة كبرى" [4] .

---

[1]- عمر الإسكندري و سليم حسن،المرجع السابق،ص 141.

[2]- تجدر الإشارة إلى أن قضاء محمد علي على المماليك فيما عرف باسم" مذبحة القلعة "والذي اعتبره الكثير من المؤرخين ومن بينهم عبد الرحمان الجبرتي جريمة في حق هؤلاء ،اعتبرها البعض الآخر مثل الأستاذ كفافي حدثا حتميا يجب أن يحدث ليتحرك التاريخ في مساره الذي اتخذه بعد ذلك خلال القرن 19م، باعتبار أن سياسة المماليك السيئة هي التي أدت في النهاية إلى السقوط –سقوط في كافة مظاهرو نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.أنظر، حسين كفافي، **محمد علي رؤية لحادث القلعة**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م،ص ص 6-7.

[3]- عمر الإسكندري و سليم حسن، المرجع نفسه ، ص 141.

[4] - محمد صبري، المرجع السابق، ص ص 39-79.

مدح "الأستاذ كفافي" الوالي **"محمد علي باشا"** بأبيات من قصيدة الشاعر "أحمد شوقي" جاء فيها :

علم أنت في المشارف مفـرد لك في العالمين ذكر مخلـــــــــد

تضع السيف موضعا يرتضيه ومن البــأس ما يذمّ ويحمــــــد

لا تبالي بحاســـد و عـــدو آية الفضل أن تعـــادى و تحســـد

ليس من يفتح البلاد لتشقى مثل من يفتح البلاد لتسعــــــد [1]

و بالإضافة إلى هؤلاء نستعرض قولا "**لجورج دروين**"وهو ملازم في البحرية الحربية الفرنسية الذي قال عنه:" مصر ...الذي يسكنها شعب ذو فضائل اختص بها آلاف السنين، قد وهبت إيمانا لم تخدشه القرون الإثنتا عشرة التي عاشها (في ظل الإسلام)، ...إلا أنّها تتميز بأنّها ولدت إلى الوجود السياسي منذ قرن واحد فقط، فحينذاك أخرج رجل مصر من العدم، و كان هذا الرجل هو محمد علي باشا ...".[2].

أمّا "**إدوار دريو**"فقد سلك نفس مسلك بعض الأشخاص الذين شبهوا شخصية محمد علي بشخصية "نابليون بونابرت" في قوته و عظمة مكاسبه فقال عنه: **"كانت مصر نهبا لفوضى المماليك و خرابهم ...و أوقد بونابرت مرة ثانية نور هذا البلد الذي تشرق فيه الشمس وحيث أشرقت الحضارة في الماضي ...إنّه لم يمكث في مصر أكثر من سنة أو يكاد، فكان مثل النيزك الذي يمر و يشتعل فيختفي ...وترك الشرق لمحمد علي الذي وجدت فيه أوروبا –وإنجلترا خاصة– نابليون آخر، و لقد ولد محمد علي في نفس سنة ميلاد نابليون و حلّ محله بالضبط غداة رحيله و فتح عهدا جديدا، وفي الوقت الذي كان نابليون قد وقع ضحية لأوربا و تقيده الأغلال في جزيرة سانت هيلينا، كان محمد علي يؤسس في الشرق إمبراطورية أوسع من تلك التي انهارت"** [3] .

1- حسين كفافي، المرجع السابق ،ص 5.

2- أحمد صادق سعد، "الاستشراق: قضايا الصورة حول النظرة الاستشراقية لعصر محمد علي" ،**مجلة الفكر العربي**، العدد 32، ص ص 43-44

3- نفسه، ص ص 43 -44.

إنّ كل هذه التصريحات لأصدق دليل على أنّ إصلاحات "**محمد علي**" شملت كل أوجه الحياة في مصر، سواء في القرية أو المدينة التي اتسعت وأعيد بناء تركيبها الاجتماعي، و صيغت علاقاتها الاجتماعية من جديد حكاما و محكومين أجانب و أتراكا و مصريين على اختلاف طوائفهم و فئاتهم رجالا ونساء، إذ أنّ "**محمد علي**" سمح للمرأة بالتعليم و هو أمر كان جديدا تماما على المصريين،كما شملت التغييرات بروز مراكز حضارية جديدة لم يكن لمصر عهد بها، و هكذا شهدت مصر نوعا من الحراك الاجتماعي لم تعرفه من قبل حيث انتقال المصري من فئة اجتماعية إلى أخرى (1) .

إنّ صعود "**محمد علي باشا**" و نجاحه كقائد(2)، يعود إلى قدرته الفذّة على قراءة الصراعات على كافة مستوياتها سواء بين طوائف و جماعات محلية، أو بين دول كبرى أو بين إمبراطورية شرقية متسعة و تحالفات غربية تحمل داخلها بدورها تناقضاتها الكبرى، وتكشف تلك السمات عن الدور الفائق الذي أثرت السمات الفردية في مسار عملية الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي و مناهجها التي تمكّن "**محمد علي باشا** " بواسطتها أن ينجح في بناء اقتصاد متنوع و مستقل في إطار السوق العالمي (3).

لقد قام "**محمد علي**" بتأسيس أوّل نظام تعليمي مدني في دولة إسلامية، ومن المعروف أنّه عندما تسلم زمام الأمور في مصر، لم يكن بها أكثر من مائتين يعرفون القراءة و الكتابة باستثناء الكتبة من القبط. و لم يكن سوى الأزهر و بعض المدارس الملحقة بالمساجد و الكتاتيب و القرى ولم تكن تتمتع بنظام يصل ما بينها و يجعل منها وحدة تعليمية، ولم تخضع لسلطان الحكومة ورقابتها، وقد اهتم بتطوير التعليم وتكوين طبقة من المتعلمين لمواجهة احتياجات جيشه ونظامه الإداري (4) .

1- إسماعيل سراج الدين و آخرون، **تحديث مصر في عصر محمد علي**، مكتبة الإسكندرية ، الإسكندرية ، 2007، ص ص 119-120.

2- ومرد ذلك للبيئة التي ترعرع فيها محمد علي، فبعد وفاة والده تكفل به أحد القادة العسكريين، لذلك تميز الباشا بالحنكة العسكرية .أنظر ،

A.sakakini ;**De l'egupte et de l'intervention europèenne dans les affaires d'orient** ;imprimerie de henri dupuy ;paris ;1833 ;p9.

3- إسماعيل سراج الدين وآخرون، المرجع نفسه، ص 120.

4- صلاح أحمد هريدي، **دراسات في تاريخ مصر الحديث و المعاصر1220هـ/1805م- 1300هـ/ 1882م** ، ج2، ط1، عين للدراسات والبحوث الانسانية و الاجتماعية، 2000، ص 68.

كما أنّ "**محمد علي**" قام بإيفاد البعثات العلمية إلى أوروبا، وقد كانت ثمار هذه البعثات العودة بعلوم الغرب وسر تقدمهم، كما حارب جهل الأمة حتى قضى على ما عندها من خرافة وعادات ممقوتة، وقد كان يسوق التلاميذ إلى تلقي العلوم والمعارف رغم معارضة آبائهم وعويلهم كأنّما يساقون للموت [1]ولعل أصدق ما يثبت صحة ما قام به "**محمد علي**" تلك الشهادات التي أدلى بها معاصروه أو من سمعوا عن شخصيته فهاهو "فيكتور هيغو" يقول عنه[2]:" **ليست الوحشية الأسيوية القديمة مجردة من رجال شوامخ مثلما تعتقد حضارتنا، ويجب التذكر بأنّها هي التي أنجبت العملاق الوحيد الذي يمكن لهذا القرن أن يقارنه ببونابرت، هذا الرجل النابغة هو في الحقيقة تركي أو تتاري، إنّه "محمد علي باشا" الذي يمكن مقارنته بنابليون مثلما نقارن النمر بالأسد أو العقاب بالنسر** [3]

1- عمر الإسكندري و سليم حسن ، المرجع السابق، ص 142.

2- تجدر الإشارة إلى أن القول الخاص بفيكتور هيجو المتعلق بشخصية محمد علي موجود في مقدمة كتابه الموسوم" بشرقيات".

3- روبير سولييه، **مصر ولع فرنسي** ، تر، لطيف فرج ، مكتبة الأسرة ، 1999م، ص 72.

ب/ التقييم السلبي :

لقد نظر بعض المؤرخين إلى إصلاحات الوالي **"محمد علي باشا"** نظرة سلبية، هذا رغم معظم جهوده التي تدين بها مصر له، وكما أنّ أشخاصا معاصرين له امتدحوه ووصفوه بأعظم الصفات هناك من انتقص عمله واعتبره مجرد وسيلة لتحقيق مآرب شخصية، فهذا "إدريس أفندي"[1]قال عنه: "**إن هذا الرجل الذي هيأته الأقدار لانتشال مصر، لم يع تمام الوعي مدى أعماله، لقد أقبل ليشيّد ركنا تهدم في بناء الشرق فتناول بضعة الأحجار التي سقطت من هذا البناء و بنى في عجلة مسكنا غير ذي أجل بدلا من إقامة صرح جديد كان ينبغي أن يشيده المعماري الحق**" [2].

كما قال أن جميع تصرفاته تحمل هذا الطابع، طابع العمل المؤقت الأناني ، إنّه لم يحم الزراعة قط، و كان تطلعه للكسب وحده هو الذي دفعه – فيما يظهر– إلى أن يعطي للشرق مثلا نفعيا من الطرق الأوروبية في الزراعة والصناعة، لقد كانت الزراعة والصناعة خليفتين بأن تصبحا موردين من أخصب موارد الثروة و الرخاء لمصر، لو أنّهما وجدتا من الحكومة تشجيعا ومن النظام حماية ولكنهما باتتا ضحية المصالح الحربية وحكرا لمنفعة الباشا وحده [3] .

كما أنّ الوالي انتهج في الصناعة سياسة الاحتكار، هذه السياسة التي لم تكن في صالح نظام الطوائف، فقد أدت إلى تسديد ضربة قاصمة للطوائف شلت حركتها و فاعليتها طوال فترة حكم الباشا "**محمد علي**"، وذلك لعدة عوامل فمن ناحية احتكرت الحكومة توزيع السلع بالسعر الذي تحدده هي لتبيعها للتجار أو المستهلكين، و إذا كان الصناع قد احتفظوا بدكاكينهم و معداتهم، فإنّ النظام الاحتكاري أفقدهم حريتهم في شراء المواد الأولية و تسويق منتجاتهم [4].

---

[1]- (1807-1879)رجل مثقف عاصر فترة محمد علي بالإضافة إلى معاصرته لإبراهيم و عباس و سعيد و إسماعيل ، تدرج في المناصب فكان مدرسا و مهندسا ، و إضافة إلى هذا عرف بالكتابة عن الحياة الاجتماعية و أسرار الحكم و السياسة التي أثرت في مصير مصر الحديث ، ولد بفرنسا في أقليم الفلاندر و اسمه الحقيقي" بريس دافين" وهو تحريف للاسم الانجليزي برايس اوف أيفن".أنظر،جمال الغيظاني ، "إدريس أفندي في مصر"، **ثقافة اليوم وكل يوم**، العدد333، مصر، 1991م،ص ص 6-7.

[2]- نفسه، ص 94.

[3]- نفسه، ص ص 94-95.

[4]- صلاح أحمد هريدي، دراسات...،المرجع السابق،ص 105.

من ناحية ثانية حتّم إنشاء الصناعات الكبيرة التي أقامها لخدمة الباشا و الأسطول، استخدم أعداد ضخمة من أعضاء الطوائف، و خاصة من طبقة الصبيان، وقد درج "**محمد علي**" على جمعهم من القرى و الأحياء الوطنية بالمدن و إدخالهم عنوة في بعض المصانع للتدريب على العمل بالصناعات الكبيرة، و قد أدى ذلك إلى تقويض نظام الصبية الذي كان الضمان لاستمرار نمو الطائفة و الحفاظ على تقاليدها، ولما كان الاستخدام يتم بصورة جبرية تعسفية في أغلب الأحيان فقد عمد كثير من الرؤساء و الشيوخ على الهروب من القاهرة نحو الريف و ترك مسؤولياتهم نحو طوائفهم[1].

ما يعيب على الوالي أيضا طريقته في التجنيد الذي كان يهدف من ورائه إلى تقوية الجيش والاستعداد لأي طارئ قد يحدث، لكن كانت عملية التجنيد أشبه بسخرة حقيقية تتبع فيها أساليب وحشية لتجنيد الفلاحين الذين لم يكونوا يقبلون بالتجنيد، فكان الأمر يصدر إلى موظفي الحكومة في المدن و القرى لجلب العدد اللازم من الرجال، و كانت الرشوة و المحسوبية توفر للأثرياء أو ذوي النفوذ فرصة لإعفائهم من التجنيد، و يلاحظ أنّ التجنيد لم يكن مقصورا على الفلاحين، و إنّما شمل التجار أيضا و كان للفلاحين أساليب خاصة للتهرب منه كهجر بيوتهم إلى عكا و الصحراء وفي بعض الأحيان كانوا يشوهون أنفسهم، ولكن حكومتهم كانت تلحقهم للعمل بالمصانع[2].

إنّ الباشا "**محمد علي**" لم يسع إلى إحلال العدل بين شعبه وإنّ ما كان يهمه هو حصول رخاء في البلاد، ولو كان ذلك على حساب طبقة الشعب ،كما أنّه لم يسع لتشكيل مواطنين صالحين لأعمال السلم،كما أنّه لم يكن وطنيا يبث حب الوطن في نفوس الشعب و يشعرهم بأنّ بلادهم عزيزة عليهم، كما أنّ حكومته فردية لا تستمد قوتها و هيبتها إلا من شخصه[3].

---

1 – صلاح أحمد هريدي، دراسات...، المرجع السابق، ص 105.

2– نفسه، ص 110.

3– جمال الغيظاني ، المرجع السابق، ص 94.

وفيما يخص إرسال البعثات إلى مصانع إنجلترا و فرنسا لتعليم أحدث طرق الصناعة المستخدمة في تلك البلدان و إدارة المصانع، غالبا ما كانت تقف أمامها صعوبات و مشاكل، ويعود ذلك إلى جهل المبعوثين باللغة الأجنبية، الأمر الذي كان يؤدي إلى طول البعثة، كما أنّ الأفراد العائدين من البعثات لم يستخدموا عادة في المكان المناسب لتخصصهم هذا من ناحية،ومن ناحية أخرى كانوا يتعرضون للاضطهاد من قبل الرؤساء[1].

وإذا كان بعض الخبراء الذين استقدمهم "**محمد علي باشا**" قد نجحوا في بعض المجالات،إلا أنّ بعضهم لم يكن يعرف شيئا عن التخصص الذي من أجله قدم إلى مصر، فعندما عمل أحد الأتراك بنظارة صناعة الحبال، لم يكن يعرف شيئا عن هذه الصناعة، كما أنّ أحد العاملين بمصنع للسكر لم يكن على خبرة تامة بصناعة السكر، وأنّ مساعده المصري هو الذي كان يقوم بعمل كل شيء. و بالإضافة إلى ذلك كان بعض هؤلاء الأجانب يسرقون بعض أجزاء الآلات من النحاس، ومن المفروض أن يوقع عليهم غرامة تعادل ثلاثة أضعاف الثمن، ولكنه كان يتسامح معهم لكونهم من الأجانب،كما يصرف لهم أجور هم في بيوتهم نتيجة لانتشار بعض الأمراض [2].

وما يمكننا أن نختم به حديثنا هو نظرة المدرسة الأكاديمية الإنجليزية منها نظرة هلين ريفلين"**لمحمد علي**" التي رأت أن إصلاحاته في مجالات الثقافة أدت إلى تفكيكها بدل إصلاحها و في مجال الزراعة أدت إلى القضاء على طبقة الأهلية التجارية و الحرفية، وأنّ إصلاحاته سيطر عليها طموحه الذي كرّس فيه طاقات الشعب لإنجاح مخططه، و نلمح ذلك جليا في أقوالها:"**إنّ التفكيك الثقافي المترتب على سياسة محمد علي التربوية المبتورة، أمر يستحيل تقديره ولكن أثاره مازالت محسوسة في مصر اليوم دون جدال** ".

كما قالت: "**لقد هدم محمد علي أيضا الطبقة التجارية الأهلية و الطبقة الحرفية الأهلية و بهذا كبت تطور طبقة وسطى مصرية و نموا صناعيا مصريا، و بالإضافة فقد أقام محمد علي باشا نمطا من الملكية الواسعة للأرض حال دون انبثاق طبقة مسؤولة من المزارعين الصغار**.."[3]

[1]- صلاح أحمد هريدي، دراسات...،المرجع السابق ،ص 114.

[2]- نفسه ، ص 116.

[3]- أحمد صادق سعد، المرجع السابق، ص 46.

ثالثا : ردود الفعل المحلية و الأوروبية من إصلاحات السلطان محمود الثاني.

أ / ردود الفعل المحلية :

لاشك أنّ إصلاحات السلطان "**محمود الثاني**" لاقت استحسانا من البعض و رفضها البعض الآخر. فالإنكشارية كانوا ضدّ هذه الإصلاحات، من خلال تمرد اتهم المستمرة وكان آخر تمرد لهم من خلال إثارة الجماهير ضدّ الإجراءات الجديدة فيما يتعلق بارتداء القوات الجديدة للملابس الأوروبية، ولن السلطان استطاع القضاء على هذه العقبة من خلال قمعهم فيما عرف بالحادثة الخيرية سنة1826م التي ذكرناها سابقا،كما أنّ السلطة القديمة كانت رافضة لهذه الإصلاحات، ولكن السلطان "محمود الثاني"و بحكم سلبهم لسلاحهم العسكري الرئيسي استطاع توقيف مخططاتهم الرامية لإحباط مشروعات الإصلاح[1].

أمّا موقف العلماء فنجده مؤيدا لإصلاحاته و هذا يرجع لسياسة السلطان "**محمود الثاني**" الذي عمل على كسب العلماء إلى جانبه، من خلال تعيينه أشخاصا موالين في مناصب "شيخ الإسلام" [2]و "قضاة العسكر"، وبعد قضائه على الإنكشارية حاول إضفاء الصفة الدينية على نفسه من خلال مشاركته في الاحتفالات الدينية و بناء المساجد، وكان قد أصدر سنة 1824فرمانا يمنع الآباء من إيقاف متابعة أبنائهم لدروسهم الدينية حتى يكتسبوا الخبرة الكافية في العلوم الإسلامية وأعطى الفرمان ذاته الصلاحيات في هذا المجال لأئمة الحارات، مما منحه صورة السلطان الساهر على الشريعة، و أكسبه تأييد صغار العلماء و الأئمة المناهضين تقليديا للإصلاح[3].

---

[1]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، المرجع السابق، ص 190.

[2]- مصطلح ظهر لأول مرة في القرن 10م في بلاد خرسان ،و غالبا ما كان يطلق على الفقهاء المشهورين في البلاد ، بسبب سعة علمهم و قدرتهم الفقهية مثل "الإمام الغزالي" و "ابن تيمية " اللذان حظيا بهذا اللقب ، غير أن هذا المصطلح لم تكن له صفة رسمية كما أصبح الأمر في الدولة العثمانية وورد مصطلح شيخ الإسلام أوّل مرة بصفة رسمية في قانون نامة السلطان محمد الفاتح .أنظر،حازية دحمانه، **السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان محمد (الفاتح) 1451-1481م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث و المعاصر(الدولة العثمانية و المشرق العربي)،إشراف،نادية طرشون،قسم التاريخ، جامعة بوزريعة،سنة 2012-2013م، ص13.

[3]- خالد زيادة ، **الكاتب و السلطان من الفقيه إلى المثقف،** ط1،الدار المصرية اللبنانية ، 2013م،ص 201.

كان السلطان "**محمود الثاني**" الذي وضع نصب عينيه فشل السلطان "**سليم الثالث**" الذي حكم بين (1789-1807)، يرغب بأن تحوز إجراءاته على التأكيد الأهلي، وبالفعل فقد عمد قبل أشهر من إعلان تنظيماته إلى إجراء اجتماعات سرية شارك فيها العلماء بفاعلية في التحضير للإصلاحات المقبلة، وعلى هذا النحو و بدلا من إعلان قوات جديدة على غرار "النظام الجديد"الذي أثار حفيظة العلماء و الإنكشارية على السواء اتفق الرأي على تشكيل القوات الجديدة من صفوف الإنكشارية أنفسهم، و بدل استلهام النموذج الغربي الذي يثير حفيظة العلماء اتخذ الجيش المصري نموذجا للجيش المقترح تأسيسه، بحيث يكون النموذج إسلاميا وهكذا أعطى العلماء موافقتهم الشرعية[1].

وإذا كانت إصلاحات السلطان "**محمود الثاني**"قد لاقت إعجابا من بعض رعاياه إلا أنّ البعض الآخر و نخصّ بهم المسلمين، قد سخطوا على إصلاحاته خاصة المتعلقة بمساواتهم مع النصارى وأبدوا ردود فعل على رفضهم، وفي هذا السياق يذكر أنّ السلطان "**محمود الثاني**" قد تعرض للسبب من طرف أحد الدراويش على قارعة الطريق الذي اتهمه بإعطائه صلاحيات واسعة للنصارى وأنذره بسوء المصير[2].

[1]- خالد زيادة ،الكاتب...، المرجع السابق، ص ص 201-202.

[2] - حسين مؤنس ، **الشرق الإسلامي في العصر الحديث** ،ط2، مطبعة حجازي ،القاهرة ،1938م،ص 251.

ب/ ردود الفعل الأوروبية :

تميّز الموقف الأوروبي على العموم ظاهريا بمساندته للإصلاحات العثمانية، وقد جسدت هذه المساندة كل من بريطانيا و فرنسا، وبدرجة أقل روسيا، بل نكاد نجزم عدم مساندتها و لو ظاهريا فبريطانيا وفرنسا كانتا متحمستين لحركة التجديد التي انتهجتها الدولة العثمانية، و ذلك بإدخال النظم الأوروبية إلى الإدارات العثمانية لأنّ هذا سيفتح أمامها مجالات واسعة لتحقيق أغراض اقتصادية و سياسية و تبشيرية واسعة .

ولكن هذا الموقف لم ينف قلقها وعدم ارتياحها من توجه الدولة العثمانية للأخذ بالإصلاحات، لأنّها رأت أن الإصلاح يقويها و يجعلها أكثر قوة وتماسكا، مما يعرقل سير مشروعاتها الرامية لاحتلال الأملاك العثمانية، فالأوروبيون لا يريدون تطويل عمر الدولة العثمانية بالقدر الذي يريدونها ضعيفة خاوية [1].

وقد اختلفت سياسة كل دولة في التعامل مع الموقف كل حسب طريقته، و لكن الهدف الذي كانوا يرجونه واحد وهو العمل على اضمحلال الدولة لتسهيل اقتسامها أو بالأحرى الاستيلاء عليها كلية، خاصة إذا علمنا أن فترة السلطان "**محمود الثاني**"تندرج ضمن مرحلة ما عرف "بالمسألة الشرقية"[2] ، ولكن السياسة المشتركة الوحيدة التي كانت تعمل بها كل هذه الدول هي التدخل في شؤون الدولة الداخلية تحت غطاء حماية الأقليات، وقد رافق عادة هذه الإِدعاءات تحريضات تسببت في مطالبة العديد من شعوب الدولة بالاستقلال .

ومما يلاحظ على سياسات هذه الدول أيضا أنّها اتبعت سياسة عقد المعاهدات مع الدولة العثمانية، وقد كان الهدف من ورائها العمل على إحباط مخططات الإصلاح و ترك الدولة تتخبط في اضطراباتها و مشاكلها، و قد كانت جل هذه المعاهدات إن لم نقل كلها مجحفة في حق الدولة العثمانية، وأدت في كثير من المرّات إلى تعطيل عمليات الإصلاح و انشغال الدولة والسلطان عنه لأشهر أو لسنوات.

1- عبد الفتاح أبو علية، المرجع السابق، ص 337.

2- نقصد به ذلك التمزق التدريجي الذي أصبحت تعرفه الدولة العثمانية خاصة بعد معاهدة "كوشوك قينارجة" سنة1774م،و التي تنازلت بموجبها الدولة العثمانية عن الكثير من أراضيها لصالح روسيا القيصرية ،و تنافس الدول العظمى بهدف فرض سيطرتها و نفوذها على أوروبا البلقانية و بلدان الجانب الشرقي للبحر المتوسط.أنظر ،روبير منتران، المرجع السابق، ص 5.

– موقف روسيا :

وضع القيصر بطرس الأكبر[1] السياسة التي يجب أن تتبعها روسيا إزاء الدولة العثمانية، وقد سار عليها القياصرة الذين توالوا على الحكم من بعده[2]، و تتمثل هذه السياسة في الوصية التي تركها بطرس[3] لخلفائه و التي تعتبر شاهدا قويا يثبت النوايا السيئة التي انطوت عليها السياسة الروسية ويتمثل موقف روسيا في أنّه لم يختلف منذ فترة حكم "بطرس الأكبر" وصولا إلى القيصر "نيكولا" الذي عاصر فترة السلطان **"محمود الثاني"**، فقد كانت نيتهم تقضي بانتزاع الأستانة من الدولة العثمانية إضافة إلى مضيقي البوسفور و الدردنيل، باعتبار أنّ احتلال الأستانة في نظرهم يعيد مجد الإمبراطورية البيزنطية القديمة،و يعيد إحياء المجد المسيحي في الشرق.

لقد نظر قيصر روسيا "نيكولاس" للدولة العثمانية على أنّها دولة ضعيفة لم يؤثر الإصلاح فيها إلا قليلا، لذلك كانت سياسته ترمي إلى المحافظة على هذا الجار الضعيف حسبه لأنّه إن عمل على إفشال مخططات الإصلاح التي من شأنها المساهمة في تعمير الدولة أكثر، حلّ جيران أقوياء مكانها و بذلك أصبحت روسيا في خطر[4].

1– حكم مابين سنتي (1682–1725م)، ولد سنة 1672م ، أسس مدينة بطرسبورغ ونقل إليها عاصمة أملاكه، عرف بعدائه السافر للدولة العثمانية ، في عهده أوصل حدود روسيا حتى شواطئ البحر الأسود الشمالية، كانت سياسته الخارجية تعتمد على إضعاف الأقوياء من جيرانه ، بما في ذلك الدولة العثمانية إلى جانب السويد و بولندا.

2– عابد بن حمادة، **تاريخ الشرق و الغرب** ،ط3، المطبعة الجديدة، دمشق، 1957م، ص 17.

3– تكونت الوصية من أربعة عشر مادة أبرزها المادة السابعة و التاسعة و الثانية عشر، التي جاء فيها حث الروس على إقامة علاقة حسنة مع بريطانيا نظرا للحاجة إلى قدراتها البحرية و التجارية و الملاحية ،و ضرورة الاستيلاء على مدينة اسطنبول ثم البصرة ، و بالتالي الهيمنة على تجارة الهند العالمية وأخيرا تحريض رعايا السلطان من النصارى للثورة عليه. انظر، ياسر عبد العزيز محمود قادري، **دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية** أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف، يوسف بن علي الثقفي، أم القرى ،المملكة العربية السعودية ، 1422هـ–2001م، ص 335.

4– محمد مصطفى صفوت ،**محاضرات في المسألة الشرقية و مؤتمر باريس**، معهد الدراسات العربية العالمية، 1958م،ص ص 14–15.

كما لجأت إلى إجهاض عمليات الإصلاح من خلال المعاهدات التي عقدتها مع الدولة العثمانية طوال فترة السلطان "**محمود الثاني**"وهذه أهمها:

" معاهدة أدرنة" سنة1829م:جاءت كنتيجة لتطور ثورة اليونان التي أصبحت تطالب الدولة العثمانية بمنحها الاستقلال، الأمر الذي أدى إلى نشوب الحرب بين الدولة العثمانية و روسيا سنة1828م وانتهت بإبرام "معاهدة أدرنة" في 14سبتمبر 1829م، ومما نصت عليه:- حرية ملاحة السفن التجارية من أي حجم في البحر الأسود و في المضائق و حق التمتع بالتجارة فيهم،كما نصت على منح الاستقلال الإداري الداخلي لولاية الأفلاق و البغدان –رومانيا حاليا-تحت حماية روسيا، وكان هذا تدعيما لمركز روسيا في البحر الأسود(1).

ولقد نجم عن هذه البنود المجحفة أن تقلصت السيادة العثمانية عن جميع مصاب نهر الدانوب في البحر الأسود، مما يعد خروجا على السيادة العليا للدولة(2) .

كما عقدت روسيا معاهدة أخرى مع الدولة العثمانية سميت "خنكار اسكله سي" على إثر الانتصارات التي حققها الجيش المصري على الجيش العثماني في حرب الشام الأولى، و عقدت في 8 جويلية سنة 1833م وهي معاهدة (3)تحالف دفاعي تقرر أن تكون مدة التحالف ثماني سنوات، وقد ألحقت بالمعاهدة(4) مادة سرية نصت على أن يغلق السلطان المضائق في وجه أية سفينة حربية أجنبية ماعدا السفن الروسية الحربية، ومن هذا المنطلق عقدت هذه المعاهدة في الظاهر لكي تمنح روسيا المساعدة للسلطان العثماني، ضد محمد علي (5).

و قد نظرت كل من بريطانيا و فرنسا إلى هذه المعاهدة على أنّها أداة تجعل من الدولة العثمانية دولة تسير في ركاب روسيا، و لذلك بادرتا في 26أوت 1833م إلى الاحتجاج رسميا لدى الباب العالي على عقد هذه المعاهدة (6).

---

[1]- عبد العزيز الشناوي، المرجع السابق، ص218.

[2]- نفسه، ص219.

[3]- تجدر الإشارة إلى أن المعاهدة حملت اسم "خنكار اسكله سي" نسبة لمدينة تقع بجنوبي تركيا.

[4]- وضع النص الرسمي لهذه المعاهدة باللغة الفرنسية، و حاول كل فريق بعد ذلك في ترجمته لمواد المعاهدة و تفسيرها طبقا لمصلحته.

[5] -Donald quataert ;**The ottoman empire 1700- 1922** ; second edition ; cambridge ; p 58.

[6]- عبد العزيز الشناوي، المرجع نفسه، ص 220.

وهكذا نستنتج أنّ سياسة روسيا عملت على إحباط مشاريع الإصلاحات التي كانت الدولة العثمانية تهدف من ورائها إلى النهوض بمختلف قطاعاتها.

ومما قامت به روسيا أيضا لإجهاض مشاريع الإصلاح العمل على تشجيع شعوبها البلقانية على الاستقلال عن الدولة العثمانية و انتزاع ما يمكن انتزاعه من ممتلكاتها، وكان الهدف من ذلك هو عدم إعطاء الدولة العثمانية فرصة للاستقرار أو اتخاذ سياسة الإصلاح، والإسراع بالدولة العثمانية في طريق الانهيار والدمار، ولقدت بدأت في تطبيق هذه السياسة منذ القرن الثامن عشر وصولا إلى القرن التاسع عشر للميلاد[1].

- **موقف بريطانيا :**

لم تعارض بريطانيا فكرة الإصلاح لأنّها رأت أنّه من مصلحتها أن تتابع حكومة الأستانة خطة الإصلاح، حيث أنّ علاقة بريطانيا بالدولة العثمانية كانت تحتم عليها مساعدة هذه الأخيرة في الوقوف على قدميها أمام الضغط الروسي، وهذا لا يتأتى إلا بإعادة تنظيم الجيش و الإدارة العثمانية[2] .

ونفسر هذه النظرة أيضا لأنّ هذه الإصلاحات لم تكن تمس امتيازات هذه الأخيرة في الدولة و لأنّ المعاهدات التي كانت تبرمها بريطانيا و الدولة العثمانية، كانت جلها في صالح بريطانيا خاصة معاهدة "بلطة ليمان"المنعقدة سنة 1838م، التي نصت على إلغاء الاحتكار من طرف الدولة العثمانية لصالح بريطانيا، مما ساهم في فتح الاقتصاد العثماني على مصراعيه أمام النشاط البريطاني هذا وقد سبق هذه المعاهدة معاهدة تجارية أخرى بين بريطانيا و الدولة العثمانية، هي معاهدة الدردنيل في سنة 1809م، و التي أطلق عليها اسم "معاهدة السلام و التجارة و التحالف السري" وقد نصت هذه المعاهدة على إعادة سريان المعاهدات و الاتفاقيات التي سبق عقدها بين الدولتين فيما يختص بنظام الامتيازات الأجنبية و التجارة في البحر الأسود، و اعتبار هذه المعاهدات والاتفاقيات سارية منذ إبرامها وكأنّها لم تتعرض لفترة توقف أو تعطيل أو إلغاء[3].

---

[1]- محمد مصطفى صفوت ، المرجع السابق، ص11.

[2] – غانية بعيو،المرجع السابق ، ص137.

[3]- عبد العزيز الشناوي ، المرجع السابق، ص ص 217-218.

إنّ موقف بريطانيا هذا من الإصلاحات كان من أجل حماية مصالح إنجلترا السياسية والتجارية وقد تجسد موقفها في شخصية وزير خارجيتها "بالمرستون"الذي كان يرى ضرورة سلامة الدولة العثمانية، ويرى ضرورة تأييدها بالقوة ضّد روسيا، ولم يكن لديه مانع من استخدام التهديد و الوعيد لتنفيذ سياسته إن دعت الحاجة، لقد كان مؤيدا للدولة العثمانية من الناحية السياسية لا الحربية[1].

- موقف فرنسا :

إنّ موقف فرنسا يشبه إلى حد كبير موقف بريطانيا، فهي الأخرى لم تعارض إصلاحات السلطان "**محمود الثاني**"، ويظهر ذلك من خلال احتضانها لعدد كبير من السفراء ورجال الإصلاح العثمانيين، وكذلك في انفتاح العثمانيين واعتمادهم بشكل كبير على الخبرة و النُظم الفرنسية في حركتهم الإصلاحية، و قد بدأ هذا الانفتاح يظهر جليا ابتداء من القرن 18م، حيث تسربت الأفكار الغربية الفرنسية إلى الإدارات و نظم الدولة التي وقفت كحاجز أمام التعليم و العادات الإسلامية وقد حاولت فرنسا تدعيم الإصلاحات بما يعود بالفائدة عليها، قصد تحقيق هدفها في بسط حمايتها على جميع الرعايا الكاثوليك بالدولة العثمانية[2].

وما يمكن أن نستنتجه مما سبق أنّ موقف روسيا من الإصلاحات كان ظاهريا للعلن من خلال المحاولات المتعددة التي أرادت من ورائها إجهاض عمليات الإصلاح قصد المحافظة على الأوضاع المتردية التي كانت تعرفها الدولة العثمانية، و بالتالي السيطرة على أجزاء من أراضيها ولما لا عليها كلية،و لكن هذا لم يمنع من التظاهر في مرات عديدة بالوقوف إلى جانب الدولة العثمانية في عملية الإصلاح التي كانت تقوم بها.

أمّا بريطانيا و فرنسا فرغم أنّهما دولتان أبدتا دعمهما و مساندتهما للإصلاحات، إلا أنّه كانت لهما مواقف أخرى في الخفاء، كانت تسعى لإحباط هذه العملية، و يظهر لنا هذا جليا من خلال عدم تقديم المساعدة لإجراء إصلاح عام وشامل لمختلف جوانب الحياة لاسيما الاقتصادية[3].

---

[1]- محمد مصطفى صفوت ، المرجع السابق، ص ص 15-16

[2]- غانية بعيو، المرجع السابق، ص ص 138-139.

[3]-وائل معلا وآخرون ، **دراسات تاريخية مجلة علمية فصلية تعنى بتاريخ العرب**، العددان 91- 92، دمشق ، 2005م، ص 132.

لكن ستتغير هذه النظرة لاحقا في فترة السلطان "عبد المجيد" الذي حكم بين(1839-1861م)، إذ سترحب الدول الأوروبية بالتنظيمات التي سيقوم بها خاصة إصداره لمنشور "خط الشريف كولخانة سنة 1839م، وفيما بعد المرسوم الهمايوني سنة 1856م، لأنّه يحقق الكثير من طموحاتهم و يسمح لهم بالتغلغل أكثر داخل الإمبراطورية العثمانية.

رابعا : ردود الفعل المحلية و الأوروبية من إصلاحات الوالي محمد علي باشا .

أ / ردود الفعل المحلية :

لاشك أنّ إصلاحات والي مصر "**محمد علي باشا**" لاقت قبولا بل إعجابا من الأهالي نظرا لأنّها عملت على رفع مستوى معيشتهم في مختلف النواحي بما في ذلك الاقتصادية و الاجتماعية والإدارية و الثقافية، و حتى من بعض النخب المثقفة التي اعترفت بمنجزات هذا الأخير، رغم كونه كان أمّيا لم يتعلم من الثقافة إلا قليلا .

ولكن في المقابل أثارت إصلاحات "**محمد علي باشا**" سخطا من طرف البعض، نظرا لأنّها لم تستجب لتطلعاتهم، ذلك أنّ الوالي لم يعط للرعية حسابا في مشاريعه، ولم يكن لها من خيراته وأرباحه، فقد استصلح مساحات واسعة من الأرض و أدخل محاصيل جديدة وفيرة الربح و الخير كالقطن و التوت، لكن الفلاح ظلّ أجيرا مُسخرا كما كان في عهد المماليك و الأتراك، و أنشأ من المصانع العديد منها التي تدر الربح الوفير، لكن رعيته كلّها كانوا أجزاء لا ينالون من المال إلا النصيب الذي يسد رمقهم، و قد اشترك في جيوشه الآلاف من الرعايا لكن أحدا منهم لم يرتفع عن مكان الجند الذي يُؤمر فيطيع، و هكذا فمن المعقول أن يثور هؤلاء عليه و يرفضوا إصلاحاته التي زادت من مأساتهم [1].

1- عبد الله عبد الرزاق و شوقي الجمل، المرجع السابق، ص ص 155-156.

لقد كان الفلاحون[1] أكبر ساخط على سياسة "**محمد علي**" الإصلاحية، رغم أنّ حالتهم تحسنت نسبيا عما كانت عليه في زمن المماليك. لكنه مع ذلك حرمهم من حق التملك و أصبح الفلاحون مستهدفين للضرائب الفادحة وظلم موظفي الحكومة.حالة الضيق تلك أدت بهم إلى الرفض في الكثير من الأحيان، و كانت الثورة ضدّ نظام "**محمد علي**" هي الملاذ الأخير لمواجهة قسوة حكم الباشا، و عرفت البلاد العديد من الانتفاضات التي شهدها "عصر محمد علي" في سنوات 1821،1823،1824م [2].

وبالإضافة إلى سخط الفلاحين فإنّ الحرفيين سخطوا على إصلاحاته هم كذلك، نظرا لأنّه سلب من مشايخها بعض مهامهم و هَدم عدة أسس من الأسس التي قام عليها النظام الطائفي الذي كان في مقدمتها التوطن، حيث كان الحرفيون يقطنون في مكان واحد فأصبح ينقلهم إلى حيث يحتاج، كما نسف عملية احتكار الحرفة للصناعة، وذلك بعمله على تعليم تلك الحرف للناس و نشر فنونها عليهم، كما هدم أساسا أخر عندما أدخل التقنيين إلى تلك الحرف مهدما أساس سيرها على العادات و التقاليد الموروثة[3] .

ب / ردود الفعل الأوروبية :

لم تختلف مواقف الدول الأوروبية السالفة الذكر من إصلاحات "**محمد علي باشا**" فهذه الدول نظرت إلى الإصلاحات الواسعة و المنجزات العظيمة، التي أحدثها في مصر على أنّها خطوة خطيرة من شأنها القضاء على مصالحها في مصر من جهة و الدولة العثمانية من جهة ثانية.

---

[1]- في سنة 1815 وضع محمد علي يده على كامل محاصيل القطن و الكتان ليضعها بعد سنتين على محاصيل النيلة و السمسم و النباتات الزيتية الأخرى ،كما صادر منذ 1812م جميع الأوقاف الدينية و الإقطاعات ، و قد كانت كثرة الفلاحين الذين يتوارثون العقارات جيلا بعد جيل، مفتقرة إلى ذلك وأصبح الفلاح يحرث أرضه منذ ذلك اليوم بصفته مزارعا لامالكا ، فقد أصبحت الأرض ملكا للسلطان . انظر، كارل بروكلمان ،**تاريخ الشعوب الاسلامية** ،تر، أمين فارس و منير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين ، بيروت،1968م،ص 545.

[2]- اسماعيل سراج الدين و آخرون، المرجع السابق، ص 127.

[3]- عبد السلام عبد الحليم عامر، **طوائف الحرف في مصر 1805-1914**م، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ، 1993م،ص ص 283-284.

و تظهر لنا مواقف هذه الدول جليا في تعاملها مع ما عرف "بالمسألة المصرية"[1].حيث أنّ روسيا وإنجلترا تقفان إلى جانب الدولة العثمانية، أمّا فرنسا فتقف إلى جانب "**الباشا محمد علي**" نظرا لعلاقتها الطيبة معه، وحفاظا على مصالحها في بلاده خاصة إذا علمنا أنّه أول حاكم شرقي يأخذ بسياسة التغريب .

- موقف روسيا :

نظرت بعين الخوف و الريبة إلى تقدم الجيش المصري إلى اسطنبول، ورأت أنّ استيلاء "**محمد علي**" على العاصمة العثمانية يقضي على مصالحها في المنطقة، فوصول دولة قوية إلى منطقة المضائق (البوسفور و الدردنيل)و البحر الأسود، لا يتفق و سياسة روسيا، ومن ناحية أخرى فإنّ مستقبل الأطماع الروسية في منطقة البحر المتوسط تعود أدراج الرياح، لكل هذا نجدها تقدم العون العسكري للدولة العثمانية، و تقترح التدخل المباشر بقواتها البرية والبحرية، للدفاع عن ممتلكات السلطان، ولكن هذا لا يعني أنّ تقديم هذا العرض من روسيا للدولة العثمانية معناه وجود صداقة بين الدولتين، ففي الواقع كانت العلاقات الروسية العثمانية علاقة عداء مستمر [2].

- موقف بريطانيا :

كانت إنجلترا تتبع سياسة المحافظة على الإمبراطورية العثمانية، فنراها أكثر ترددا تجاه التدخل الروسي، رغم ما يحمله هذا التدخل من تهديد مباشر للمصالح البريطانية في الشرق، و يبدو أنّ إنجلترا قد آثرت أن تترك الدور الأوربي في يد فرنسا، و ذلك نظرا لانشغال إنجلترا ببعض الأمور الهامة في أوربا مثل الثورة في ايرلندا و المسألة البلجيكية[3].

---

[1]- نقصد بها المواجهة العسكرية بين" السلطان محمود الثاني" و "واليه على مصر محمد علي باشا" على إثر ظهور نزعة محمد علي الاستقلالية و رغبته في الانفصال عن جسم الإمبراطورية ، خاصة بعدما لم يوف السلطان "محمود الثاني" بوعوده تجاه "محمد علي" و ابنه إبراهيم ، بمنحهما بعض المراتب العليا في الدولة إضافة إلى عزمه على تنحيته و عزله من منصبه كوال و تعيين وال جديد، و قد قام السلطان محمود الثاني بتكليف والي "صيدا" "عبد الله باشا" بالتوجه لمحمد علي لمعاقبته إلا أنّ محمد علي بالتوجه إلى صيدا ملحقا هزيمة ساحقة بجيوشه ، وقد تم بعدها السيطرة على الشام سنة 1831م،و بعدها بمدة قصيرة تمكن إبراهيم باشا من التقدم أكثر في أراضي الدولة العثمانية ، حتى وصل إلى كتاهية سنة1833م .انظر ،سيد محمد السيد، المرجع السابق،ص253.

[2] - جمال محمود حجر،**القوى الكبرى و الشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر و العشرين**، تق، عمر عبد العزيز عمر،ط1،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1989م،ص28.

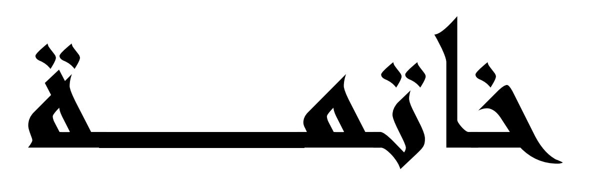
[3]- نفسه، ص ص 29- 30.

- موقف فرنسا :

ما يمكن قوله في موقف فرنسا من إصلاحات **"محمد علي باشا"** أنّها لم تختلف كثيرا عن نظرتها لإصلاحات السلطان "**محمود الثاني**"، ذلك أنّها رأت في هذا الشخص تهديدا لمصالحها ولكنها و بفعل مصالحها معه لم تبد تلك المواقف، بل كانت في الظاهر تبدي ارتياحها و إعجابها بإصلاحاته، و لم تفعل أي شيء يقف في وجهه، و نرى ذلك في مساندتها له على عكس روسيا وإنجلترا أثناء فترة خلافه مع السلطان "**محمود الثاني**".

ففرنسا كانت مدفوعة لتسوية الخلاف المصري العثماني من منطلق حرصها على صداقتها مع الباشا، و حرصها على مصالحها كما أسلفنا الذكر، ولأن "**محمد علي**" كان يعتمد على النظم الفرنسية في عملية إصلاحه من خلال استعانته بمجموعة خبراء فرنسيين و إرسال بعثات إلى هناك ولكون أنّ موقف الدول عموما لم يختلف عن كونه يهدف للقضاء على حلم "محمد علي" التوسعي وإحباط مخططاته[1] .

1- يلماز أوزتونا، تاريخ ...المرجع السابق، ص ص 36- 37.


خاتمة

خاتمة

و مما سبق يتضح أنّ الظروف التي قام فيها السلطان "**محمود الثاني**"بإصلاحاته لم تكن بالمناسبة أبدا، فلقد واجهته صعوبات داخلية وأخرى خارجية، فبالنسبة للظروف الداخلية فقد تمثلت في ظهور خطر الوهابيين في شبه الجزيرة العربية، وظهور الحركات الانفصالية كتمرد اليونان و تمرد "محمد علي" في الشام و احتلال الجزائر من طرف فرنسا .

أمّا خارجيا فتربص روسيا بالدولة العثمانية أصبح دائما و كثيرا ما تحول إلى مواجهة عسكرية بين الطرفين، بالنسبة "**لمحمد علي**" فإنّ الظروف المتدهورة التي وجد عليها مصر، أدت به إلى التفكير لإصلاح مختلف قطاعاتها و تأسيس دولة حديثة تنافس الدول العظمى، و لعل النقطة المشتركة في تبني إصلاحاتهما كان اختيار النموذج الغربي و اقتباسه، و مرد ذلك للانفتاح الذي بدأ يحصل على أوروبا، و إلى الأساليب المتطورة التي أصبحت تمتلكها هذه الأخيرة والتي تجسدت في قوتها العسكرية.وكذا لإقناع الدول الأوروبية أن ثمة إصلاحا يجري داخل الدولة العثمانية، فتكف بذلك عن التدخل في شؤونها الداخلية بحجة حماية الأقليات .

إنّ الإصلاح الذي بدأ به كل من السلطان "**محمود الثاني**" وواليه على مصر "**محمد علي باشا** "كان المجال العسكري و بالضبط اتجاههما لإصلاح الجيش نظرا لإدراكهما لأهمية هذا المجال ولطابع الدولة الجهادي، وكانا على قناعة أنّ البدء بإصلاح هذا الجانب أولا يفسح المجال فيما بعد لبقية المجالات.

وبذلك كانت الانطلاقة الفعلية لإصلاحات كل من السلطان "**محمود الثاني**" والوالي "**محمد علي باشا**" بعد القضاء على الانكشارية بالنسبة للسلطان والتخلص من المماليك بالنسبة للوالي.

لقد كانت مجالات الإصلاح بالنسبة للمصلحين متشابهة إلى حد كبير، فبالإضافة إلى البدء بإصلاح المجال العسكري، كانت اهتماماتهما بالمجالات الأخرى نفسها في الحكومة و الإدارة، في المجال التربوي و التعليمي، المجال الاقتصادي والاجتماعي.ولكن ما يلاحظ على إصلاحات السلطان "**محمود الثاني**" في المجال الاقتصادي أنّها كانت بسيطة لا تعدو أن تكون في مصاف الإصلاحات الأخرى، ونفس الأمر نلمحه مع الوالي "**محمد علي باشا**" في الجانب الاجتماعي. وهذا ما أعيب عليهما في إصلاحاتهما.

إنّ الدارس لإصلاحات الرجلين يلاحظ أنّ السلطان قد قام ببعض إصلاحاته متأثرا بواليه "**محمد علي باشا**"، كما أن "**محمد علي**" قام بإصلاحاته متأثرا بالغرب، و بالضبط بشخص "**نابليون بونابرت**"،نظرا لسلسلة الإصلاحات التي قام بها هذا الأخير في مصر على إثر الحملة الفرنسية سنة 1798م. و مما لا شك فيه أنّ إصلاحات كل منهما قد حققت نتائج باهرة ساهمت في إبراز مواطن الضعف و الخلل في الدولة العثمانية و في مصر، ولقيت استحسانا بل وإعجابا من طرف البعض، ولكن في المقابل هناك صنف تذمّر منها نظرا لأنّها كانت مقتبسة عن الغرب في كل شيء، و لأنّها أعطت صلاحيات واسعة للمسيحيين المتواجدين في أنحاء الدولة، أمّا فيما يخص التذمر من إصلاحات "**محمد علي**" فلأنّها استنزفت جهود الرعية و خاصة طبقة الفلاحين والحرفيين.

إنّ هذه الإصلاحات أثارت ردود فعل الدول الأوروبية التي تخوفت منها، و الملاحظ على موقفهم أنّه انقسم إلى مؤيد و رافض فبالنسبة للسلطان "**محمود الثاني**" كانت كل من فرنسا وبريطانيا في الظاهر مؤيدة لحركة الإصلاح، نظرا لأنّ هذه الإصلاحات لم تقف في وجه مصالحهم المتمثلة في الامتيازات الممنوحة لهم من طرف الدولة العثمانية، أمّا موقف روسيا فكان رافضا للإصلاحات نظرا لتصادمها مع مصالحها.

و فيما يخص موقف هذه الدول الثلاث من إصلاحات "**محمد علي**" نجد نفس الأطراف مؤيدة و روسيا رافضة و لكن لأسباب مختلفة، ففرنسا لم تعارض فكرة الإصلاحات نظرا لعلاقة الصداقة التي كانت تدعيها مع "**محمد علي**" و لأنّ هذه الإصلاحات كانت على النموذج الفرنسي أمّا بريطانيا فلم ترفضها بسبب انشغالها بمسائل في أوروبا . أمّا روسيا فقد رفضت هذه الإصلاحات لأنّها رأت فيها تهديدا صارخا لمصالحها وخاصة عندما بدأت النظرة الاستقلالية تسيطر على "**محمد علي**" الأمر الذي جعلها تساند الدولة العثمانية خوفا على مستقبل مصالحها.

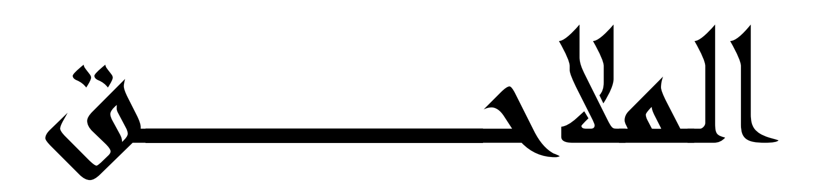
إنّ هذه الإصلاحات كانت تستطيع تحقيق أكثر مما حققته لو اتحد السلطان و الوالي في مشاريعهما الإصلاحية، و لم تتحول العلاقة بينهما في ثلاثينيات القرن 19م إلى صراع، و لكن كانت النتائج نسبية خاصة إذا علمنا أنّ الدول الأوروبية استغلت هذا الصراع بتدخلها في المسألة .

إنّ هذه الإصلاحات فتحت الباب على مصراعيه للتدخل الأجنبي فأصبح الخطر داخليا، فقد عملت هذه الدول على إثارة الفتن و تحريض الولايات على الانفصال عن جسم الدولة، و هذا ما سنلمحه أكثر في النصف الثاني من القرن 19م، و بالإضافة إلى ذلك فإنّ هذه الدول ستحصل على

امتيازات أكثر وتكون لها حصة الأسد فيها داخل الدولة و هذا ما سيظهر جليا في فترة السلطان عبد المجيد الأول (1839-1861م) الذي عرفت فترته بالتنظيمات حيث سيواصل حركة الإصلاحات و لكن هذه المرة ستأخذ صفة قانونية وتكون بمصادقة الدول الأوروبية .

و إذا عدنا إلى درجة نجاح إصلاحات كل منهما فإننا نجد أنّ إصلاحات "**محمد علي**" أخذت مسارا أكثر نجاحا من السلطان "**محمود الثاني**" ، لأنّ "**محمد علي**" لم يرث إمبراطورية عانت من ويلات الضعف، بل إنّه المؤسس للدولة. كما نرجع سبب نجاح إصلاحات "**محمد علي**" بدرجة أكبر عن إصلاحات السلطان "**محمود الثاني**" حسب المؤرخ ألبرت حوراني إلى أنّ الدولة العثمانية كانت تضم ثلاث فئات اجتماعية (الإنكشارية، العلماء، والرعية)، و كان تعاونها في رفض إصلاحات السلطان سببا في إفشالها.غير أنّ عنصر الإنكشارية و العلماء كان لهما تأثير أضعف في مصر .

و لكن في الأخير ما عسانا أن نقول إلا أنّ إصلاحات هاتين الشخصيتين رغم بعض المآخذ التي حملتها، إلا أنّها كانت بمثابة الترياق الذي حمى جسم الإمبراطورية من سموم أعدائها المتمثلين أساسا في الدول الأوروبية و خاصة روسيا التي وصفت الدولة العثمانية في هذه المرحلة على أنّها رجل مريض لا أمل في شفائه، و لكن أعمال السلطان والوالي أثبتت العكس في تلك الفترة .


الملاحــــــق

البيبليوغرافيا

قائمة البيبليوغرافيا:

أ / المصادر:

أ.1 / المصادر العربية و المعربة :

1- الجبرتي عبد الرحمان، عجائب الآثار في التراجم و الأخبار، تح ، عبد الرحيم عبد الرحمان، ج4 مطبعة دار الكتاب المصرية ، القاهرة، 1998م.

2- سرهنك إسماعيل، حقائق الأخبار عن دول البحار، ج1،ج2، ط1، المطبعة الأميرية مصر،1312هـ.

3- مبارك علي باشا، من الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة و مدنها و بلادها القديمة والشهيرة ج 1 ، ط 1 ، المطبعة الكبرى الأميرية ، مصر ، 1306هـ.

4- المحامي محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، تح، إحسان الحقي، دار النفائس ،د ط دت.

5- سوليبيه روبير، مصر ولع فرنسي، تر، لطيف فرج ، مكتبة الأسرة ، 1999م.

أ.2/ المصادر الأجنبية :

المصادر بالفرنسية:

1-Duckete w.a;la turquie pittoresque histoire-mœurs-description;victor lecon editeur ;paris; 1855.

2-Engelhardt ed **;**la turque et le tanzimat ou histoire des rèformes dans l’empire ottoman depuis 1826 jusqu'à nos jour ; paris ; libraires du conseil de’tat ; 1882

3-Hammer de.n ;histoire abrigée de l'empire ottoman composée jusqu'au régne d'ibrahim inclusivement;daprés la

Grande histoire;tome second;paris;1839.

4-Hammer Joseph: histoire de l’empire ottoman : depuis origine jusqu’a nos jours ; tome dix –septième : 1995.

5-Lamartine a.de **;** histoire de la turquie ; tome 1

Libraire du constitutionnel;paris ;1854.

6-Poujoulat batistin **;** histoire de constantinople ; cox prenant ; le bas empire et l’empire ottomane ; tome second deuxi eme partie ; paris ; 1853.

7-Sakakini.a ;de l’egupte et de l’intervention europèenne dans les affaires d’orient ;imprimerie de henri dupuy ;paris ;1833.

المصادر بالإنجليزية:

1-Donald quataert ;the ottoman empire 1700- 1922 ; second edition ;Cambridge.

ب/ المراجع:

المراجع العربية و المعربة:

1- إبراهيم عبد الله عبد الرزاق والجمل شوقي، تاريخ مصر والسودان الحديث و المعاصر ،دار الثقافة للنشر و التوزيع ،القاهرة ،1997م.

2- الإسكندري عمر وحسن سليم، صفحات من تاريخ مصر تاريخ مصر من الفتح العثماني إلى قبيل الوقت الحاضر، مر، اج سفذج، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1996م.

3- آصاف عزتلو يوسف بك، سلاطين بني عثمان من أول نشأتهم حتى الآن ، تق، محمد زينهم ومحمد عزب ، ط1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1995م.

4- آق قوندز أحمد وأوزتورك سعيد، الدولة العثمانية المجهولة 303 سؤال و جواب توضح حقائق غائبة عن الدولة العثمانية وفق البحوث العثمانية ، اسطنبول ، 2008 م .

5- أمين جلال أحمد، المشرق العربي والغرب بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي و العلاقات الاقتصادية العربية ،ط4، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 1983م.

6- أنطونيوس جورج ، يقظة العرب تاريخ حركة العرب القومية ، تر،ناصر الدين الأسد و إحسان عباس ،ط8، دار العلم للملايين ،لبنان،1987م.

7- أوزتونا يلماز، تاريخ الدولة العثمانية، تر، عدنان محمود سلمان، مراجعة و تنقيح محمود الأنصاري، مج1، منشورات مؤسسة فيصل لتمويل، تركيا 1988م.

8- أوغلى أكمل الدين إحسان، الدولة العثمانية تاريخ و حضارة ، تر، صالح سعداوي ، مج1 مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية، اسطنبول ، 1999م .

9- أوغلى خليل ساحلي، من تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني بحوث ووثائق و قوانين ، مركز الأبحاث للتاريخ و الفنون و الثقافة الإسلامية ، اسطنبول ، 2000م.

10- إيناجيك خليل، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر، محمد الأرناؤوط ،ط1 دار المدار الإسلامي ، بيروت ، 2002م .

11- بتروسيان إيرينا، الإنكشاريون في الإمبراطورية العثمانية ، تق ومر، قسم الدراسات و النشر بالمركز، مركز جمعة الماجد للثقافة و التراث ، دبي ، 2006 م.

12- بدوي جمال، محمد علي و أولاده بناة مصر الحديثة، دط، دت .

13- بركات مصطفى، الألقاب والوظائف العثمانية دراسة في تطور الألقاب و الوظائف منذ الفتح العثماني لمصر حتى إلغاء الخلافة العثمانية (من خلال الآثار و الوثائق و المخطوطات 1517-1924)، دار غريب ،القاهرة ، 2000م.

14- بروكلمان كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، تر، أمين فارس و منير البعلبكي، ط5، دار العلم للملايين ، بيروت،1968م.

15- البستاني سليمان، عبرة أو الدولة العثمانية قبل الدستور و بعده، تح و دراسة، خالد زيادة ط1، دار الطليعة ،لبنان، 1978م.

16- البنا سونيا محمد، فرقة الإنكشارية نشأتها و دورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية تر، سونيا محمد البنا ، ط1، إيتراك للنشر و التوزيع ، القاهرة، 2006 م .

17- بنحادة عبد الرحيم، العثمانيون المؤسسات و الاقتصاد و الثقافة، تق، عبد الرحمان المودن ط1، 2008م.

18- بيضون جميل و آخرون، تاريخ العرب الحديث ، ط 1، دار الأمل للنشر و التوزيع 1991م.

19- الجميل سيار، تكوين العرب الحديث، ط1،دار الشروق ،الأردن،1997م.

20- حجر جمال محمود، القوى الكبرى و الشرق الأوسط في القرنين التاسع عشر و العشرين، تق عمر عبد العزيز عمر، ط1،دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،1989م.

21- الحصري ساطع، البلاد العربية و الدولة العثمانية ، ط3 ، دار العلم للملايين ، بيروت 1965م.

22- حمادة عابد، تاريخ الشرق و الغرب ،ط3، المطبعة الجديدة، دمشق، 1957م.

23-حوراني ألبرت، تاريخ الشعوب العربية،تر، نبيل صلاح وعبد الرحمان الشيخ ،ج2، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1999م.

24- الحويري محمود محمد، تاريخ الدولة العثمانية في العصور الوسطى، ط1، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2002م.

25- درويش هدى، العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648إلى نهاية القرن 20 ، ج2،ط1، دار القلم ، دمشق، 2002م.

26- الدقن محمد، تاريخ مصر الحديث ، مكتب و صفي للآلات الكاتبة، دط ، دت.

27- الدوري عبد العزيز، التكوين التاريخي للأمة العربية دراسة في الهوية و الوعي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 1984م .

28- دولينا نينل ألكسندروفنا، الإمبراطورية العثمانية و علاقاتها الدولية في ثلاثينيات و أربعينيات القرن التاسع عشر ، تر، أنور محمد إبراهيم ، المجلس الأعلى للثقافة ، 1999 م.

29- الرجبي خليل بن أحمد، تاريخ الوزير محمد علي باشا ، تح ، دانيال إكريسيلوس وآخرون ، ط 1، دار الآفاق العربية ، القاهرة 1997م.

30- زيادة خالد، اكتشاف التقدم الأوروبي دراسة في المؤثرات الأوروبية على العثمانيين في القرن الثامن عشر ، ط1 ، دار الطليعة للطباعة و النشر ، لبنان ، 1981م .

31- زيادة خالد، الكاتب و السلطان من الفقيه إلى المثقف، ط1، الدار المصرية اللبنانية 2013م.

32- سراج الدين إسماعيل و آخرون، تحديث مصر في عصر محمد علي، مكتبة الاسكندرية الاسكندرية ، 2007م.

33- السروجي محمد محمود، دراسات في تاريخ مصر و السودان الحديث و المعاصر ، الإسكندرية 1998م.

34- السيد سيد محمد دراسات في التاريخ العثماني، تر وتق وتع، محمد السيد، ط1، دار الصحوة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996م.

35- شلبي حلمي أحمد، الموظفون في مصر في عهد محمد علي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1989 م.

36- الشناوي عبد العزيز، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، ج1، مكتبة الأنجلو المصرية،القاهرة، 1980.

37- صادق جانبولات أورهان، قوانين الدولة العثمانية وصلتها بالمذهب الحنفي ، ط1 ، المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، لبنان ، 2012 م.

38- صبري محمد، تاريخ مصر الحديث من محمد علي إلى اليوم ، ط 1، مطبعة دار الكتب المصرية القاهرة ، 1926م.

39- صفوت محمد مصطفى، محاضرات في المسألة الشرقية و مؤتمر باريس، معهد الدراسات العربية العالية، 1958م.

40- طقوش محمد سهيل، تاريخ العثمانيين من قيام الدولة إلى الانقلاب على الخلافة ، ط3 ، دار النفائس ، لبنان ، 2003 م.

41- طوسون عمر، البعثات العلمية في عهد محمد علي ثم في عهد عباس الأول و سعيد ، مطبعة صلاح الدين ، الاسكندرية ، 1934م

42- طوسون عمر، صفحة من تاريخ مصر في عهد محمد علي الجيش المصري البري و البحري ط2، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996 م.

43- عامر عبد السلام عبد الحليم، طوائف الحرف في مصر 1805-1914م، الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية ، 1993م.

44- العاني رعد مجيد، تاريخ أوروبا الحديث و المعاصر ، ط1 ، دار كنوز المعرفة للنشر و التوزيع عمان ، 2008 م.

45- عبده إبراهيم، تاريخ الوقائع المصرية 1828 – 1942 ، ط2 ، مطبعة التوكل، القاهرة 1942م.

46- عبيد جميل، قصة احتلال محمد علي لليونان 1824- 1827م ، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990م.

47- العزاوي قيس جواد، الدولة العثمانية قراءة جديدة لعوامل الانحطاط ، ط2 ، الدار العربية للعلوم لبنان ، 2003 م.

48- العطار سلوى، التغييرات الاجتماعية في عهد محمد علي ، ط 1 ، دار النهضة العربية للطبع والنشر ، القاهرة ، 1989م.

49- أبوعلية عبد الفتاح، الدولة العثمانية و الوطن العربي الكبير ، د ط، دار المريخ ، السعودية 2008م.

50- عمر عمر عبد العزيز، تاريخ المشرق العربي(1516- 1922م) ، د ط، دار النهضة العربية بيروت ، د ت.

51- عودة محمد عبد الله والخطيب إبراهيم ياسين، تاريخ العرب الحديث، الأهلية للنشر و التوزيع عمان، 1989م.

52- عوض لويس، تاريخ الفكر المصري الحديث من الحملة المصرية إلى عصر إسماعيل ، ج 1 و ج 2 ، ط 1 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1987م .

53- عيسوي شارل، التاريخ الاقتصادي للشرق الأوسط شمال إفريقيا ، تر ، سعد رحمي ، ط 1 دار الحداثة ، لبنان ، 1985م.

54- غربي الغالي، دراسات في تاريخ الدولة العثمانية و المشرق العربي 1288- 1916م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

55- الغنام سليمان بن محمد، قراءة جديدة لسياسة محمد علي باشا التوسعية (1811- 1840م) في الجزيرة العربية والسودان واليونان وسوريا، ط 1 ، دار تهامة ، السعودية ، 1980م .

56- فهمي خالد، كل رجال الباشا محمد علي و جيشه و بناء مصر الحديثة ، تر، شريف يونس ط 1، دار الشروق ، القاهرة ، 2001م.

57- قاسم محمد وهاشم أحمد نجيب، التاريخ الحديث و المعاصر ، دار المعارف ، مصر ،د ت.

58-كفافي حسين، محمد علي رؤية لحادث القلعة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1992م.

59-كولر صالح، سلاطين الدولة العثمانية، تر، منى جمال الدين، ط1، دار النيل، 2011م.

60- لهيطة محمد فهمي، تاريخ مصر الاقتصادي في العصور الحديثة ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة والنشر، القاهرة ، 1944م.

61- لويس برنارد، اسطنبول حضارة الخلافة الإسلامية ، تع، سيد رضوان علي ، ط2 ،الدار السعودية للنشر و التوزيع ، الرياض ، 1982م.

62- مصطفى أحمد عبد الرحيم، في أصول التاريخ العثماني ، ط3 ، دار الشروق ، القاهرة 2003 م.

63- مصطفى نادية محمود، العصر العثماني من القوة و الهيمنة إلى بداية المسألة الشرقية ، ط1 المعهد العالمي للفكر الإسلامي ، القاهرة، 1996م .

64- منتران روبير، تاريخ الدولة العثمانية ، تر، بشير السباعي ، ج2 ، ط1 ، دار الفكر للدراسات والنشر و التوزيع ، القاهرة ، 1999 م.

65- مؤنس حسين، الشرق الإسلامي في العصر الحديث ،ط2،مطبعة حجازي ،القاهرة 1938م.

66- نجم زين العابدين شمس الدين، إدارة الأقاليم في مصر 1805 -1882 ، ط 1 ، دار الكتاب الجامعي ، القاهرة ، 1988م .

67- نوار عبد العزيز سليمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، د ط، دار الفكر العربي،القاهرة، د ت.

68- هريدي صلاح أحمد، الحرف و الصناعات في عهد محمد علي ، تق، عمر عبد العزيز عمر دار المعارف ، الاسكندرية ، 1985م.

69- هريدي صلاح أحمد هريدي، دراسات في تاريخ مصر الحديث و المعاصر1220ه/1805م-1300ه/ 1882م ، ج2، ط1، عين للدراسات و البحوث الانسانية و الاجتماعية، 2000

70- هلال علي الدين، تطور النظام السياسي في مصر 1805 – 2005م ، د ط ، 2006م.

71- ياغي إسماعيل أحمد، الدولة العثمانية في التاريخ الإسلامي الحديث ، د ط، مكتبة العبيكان دت.

72- يانج جورج، تاريخ مصر من عهد المماليك إلى نهاية حكم إسماعيل ، تع ، علي أحمد شكري ط 2 ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، 1996م.

ج/ الجرائد والمقالات:

1-راشد عبد المجيد، تجربة محمد علي وبناء الاقتصاد المصري الحديث، 2006.

2- عامر محمود علي، حركة الإصلاح في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 91-92، 2005م.

3- عامر محمود علي، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117- 118، 2012م.

4- الغيظاني جمال، إدريس أفندي في مصر،ثقافة اليوم وكل يوم، العدد 333، مصر، 1991م.

5- معلا وائل وآخرون، مجلة دراسات تاريخية مجلة علمية فصلية محكمة تعنى بتاريخ العرب، العددان 91- 92، دمشق، 2005م.

6- سعد أحمد صادق، الاستشراق: قضايا الصورة حول النظرة الاستشراقية لعصر محمد علي، العدد 32، الفكر العربي، د ت.

د/ الأطروحات و المذكرات الجامعية :

د.1/ الأطروحات :

1- جمال الدين فردوس بنت حافظ محمد ، دور السفراء العثمانيين و الفرنسيين في حركة التغريب في الدولة العثمانية (1203-1327هـ/ 1788-1909م) ،رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر، إشراف أميرة بنت علي وصفي مداح ، جامعة أم القرى، السعودية 1434-1435هـ/ 2013-2014م 2011م .

2- دهاش الصادق ، مشروع الوحدة التحرري لحركة الجامعة الإسلامية في بلدان المغرب العربي بين 1876- 1919 ، مذكرة دكتوراه في التاريخ الحديث و المعاصر ،إشراف يوسف مناصرية، جامعة الجزائر 2 ، 2008م .

3- الغازي أماني بنت جعفر بن صالح ، الدولة العثمانية من خلال كتابات المستشرقين في دائرة المعارف الإسلامية عرض و نقد و تحليل،ج1، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ ، إشراف أميرة بنت علي مداح ، جامعة أم القرى ، مكة ، 1431 هـ- 2010 م .

4- قادري ياسر عبد العزيز محمود ، دور الامتيازات الأجنبية في سقوط الدولة العثمانية ، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،إشراف يوسف بن علي الثقفي، أم القرى المملكة العربية السعودية ، 1422هـ-2001م.

5- الوذينالي خلف بن ديلان خضر ، **الدولة** العثمانية و الغزو الفكري حتى عام 1327هـ – 1909م، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الإسلامي الحديث، إشراف عبد اللطيف عبد الله بن دهيش، جامعة أم القرى ،مكة ، 1410هـ -1990م .

د.2/ رسائل الماجيستير:

1- بعيو غانية ، التنظيمات العثمانية و أثارها على الولايات العربية الشام و العراق نموذجا (1839- 1876م)، مذكرة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، إشراف الغالي غربي،جامعة الجزائر،2008- 2009م.

2- بوجلطي فاطمة ، انعكاسات الامتيازات الأجنبية على الشام خلال القرن 19م ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ، إشراف الغالي غربي ، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر 2 بوزريعة 2010- 2011م.

3- حسنة كمال، العلاقات العثمانية الفرنسية في عهد السلطان سليم الثالث (1789 – 1807م) ،مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ ، إشراف عائشة غطاس، جامعة الجزائر 2005- 2006 م.

4- دحمانة جازية، السياسة الخارجية للدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) 1451-1481م، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في التاريخ الحديث و المعاصر(الدولة العثمانية والمشرق العربي)،إشراف نادية طرشون، قسم التاريخ، جامعة بوزريعة، 2012- 2013م.

5- زهرة زكية، إصلاحات السلطان محمود الثاني (1808- 1839م)، مذكرة لنيل درجة الماجيستير، إشراف أبو القاسم سعد الله، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 1982- 1983م.

6- المضيان ماجد بن صالح، أثر أهل الذمة الفكري في الدولة العثمانية (926-1343هـ/ 1520-1924م) ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجيستير،إشراف جميل عبد الله ، جامعة أم القرى ، مكة، 1416هـ- 1995م.

هـ/ القواميس و الموسوعات:

1-أوزتونا يلماز، موسوعة تاريخ الإمبراطورية العثمانية السياسي و العسكري و الحضاري 629-1341هـ/ 1231-1922م، تر، عدنان محمود سلمان، مج2، ط1، الدار العربية للموسوعات لبنان،2010م.

2-الحسن عيسى، موسوعة الحضارات تاريخ لغات أعلام قيم حضارية مدن عادات وتقاليد، ط1 الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 2007م.

3-صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مر، عبد الرازق محمد حسن بركات، مكتبة الملك فهد الوطنية، السعودية، 2000م.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات